الصحافة

تاريخاً وتطوراً وفناً ومسؤولية

بشير العوف

المكتب الإسلامي

بشير العوف

صاحب ورئيس تحرير جريدة «المنار» بدمشق

الصحافة

تاريخاً وتطوراً وفناً ومسؤولية

سلسلة محاضرات ألقاها المؤلف
على طلاب معهد الإعلام
في كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

المكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

المكتب الإسلامي
بيروت: ص.ب ١١/٣٧٧١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقياً: إسلاميا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وعلى آله وأصحابه أجمعين. ومن تبعهم باحسانٍ إلى يوم الدين.

وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً

سورة البقرة الآية ٨٣

أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ، أَصْلُهَا ثَابِت. وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء. تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا. وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ. لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ.
وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ ٱلأَرْضِ مَالَهَا مِنْ قَرَارٍ.

سورة إبراهيم الآيتان ٢٤ و ٢٥

من كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر، فليقلْ خيراً أو ليصمت.

حديث شريف رواه الامام أحمد في مسنده

(ج ٢ ص ١٧٤)

المقدّمة

مطلع عام ١٩٨٠ م لبّيت دعوة جامعة الملك عبد العزيز بجدّه، (كأستاذ زائر)، وألقيت عدداً من المحاضرات على طلاب معهد الاعلام. في كلية الآداب والعلوم الانسانية. كما ألقيت محاضرة عامة في قاعة محاضرات كلية الآداب والعلوم الانسانية المذكورة.

ولا أزال أذكر تلك الأيام الحلوة التي قضيناها مع أركان الجامعة. يتقدمهم الرئيس الدكتور عبد الله نصيف (الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي فيما بعد). وعمداء الكليات والاساتذة ومعهم عميد معهد الاعلام الدكتور عبد الله الغذامي وأساتذة المعهد وطلابه المتقدون حماسة وايماناً، وتعطشاً لطلب العلم والمعرفة، حيث كانت بيننا وبينهم محاضرات، ومناقشات، وحفلات، وجلسات حوار، إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على أن الصحوة العربية الاسلامية، قد أصبحت حقيقة قائمة، يؤمن بها العرب والمسلمون قاطبة، وذلك بالرغم مما يعتور هذه الصحوة، من مظاهر تفكّك، أو عناوين فرقه، فحقيقة الأمر تتلخص في أن هذه المظاهر، لا تخرج عن كونها إرهاصات لا بدّ منها في بداية كل طريق، أو في مقدمة أيّ منهاج، إذ ليس معقولاً أن ينقلب الحال رأساً على عقب، بين ليلة وضحاها، بل لا بدّ لذلك من إرهاصات قد ترافقها انتكاسات، أو تقف في طريقها عقبات. فالمهمّ أن أمتنا العربية والاسلامية. قد اكتشفت طريق النجاة، بالعودة إلى ينابيع العقيدة الاسلامية الصافية، التي بها يتحدّد الهدف، ويجتمع الشمل، وتتوحّد الكلمة، والمهمّ أيضاً أن نتذكر دائماً أن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى، وما من شكّ في أننا خطونا خطوات وخطوات على طريق رحلتنا الايمانية الطويلة، وهذا مما يشحذ العزائم، ويحثّ على مواصلة الجهد، ولن يضير رحلتنا في شيء، أن تقوم حرب هنا بين جارين مسلمين، أو ينشب خلاف هناك

بين دولتين شقيقتين، فالركب العام يدلّ على أننا سائرون إلى الامام، بخطى ليست بطيئة، وإن كان المطلوب أكثر، كما يدل على أننا أكدنا وجودنا بشكلٍ حسن، وان كان الاعداء كثُراً والمثبّطون أكثر، إذ يجب أن لا ننسى بأننا رزحنا لعدة قرون تحت كابوس التسلّط والتخلف. ويجب أن لا ننسى أيضاً بأن الاعداء، ما زالوا أعداءاً، برغم اختلاف لبوسهم، وتباين أشكالهم وألوانهم، وبرغم تبادل الادوار فيما بينهم، سواء في بهارج الصداقة أو في مظاهر العداوة، فقلوبهم ــ جميعاً ــ لم تقتنع بعد، بأن الشعوب التي هُضمت حقوقها قروناً وقروناً، قد آن لها أن تستردّ ما سُلب منها، وتأخذ مكانها في ركب الحضارة، بل إن نفوسهم لا تزال تحنّ لأيّام الاستعمار التقليديّ البغيض، يؤكد ذلك ما يصطنعونه لنا ــ ولأنفسهم ــ من أساليب الاستعمار الجديد، الذي لا يعتمد على أساطيل الجو وبواخر البحر، وقوّات البرّ، بل يعتمد أساليب سياسية واقتصادية واجتماعية وفنية وفكرية وعقيدية، يسندها تهديد بمنجزات العلم الكوني، واستخدام لموادّه الذرية والهيدروجينية، وتعميق لصناعات الفضاء بما يسمى حرب النجوم أو حرب الكواكب، فحقيقة النفس الاستعمارية، لا تزال موجودة على أبرز سطح وفي أعمق عمق، ومن هنا تبدو مسيرتنا شاقة وصعبة، إلا أنّ تباشير الأمل قد لاحت، وبواكير الغايات قد تحقّقت، وعلينا أن نواصل السير، متّكلين على الله وعلى أنفسنا، حتى يتحقق لنا الانتصار الكامل، وإن موعدنا الصبح إن شاء الله، أليس الصبح بقريب؟

ولا شكّ في أن مما يعزز ثقتنا بالمستقبل، ما نراه من إقبالٍ هائل على الدين والتديّن، وخاصة على مستوى الشباب والشابات، في مختلف أرجاء العالمين العربي والاسلامي، بالرغم من أن هذه الظاهرة القوية، قد اتسمت لدى بعض البلدان، ولدى بعض الجهات بالعنف أو بالقسوة، أو بالتزمت أو بالتعصب، فهذا سببه جهل بجوهر العقيدة، وتخبط في مفهوم الدين، وابتعاد عن سموّ الأهداف. إلاّ أن هذا لا يشكّل عثرة على درب التقدم الدّيني، ولا يؤذي مسيرة البناء العقيديّ. فالركب ــ كما قلنا ــ سائر إلى الامام، والأمل بالله كبير.

ونعود إلى مهمتنا في جامعة الملك عبد العزيز. وفي معهد الإعلام خصوصاً،

حيث لمسنا في المعهد المذكور ــ أساتذة وطلاباً ــ قفزة إعلامية حضارية. ذات نوعية جديدة، تدلّ على فهم جديد لمعنى الإعلام، ولمفاهيمه القريبة والبعيدة، ولآثاره الخطيرة والمفيدة. وهذا ما كنّا نفتقده سابقاً، لا في جامعاتنا ومعاهدنا فحسب، بل على مستوى حكامنا القياديّين وزعمائنا السياسيّين، فالكثيرون من هؤلاء، كانوا يجهلون آثار الإعلام وفوائده واخطاره، إلاّ أنّ هذه الصورة قد تبدلت الآن كثيراً في محيطنا العربي والاسلامي، وإن كنّا ما زلنا ننتظر المزيد من التقدير والاقتناع، فالاعلام العربي والاسلامي لا يزال ــ ويا للأسف ــ دون المستوى المطلوب، إلاّ أننّا نؤكّد ما قلناه آنفاً من أن رحلة الألف ميل قد بدأت، ولقد سرنا فيها ــ إعلامياً ــ خطوات جريئةً محمودة.

من هذا الفهم لقضية الأعلام، ومن ايماننا بضرورة التوجّه نحو بناء إعلام عربي إسلامي شامل، يوازي ويساوي كل إعلام العالم، ومن ثقتنا بالشباب العربي الاسلامي، لا سيما شباب وطلاب معاهد وكليات الاعلام في البلاد العربية والاسلامية، بادرنا إلى تقديم هذا الكتاب بعنوان:

الصحافة

تاريخاً وتطوّراً وفنّاً ومسؤوليّة

والصحافة كما هو معلوم، قسم مهمّ من أقسام الإعلام، لا نغالي إذا قلنا إنه هو أهمّها على الاطلاق، ذلك لأنه ثبت بما لا يقبل الشكّ، ان الكلمة المقروءة: (الصحافة). هي الأهمّ بالنسبة للكلمة المسموعة: (الاذاعة). أو الكلمة المرئية: (التلفزيون). فالجريدة أو المجلة لا غنى عنها لصاحب الغاية أو الهواية، لأن الكلمة المذاعة صوتياً أو تلفزيونياً تعطي أثرها الآنيّ البهيج. لكنّ هذا الاثر لا يستقرّ، ولا يعطي نتائجه المطلوبة، إلا إذا بدا مكتوباً على الورق، أو مطبوعاً في الصحف، خصوصاً للمتتبع أو لصاحب الاختصاص.

ينطوي كتابنا هذا على قسمين:

القسم الأول: المحاضرات

وهو عبارة عن خمس محاضرات مطوّلة ألقيتها ــ كما أسلفت ــ في كلية

الآداب والعلوم الانسانية، أربعة منها في معهد الاعلام وهي تنطوي على دراسة تاريخية تتعلق بالصحافة منذ أقدم عصور الانسان، حتى عصرنا الحاضر، مقترنة بالامثلة والشواهد والحقائق التاريخية التي لا غنى عنها للاعلاميّين، ولطلاب معاهد وكليّات الاعلام خاصة.

والقسم الثاني: آراء وأفكار ومقابلات صحفية

وهو عبارة عن تطبيق عمليّ لمادة صناعة الصحافة. سواء من حيث المقالة الصحفية أو المقابلة.. أو الحديث.. أو الريبورتاج.. أو الافكار، أو التطلعات التي يتطلع إليها بعض أعلام الصحافة العربية في وقتنا الحاضر.

إن هذا الكتاب لا يؤدّي — في اعتقادنا — إلى توفير ثقافة صحفية واسعة، للقاريء العاديّ فحسب، بل انه يساعد طلاب معاهد وكليات الإعلام في البلاد العربية، وييسّر لهم فرصة الحصول على أوسع المعلومات الصحفية، بايجاز غير مخلّ، وشرح غير مملّ، كما يعطيهم صوراً واضحة عن النواحي التطبيقية، والتطلّعات المهنية، التي يتوق لها صحفيّ المستقبل.

نرجو أن نكون قد قمنا ببعض الواجب حيال عقيدتنا وأمتنا وشعوبنا، وان أملنا بالمستقبل كبير، وثقتنا بالله لا تحد، عليه وحده توكلنا واعتمادنا. هو نعم المولى، ونعم النصير.

بيروت ١٤٠٧/٥/٥هـ

١٩٨٧/١/٥م

بشير العوف

القسم الأول
المحاضرات

المحاضرة الأولى

المؤسسات الصحفيّة وواقع الإعلام الصحفي
بين التاريخ والواجب وشرف المهنة

حين نريد أن نتحدث في موضوع (المؤسسات الصحفية) لا بد لنا من أن نمرّ بتاريخ الصحافة، منذ نشوئها، حتى عصرنا الحاضر، مروراً سريعاً، نستشفّ من خلاله ظروف نشوء هذه المهنة، التي أصبحت من أخطر مهن العصر الحديث ومن أهمّها ضرورة، وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً، كما نستشف من خلاله، مختلف التطورات التي تقلّبت فيها هذه المهنة، حتى وصلت إلى حالة، تيسّر لها معها أن تدخل إلى كل بيت، وأن تلامس كل فكر، وأن تحظى باهتمام كل مواطن، مهما تتفاوت درجة معرفته وثقافته، ومهما تكن صفته في الهيئة الاجتماعية.

الصحافة كما هو معروف، صناعة حديثة، إلّا أنها في حقيقة الامر، تعتبر صناعة قديمة جداً، هذا إذا كان المقصود بالصحافة، أو إذا كان المطلوب منها، تسجيل الحوادث والوقائع، ونقل الاخبار لجمهور القراء والمستمعين، بدليل ان البابليين، كان لهم قبل حوالي خمسة آلاف سنة مؤرخون مكلفون بتدوين الحوادث وتحرير الاخبار [1].

---

(١) يقول بعض كتاب العصر الحديث إن شريعة حمورابي المنقوشة على الآجرّ هي أول جريدة أنشأها الانسان منذ بدء الخليقة. وحمورابي هو الملك السادس من ملوك الدولة الآشورية. ويعد عصره العصر الذهبي لبابل. نجح في تكوين أمبراطورية مترامية الأطراف عاصمتها بابل. اشتهر برسائله التي وصلنا منها خمس وخمسون. ومجموعة قوانينه التي تعتبر أقدم ما وصل إلينا في صورة كاملة. وتنمّ عن تطور الفكر القانوني. وهي منقوشة على قطعة كبيرة من حجر الديوريت الأسود المصقول حسبما تقول الموسوعة العربية وقد اكتشفها (جاك دي مورجان) في أثناء التنقيب بمدينة سوسة الواقعة ج غ ديزفول بإيران عام ١٩٠١ وهي محفوظة بمتحف (اللوفر) بباريس. وتقع في ٣٦٠٠ سطر بالخط المسماري. وفي =

ويقول المؤرخ الفرنسي «فرانسوا فولتير» في أحد كتبه، انه كان لدى الصينيين في الزمن السحيق صحف ومجلات ولكنه لم يأت على قوله هذا بدليل، بينما ذكرت دائرة المعارف الفرنسية: أن أقدم جريدة صينية كانت قد صدرت في بكين، خلال القرن الميلادي الثامن.

ولم يذكر تاريخ اليونان القدماء كيف كان أهل ذلك العصر يتداولون الانباء، بيد أن بعض المؤرخين، قد استنتج من تلاقي اليونانيين في الميادين العامة، ما كان كافياً لتداول الانباء، وللتعليق عليها شفهياً في الحال، دون الحاجة إلى الكتابة والتدوين.

وفي تاريخ الامبراطورية الرومانية، ما يؤكد أن يوليوس قيصر[1] قد ابتدع قبل ألفي سنة، فكرة اصدار نشرة عامة يومية يدون عليها موظفون مختصون، ما يجري كل يوم بين جدران مجلس الشيوخ، وما يقع للشعب من أحداث، ثم يجري تعليقها في الساحات العامة، والاماكن المأهولة، فيعرف منها الناس أخبار الدولة، وبهذا حلّت النشرة اليومية، محل الحوليات الكبرى، وكانت تروي كل الحوادث، حتى أقلها شأناً كأخبار القدوم والسفر، والولادات والوفيات، اضافةً إلى أخبار الأحكام القضائية، ودعاوى الافلاس. ثم تنوعت أخبارها فشملت الشؤون السياسية وأمور الدولة، وأنباء الاقاليم، وميادين القتال، وأخبار الدواوين والمحاكم والاحزاب.

= أعلى الجزء الأمامي نحت يمثل إله الشمس (شمش) وهويمنح القانون إلى حمورابي، ويحتوي القانون الذي يتبع مبدأ (العين بالعين) على ٢٨٢ مادة تسبقها عبارة ابتهالية. ولم يتفق المؤرخون والعلماء على زمن حمورابي، فبعضهم يقول عاش حوالي عام ٢١٠٠ ق م. وبعضهم يقول حوالي ١٧٠٠ ق م.

وذكر الصحفي العراقي الاستاذ حسن العلوي في جريدة «السياسة» الكويتية (١٩٨١/٣/٢٣) ان أول جريدة أنشأها الانسان هي تلك التي صدرت عن المشرّع العظيم حمورابي في العراق. ذاك الذي كتب شريعته على مسلة من الآجرّ. وكان الناس يقرأونها مجاناً وإلى جانبها عبارة حمورابي:

«من يجيد الكتابة على الآجرّ، يتألق كالشمس».

(١) يوليوس قيصر (١٠١-٤٤ ق م) من كبار رجال الدولة والقواد في العالم وفي روما خاصة. ألّف المثلث الاول مع بومبيوس وكراسوس (٦٠ ق م). انتخب قنصلاً عام ٥٩ و٥٦. فتح غاليا عام ٥٨-٥٩ وعاد إلى روما ففرض حكمه الفرد عليها رغم الحرب الاهلية. تخلص من بومبيوس بعد معركة فرسال ٤٨. عشق كليوباترة ملكة مصر ورزق منها ولداً. أعاد تنظيم الادارة الرومانية. تآمرت عليه الطبقة الارستقراطية في مجلس الشيوخ فاغتيل.

ويبدو أن الشكوى من الهجمات الصحفية، أو من لغة الصحافة وأسلوبها في مواجهة الآخرين، تعتبر قديمة قدم هذه الصناعة، فقد شكا منها الفيلسوف «سنيكا»[1] لأنها كانت تتوسع في نشر حوادث الطلاق، وفي تفصيل فضائحها.

وقد يكون مفيداً أن نأتي بنماذج عما كانت تنشره تلك الجريدة الرومانية على عهد يوليوس قيصر أي في عام ٥٨ قبل الميلاد، فمن هذه الأخبار على سبيل المثال قولها:

«وقعت مشاجرة عظيمة في حانةٍ على أكمة جانوس، فأصيب صاحب الحانة بجراح خطيرة».

«عوقب أمس عدد من الجزارين لبيعهم لحوماً، قبل فحصها».

«قبضت الشرطة على اللص دميفون، ونفذت حكم الصلب فيه، في نفس اليوم».

«وصل اليوم الأسطول قادماً من آسيا».

ونلاحظ أن اللغة في هذه الأخبار، لم يطرأ عليها تبديل يذكر لدى بعض الصحف، عما كانت عليه قبل أكثر من ألفي سنة.

هذا شيء من تاريخ الصحافة في مفهومها القديم، ويضيف إليها بعض المؤرخين قولهم بأن النقوش الحجرية والاثرية القديمة الدالة على الاخبار والإعلام ليست سوى ضرب من ضروب الصحافة القديمة. وأما الصحافة اليومية بمفهومها الحديث، فلم تظهر إلا في نهاية القرن الثامن عشر، وكانت هزيلةً جداً في المادة

---

(١) «SENECA» عاش من السنة الثانية قبل الميلاد حتى سنة ٦٦ م. ولد في قرطبة (الاندلس). هو فيلسوف روماني. استوحى مبادئه الفلسفية من الرواقيّين. كان مربّي نيرون ثم مستشاره في الحكم إلى أن شذّ هذا. وأمر سينيكا أن يقتل نفسه.

والاخراج والطبع والتوزيع، ولكنها أخذت تقوى وتتدرج في الصعود، حتى احتلت أعلى مراتب الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في مختلف انحاء المعمورة وحتى أصبح متعذراً نوعاً ما، إجراء إحصاء دقيق وصحيح، لعدد الصحف والمجلات الموجودة في العالم.

وإذا كانت أول جريدة يومية رسمية في بريطانيا، قد صدرت في عام ١٦٢٢ باسم «ويكلي نيوز» فإن صناعة الخبر المخطوط قد ظهرت فعلاً في بريطانيا، قبل ذلك بثلاثمئة سنة، أي في القرن الثالث عشر، وبعد ذلك بقرنين، شاع انتشار الخبر المخطوط على نطاق واسع، في كلٍّ من ألمانيا وايطاليا، وكان النبلاء يدفعون بسخاء اثمان الاخبار المخطوطة، وخاصة في البندقية.

وأما في فرنسا فقد ظهرت عام ١٤٠٩ جريدة «بورجوا دي باريس» وكانت مليئة بأخبار الغيبة والفضائح الاخلاقية، والقصص السرية المتعلقة بالحياة الخاصة للافراد، بالاضافة إلى أنها كانت تتضمن نشرات عن حالة الجو والطقس والمطر والرياح.

وقصة ظهور أول جريدة رسمية في فرنسا، قصة طريفة، وكذلك كانت قصة أول صحفي فرنسي مارس هذه المهنة.

هذا الصحفي الفرنسي كان اسمه «تيوفراست رينودو» وكان قد بدأ حياته طبيباً للملك، ثم حصل على إذن وامتياز، بافتتاح مكتب للعنوانات، فافتتح أول مكتب له في باريس عام ١٦٣٠، كان بمثابة مكتب للاستعلامات والاعلانات، يلتقي فيه الباعة والمشترون، وبذلك أصبح لدى (رينودو) معين لا ينضب من أخبار الناس وقصصهم، عامة كانت أم خاصة، ففكر في كتابتها، ثم فكر في عمل عدة نسخ منها، لتوزيعها على مرضاه حين يعودهم، ولما تزايد عليه الطلب، فكر في طبعها وبيعها للاصحاء أيضاً، واستحصل على امتياز ملكي، باصدار هذه النشرة اسبوعياً عام ١٦٣١ باسم «لاغازيت» والمظنون أن هذه الكلمة أو هذه التسمية، مشتقة من كلمة أهل البندقية «غازيتا» وهي قطعة نقود صغيرة، كانت تدفع أيام حربهم ضد الاتراك العثمانيين، كأجر لسماع موجز أنباء الحرب، وهكذا

كانت هذه الجريدة، أول جريدة فرنسية صدرت، رغم أنها مرت بفترات كساد خطرة.

وهكذا توالى صدور الصحف، في مختلف البلاد الاوروبية وفي مختلف بلاد العالم. وزاد عددها تدريجياً زيادة كبيرة، ونما انتشارها نمواً سريعاً، ولقد صدرت أول جريدة أمريكية في مدينة بوسطن عام ١٦٩٠ وبعدها تعاقب صدور الصحف في نيويورك وواشنطن وسائر البلدان الامريكية.

ومع انتهاء القرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر توالى صدور الصحف والمجلات السياسية والادبية، يومية واسبوعية فبلغ عدد هذه الصحف في أوربا ماية وأربعين جريدة، مما أزعج الحكام إزعاجاً كبيراً فاضطروا لاستعمال وسائل العنف، حتى لقد قيل عن (جون والتر) صاحب جريدة (التايمس) الانكليزية، انه كان يستخدم سفنه الخاصة لتوزيع جريدته في سائر الانحاء[1].

هكذا كان الحال في أوربا، وأما في أمريكا، فقد كان الحال على العكس، ذلك لأن القرن الثامن عشر، كان قرن ثورات وتحرّر واستقلال، فكان على الصحافة الامريكية أن تلعب دوراً كبيراً في هذا المضمار، ولهذا نجت من الضغط واستعمال وسائل العنف، ولعل انشغالها بالاعمال الوطنية الكبرى، قد صرفها عن الانشغال بالزعماء والقادة والسياسيين، أو لعله قد شغلها عن الاهتمام بالافراد وبشؤونهم الخاصة فكان هذا سبباً من أهم الاسباب التي يسّرت للصحافة أن تنجو من السلطة كما أن السلطة قد نجت من تحكم الصحافة، عدا السلطة الاستعمارية بالطبع!

وأما في العالم العربي، فإن الاعتقاد السائد، هو أن الشعراء العرب على اختلاف العصور القديمة، كانوا هم الذين يقومون بمهمة الصحفيّين، يدوّنون في

(١) نشرت منظمة اليونيسكو التابعة لهيئة الامم المتحدة في عام ١٩٦١ تقريراً مفصلاً جاء فيه أن عدد الصحف اليومية التي تصدر في مختلف أنحاء العالم يربو على ثمانية آلاف صحيفة. كما أن عدد النسخ التي تطبع منها يومياً تقدر بمايتين وتسعين مليون نسخة واما عدد النسخ التي تطبع من الصحف اليومية الصادرة باللغة الانكليزية وحدها فتقدره منظمة اليونيسكو بتسعةٍ وتسعين مليون نسخة.

أشعارهم التي تتناقلها الرواة، أخبار الحكام والامراء، بكلّ ما يستلزم ذلك من مديح أو هجاء، اضافة إلى تدوين الحوادث العادية التي يتصل تسجيلها بالمناقب والمثالب وبالتفاخر والتهاجي، وبالحض على الشجاعة والاباء والكرم والخلق النبيل، فضلاً عن أخبار الفتوحات والحروب، وما يرافقها من انتصارات وهزائم، ولا ننسى شعراء «المعلقات»، بل ان أسواق (عكاظ) كانت أشبه ما تكون بمواسم صحفية.

وكان لسيدنا محمدﷺ، عدد من فحول الشعراء، يقارعون اعداء الرسالة الاسلامية، ويهاجونهم عند الاقتضاء كما كانوا يمدحون الرسول، ويذكرون فضائل دعوته، وأنباء انتشارها، وفي مقدمة هؤلاء حسان بن ثابت، الذي وصف رسول الله شعره، بأنه أوقع على الاعداء من حد السهام، وأن روح القدس كان يؤيد حساناً في مقارعة الاعداء، وواضح أن الشعر قد قام مقام الصحافة نوعاً ما، منذ صدر الاسلام.

وكلمة (الصحف)، قد وردت في القرآن الكريم أكثر من مرة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الأولى، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾[1]، والصحف القرآنية هي صحف السماء، التي نزل بها الروح الامين على أنبياء الله، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ولم تعرف بلادنا العربية، الصحافة في شكلها الحديث، إلا منذ أقل من مئتي سنة، أي حين قام نابليون بونابارت بغزو البلاد المصرية عام ١٧٩٩[2] فلقد قال المؤرخون العرب، إن نابوليون جلب معه إلى مصر آلة طابعة ومعها رجلان فرنسيان

(١) سورة الأعلى، الآيتان ١٨ و١٩.

(٢) نابوليون الأول (١٧٦٩-١٨٢١) ولد في آجاكسيو من عائلة بونابرت. امبراطور فرنسا ١٨٠٤-١٨١٥. اشتهر في حملة ايطاليا الأولى ١٧٩٤ م. والثانية ١٧٩٦. قنصل أول عام ١٧٩٩ ثم قنصل مدى الحياة (١٨٠٠ م). ربط الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية بالدولة (الكونكوردا ١٨٠١) نشر القانون المدني ١٨٠٤. سمي امبراطوراً عام ١٨٠٤. اشتهر بانتصاراته في أوسترلتز وبينا وفريدلاند وقاغرام. وعزل ١٨١٤. انزوى في جزيرة ألبا. عاد إلى باريس بعد شهور قليلة. فتحالفت أوربا ضده فهزم في معركة واترلو ١٨١٥. نفي إلى جزيرة هيلانة حيث توفي. أعيد جثمانه ليرقد بجوار نهر السين عام ١٨٤٠ تحت قبة (الانڤاليد) بباريس.

احدهما مستشرق عالم، والثاني عامل عادي فني، وقد قامت بعثة نابوليون العلمية بنشر ثلاث جرائد، احداها عربية وتدعى (الحوادث اليومية)، يحرّرها اسماعيل الخشاب، وقيل ان اسمها كان (التنبيه) والاثنتان فرنسيتان الاولى: (لا ديكاد اجيبسيان) والثانية (لو كوريه ديجيبت)!!.

وقد اعتبر المؤرخ اللبناني (فيكونت دي طرزي) جريدة (الحوادث اليومية) المذكورة، هي جدة الصحف العربية ولم ينسَ أن يقول: (وهكذا أتيح لامة غريبة، أن تُدخل هذا الفن الشريف إلى البلاد العربية مع سائر جراثيم التمدن الحديث)!!

وفي موضوع جريدة «التنبيه» التي يحررها الخشاب، قال الدكتور إبراهيم عبده في كتابه: «تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١» ما يلي:

«لما تولّى الجنرال منو مكانه، وكان قد أشهر إسلامه، وأذاعه بين المصريين، خيّل إليه أن أمور مصر، قد استقرّت له، وأن عليه أن يقارب بين أفكار المصريين والفرنسيين، وقد رأى دعاة السوء يحاولون إفساد ما يعمل له من تمكين الصلة بين الشعبين، فاستوضح من صديقه دجنت (DESGENETTES) كبير أطباء الحملة، أمر الاضطراب الذي يسود العلاقات المصرية ــ الفرنسية، فاقترح عليه إنشاء جريدة عربية تكون لسان حال الحكومة، ويشرف عليها جماعة من الفرنسيين المستشرقين، وبعض سراة المصريين، وتوظف هذه الجريدة في تنوير عقول العامة الذين يعدون الاصلاح الفرنسي في مصر خرافة من الخرافات فأمر «منو» بإصدار جريدة «التنبيه» «L'AVERTISSEMENT» في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٠٠، على أن توزع في جميع أنحاء القطر المصري وفي بلاد اليمن والشام وداخل افريقية، وتقوم المطبعة الأهلية بنشرها. ويجيز امراء النشر فيها علماء الديوان حتى لا ينشر فيها ما قد يفسد الغاية منها، أو يسيء إلى التقاليد والعادات المتبعة في مصر، على أن يشرف على تحريرها الشيخ الخشاب، أحد أعلام الأدب في ذلك الوقت وسكرتير الديوان، فتكون صحيفة أخبارية تنشر أنباء الحكومة، وحوادث الديوان المصري. وتذيع بعض الحوادث الاوربية والاسيوية العامة، كما تعنى بالادب والفنون والعلوم، ويكون مراقبها العام رئيس ادارة العدل في مصر».

ويتابع الدكتور إبراهيم عبده فيقول:

«ويعنينا من أمر هذه الجريدة أنها لو صدرت لكانت بحق أم الصحف المصرية جميعاً غير أن الأمل المعقود بظهورها لم يتحقق، لأن الظروف المحيطة بمصر إذ ذاك لم تسمح بإخراجها فبقي مرسوم إنشائها معطلاً ولم يعمل به».

معنى هذا، أن جريدة «التنبيه» لم تصدر، وأن مرسوم إنشائها بقي معطلاً، وكذلك أيّد هذا المعنى الدكتور خليل صابات ورفاقه في كتابهم: «حرية الصحافة بمصر» وأضافوا قائلين: «إن هذا المرسوم ــ البونابارتي ــ يوضح تماماً الرغبة في التحكم في الصحافة التي توجه إلى الشعب.

وبرجوع الحملة الفرنسية إلى بلادها عام ١٨٠١ انقرضت هذه الصحف الثلاث، سواء في ذلك التي صدرت، أم التي لم تصدر وبقيت بلاد العرب خالية من الصحف، سبعاً وعشرين سنة، حيث أصدر محمد علي باشا الكبير، رأس الاسرة العلوية في مصر، جريدة (الوقائع المصرية) عام ١٨٢٨، وما زالت تصدر حتى الآن، بوصفها جريدة رسمية للحكومة المصرية.

وبعد ذلك توالى صدور الصحف العربية، في عاصمة دولة الخلافة الاسلامية، في استانبول أولاً، ثم في سائر المدن العربية.

ومن طريف ما يروى في هذا الصدد، هو أن أسماء الصحف العربية في بداية ظهورها، كانت أسماء مبتكرة، اتبع فيها أصحابها اصطلاحات اللغة وذوق أهل العصر، فسموا جرائدهم بأسماء تطيب معانيها كقولهم (حديقة الأخبار) و(مرآة الاحوال) و(نزهة الأفكار) ثم عربوا أسماء الصحف الاجنبية ونقلوها إلى العربية، فقالوا: (الزمان)، (الوقت)، (الصباح)، (الفجر)، (الايام)، (المنار)، (الحضارة)، (العمران)، والترقي والتقدم والنهضة والاصلاح وغير ذلك.

وكذلك اختاروا أسماء المدن، أسماءاً لصحفهم كالقاهرة والقدس ودمشق وأم القرى والحجاز وبيروت والمدينة المنورة والرياض وبغداد وتونس وغيرها.

والغريب أن جرائد هزلية أو عامية، قد صدرت في بداية هذا القرن، تحمل

أسماء هزلية أيضاً منها جريدة (ظهرك بالك) صدرت عام ١٩٠٩ و(حطّ بالخرج) و(اعطيه جمله) و(الحمارة) وما أشبه ذلك.

هذا هو موجز تاريخ الصحافة العربية والعالمية، منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر، الذي بلغت فيه الصحافة، شأواً بليغاً وخطيراً، لا يستطيع معه أي انسان، إلا أن يعطيه حقه، من البحث والدرس، وكبير العناية والاهتمام. ولو وقف أحدنا اليوم، وقفة استطلاع وتأمل، ولو اتبع ذلك بالقاء نظرة فاحصة على وضع الصحافة ككل، أي سواء كانت جريدة يومية، أو مجلة اسبوعية، وسواء كانت سياسية أو اخبارية، أو علمية أو أدبية، أو اختصاصية بعلم أو فن أو صناعة أو تجارة أو زراعة أو ما أشبه... إذا وقف أحدنا هذه الوقفة، وإذا ألقى هذه النظرة، فإنه سيقول بسرعة، أن الجريدة أو المجلة، قد أصبحت للانسان الواعي في هذا العصر، أشبه ما تكون بالغذاء اليومي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فهي للسياسي والحاكم والزعيم، زاد اليوم، بما تحمله من أخبار العالم. وأشهر الحوادث وأهم التعليقات، وهي للعالم والمفكر والفنان، قاموس منجزات العلم والفكر والفن، على اختلاف حقول المعرفة. وهي للاقتصادي والعامل والصانع والفلاح، خلاصة ما طرأ على الأموال والمحصولات والمنتجات ومختلف الموارد والمصادر. وهي للمرأة والرجل صحيفة اعلان عن الازياء والملبوسات، ومختلف حاجات الاسرة، من غذاء وكساء ودواء، وهي للشاب والشابة، والطالب والطالبة، عنوان المسارح والمقاهي والملاهي والمتنزهات وهي فوق هذا، دليل بيع وشراء، وآجار واستئجار، وهي أيضاً درع هجوم، أو حصن دفاع، عندما يستعر أوار المعارك السياسية بين السياسيين، وهي في ساعات الفراغ مراد تسلية في احاجي و(حزّورات) وكلمات متقاطعة أو... متواصلة، وهي أخيراً، وقبل هذا وذاك يمكن أن تكون أداة اصلاح أو أداة افساد، وأداة خير أو أداة شر، وأداة حرب أو أداة سلام، وأداة عدل أو أداة ظلم. وأداة نظام أو أداة فوضى. وأداة ايقاظ أو أداة تخدير، وأداة توجيه رشيد، أو أداة اضطرابات وفتن.

هذا هو الوصف الدقيق الشامل، الذي يدلّ على المكان الخطير الذي باتت تحتله الجريدة اليومية، أو المجلة الاسبوعية، في عصرنا الحاضر، ولعل خطرها يكون

أكبر، وأثرها يكون أفعل، إذا علمنا أنها سهلة التناول، يستطيع أن يحصل عليها أي إنسان بثمن بخس فتفعل فعلها الكبير في نفسه، ان كان خيراً فخير، وان كان شرّاً فشرّ، وبهذا تسلّلت الجريدة أو المجلّة إلى كلّ بيت، وأصبحت في متناول كل يد، وأصبح لها أو بها سلطان ــ نوعاً ما ــ على كل عقل أو رأي أو فكر.

لم يغال النازيون والفاشيون والشيوعيون، وبعدهم بكثير الديمقراطيون والمحافظون، حين اعتبروا جهاز الاعلام، المؤلف من الصحافة والاذاعة، طابوراً رئيسياً بين طوابير جيوشهم المحاربة، كما لم يغال كل فرد من الناس، حين اعتبر الصحافة خطراً عليه كما اعتبرها في نفس الوقت، حاجةً ملحة، لا يتوانى عن السعي لشدّها إليه.

من هنا احتل الصحافيون في جميع أنحاء العالم، مكاناً مميّزاً عن غيرهم، من أصحاب المناصب أو الاعمال، أو مختلف المهن والفنون، فترى الكبار والصغار، والرؤساء والمرؤوسين والحكّام والمحكومين، يتقربون إليهم ويوادّونهم، أو يستميلونهم ويسترضونهم، اتقاءً لشرهم يوماً، وطمعاً بخيرهم يوماً آخر.

والخير والشر، في الواقع الصحفي، يختلفان في مفهومهما ــ شكلاً وموضوعاً ــ عن جوهرهما الاساسي المعروف، إذ كثيراً ما يكون خير الصحافة لفريق من الناس، شراً على فريق آخر، وكثيراً ما يكون الشرّ على هؤلاء، خيراً على أولئك، وهذا بطبيعة الحال، زعزع ميزان العدالة والحق، بحيث يمكن القول: ان ما يراه بعض الناس «عدلاً» في صحيفة، يمكن أن يكون ظلماً صريحاً، وما يراه فريق آخر «ظلماً» يمكن أن يكون حقّاً أصيلاً.

ولعل هذا الواقع الخطير، هو الذي حمل الحكّام والمشترعين وأهل الدولة والسلطة، على سنّ القوانين، التي تتناسب عكساً وطرداً، مع مدى الحرية، التي تنمو مفاهيمها، ويتسع مداها يوماً عن يوم، مع محاولات الحفاظ على موازين الحق والعدل، بحيث لا يؤدّي الشطط في استعمال الحرية إلى الحاق الظلم بآخرين، كما لا يؤدّي الحد من الحرية، إلى ذيوع الفساد وتخريب طريق التقدم الانساني، في مختلف مجالات الحياة.

ولا بدّ من الاشارة، إلى أن اكتشاف الآلة الطابعة عام ١٤٣٦ على يد العالم الالماني غوتنبرغ، قد جسّد نمو وسائل نشر الانباء واذاعتها، فنشأت معها فوراً مشكلة «الحرية» التي شغلت بال الناس، وأقضّت مضاجعهم، وزرعت بذور الفرقة فيما بينهم، إذ كان بعضهم يرى في حرية الصحافة، تعدّياً على حرّية الاخرين، بينما كان بعضهم الآخر، يعتقد أن الحرية يجب أن تكون حرية مطلقة، وذلك لكي يشعر كل فرد، انه مراقب، حتى في حياته الخاصة، وانه يجب عليه ان يلزم نفسه، بقيود وحدود لا تعرّض سمعته ومكانته لاي خطر. كما لا تعود على المجتمع بأي ضرر.

في كل الاحوال، نشأت مع مشكلة الحرية (مشكلة الرقابة على الصحف) فانصرف الحكّام منذ القرن السادس عشر، إلى فرض الرقابة على كل صحيفة، كما صدرت تشريعات قاسية تحدّ من حرية الصحفي، حتى لقد قال بعض المؤرخين ان التشريعات القاسية ضد الصحفيين، قد بلغت في القرن السادس عشر حدّاً لم تبلغه تشريعات أي قرن لاحق، إذ أن العقوبات التي فرضتها تلك التشريعات على الصحفيّ، قد بلغت حد الحكم بالاعدام، ولكن حكماً واحداً من هذه الاحكام لم ينفّذ، كما أن حرفية القانون في تلك الايام، لم تؤخذ بعين الاعتبار، في أثناء المحاكمات، وكذلك كان التخفيف ملحوظاً بشكل بارز، عند تنفيذ بعض تلك الاحكام.

وعلى اختلاف تطورات العصر، تعب الصحفيون كثيراً، وتعب أفراد الشعب أكثر، وتعب الحكام أكثر وأكثر، في محاولة التوفيق بين الحريات العامة والحريات الخاصة، وبين ما يجوز نشره وما لا يجوز، وبين تحديد النقاط أو الحدود التي يجب أن تتوقف عندها حرية الصحفي، وحرية المواطن، وحرية الحاكم.

ولا شك في أن قوانين الصحافة، المعمول بها حالياً في مختلف بلدان العالم، المتقدمة أو المتخلفة، تختلف عن بعضها اختلافاً كبيراً، ففي بعضها شطط كبير في منح الحرّيات، وفي بعضها الآخر، شطط كبير في فرض القيود، وبين هذا الشطط وذاك، كان هناك حالات وسطى، لم تفد في ادراك الغاية المطلوبة، وهكذا بقيت المشكلة في رأينا من دون حل، أي إن أحداً لا يستطيع أن يقرّر بأن البشرية

قد توصلت إلى وضع تُصان به كل الحقوق، وتُحترم به كل الواجبات، فكل القوانين وكل الانظمة، الموجودة في أنحاء الأرض، بالنسبة للصحافة، ولما لها من حقوق، ولما عليها من واجبات، لا تزال عاجزة عن ايجاد سبيل مضمون يرسم الحدود العادلة، التي يجب أن يتوقف عندها الصحفيّ والمواطن والحاكم، وذلك بالشكل الذي يحافظ على جوهر الحرية وروح العدالة من جهة، كما يحافظ على المصلحتين الخاصة والعامة، وعلى مصلحة الامة والوطن من جهة أخرى.

ولعل من الخير أن نناقش هذا الموضوع بشيء من التفصيل فنقول:

إن الحرية الصحفية، هي الاساس الأول والأخير في هذه المهنة فإذا لم تتوفر الحرية المطلوبة، لاي صحفيّ، أو لأية صحيفة فإنه لا خير حينئذ في الصحافة والصحافيين، بل ان الحرية هي مبرّر وجود الصحافة، فإذا انعدمت الحرية، فمن الضروري أن تنعدم الصحافة، تماماً كما ينعدم السمك إذا خرج من الماء، أو كما تنتهي حياة المرء إذا فقد الهواء.

من هنا نحب أن ننتقل إلى محاولة تحديد مدى الحرية المطلوبة للصحفي، فنرى انه فرض علينا أن ننطلق من مبدأ القاعدة الحقوقية الاخلاقية المعروفة التي تقول: (تنتهي حريتك، عندما تبدأ حرية الآخرين).

وهذا المبدأ، أو هذه القاعدة، هي قاعدة سليمة، بل هي قاعدة مثالية، في تحديد مدى الحرية الصحيحة، التي يجب أن يتمتع بها سائر البشر، ولو لم يجر تحديدها بهذا الشكل، لكان إنسان ما، (حرّاً) بأن يقتل إنساناً آخر أو أن يؤذيه في نفسه أو عرضه أو ماله أو كرامته، بحيث يصبح هذا الإنسان الآخر مظلوماً ومضطهداً ومحروماً، وليس هذا ــ بالطبع ــ عدلاً، وليس هو حرية.

اذن نحن مع القاعدة المثالية: (تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين).

ولكن...

هل نستطيع أن نطبق هذه القاعدة على موضوع الصحافة والصحفيين؟!

أنا أقول: لا.

ذلك لأن الصحفيّ، إذا مسك قلمه وكتب اسم شخص آخر في جريدته، مجرد كتابة الاسم، دون مديح أو هجاء، ودون تقريع أو ثناء، مجرد كتابة الاسم، دون أخذ رأي صاحب العلاقة أو الحصول على موافقته، يكون تعدّياً على حريته، وتشهيراً به قد لا يرتضيه لنفسه.

إذن، ماذا نصنع؟!

هل يُعقل أن يصل للصحفي، خبر عن موظف، اختلس ــ مثلاً ــ شيئاً من خزينة الدولة، أو عن شخص أساء الامانة في قضية ائتُمن عليها، هل يُعقل أن يتوقف الصحفي عن نشر الخبر، وأن يذهب إلى أخذ رأي المختلس، أو إلى الحصول على موافقة ذاك الذي خان الامانة؟! لكي لا يجرح حرية هذا، أو خاطر ذاك؟!

طبعاً.. لا..!

اذن ماذا نصنع؟!

لقد قالت بعض القوانين الصحفية، المعمول بها في بلدان كثيرة، وبينها البلدان العربية، أن للصحفي الحق في أن ينشر أخباره، لكي تبقى الصحافة عيناً ساهرة على تصرفات الحكّام والافراد، ولكن هذا (الحق) قامت من حوله حقوق مضادّة، وشروط مقابلة، منها ان للشخص المتهم أن يردّ التهمة، بتصحيح يرسله للجريدة، ويكون واجباً على الصحفي أن ينشر الرد في نفس المكان، ونفس الحروف التي نشر بها الاتهام في جريدته، كما يبقى للمتهم الحق باللجوء إلى القضاء لاقامة الدعوى على الصحفيّ، لفرض عقوبةٍ ما عليه،فيما إذا كان الاتهام غير صحيح.

وإذا جرى نشر التصحيح، وإذا جرى إنزال عقوبةٍ ما بالصحفي فهل يكون كل شيء قد انتهى، وهل تكون العدالة، في مفهوم الحرية الذي أشرنا إليه، قد جرت في مجراها الصحيح؟!

ان نصف الناس ــ على الأقل ــ سيصدقون الاتهام، ونصفهم الآخر سيصدق التصحيح، وفي هذه الحال، سيكون الأذى الكبير قد لحق بالمتهم ونال

من سمعته، إذا كان اتهامه افتراءاً، أو سيعود هذا الأذى على الصحفي بكل ابعاده، إذا كان ما نشره صحيحاً، وفي كل الاحوال يبقى جوهر الحق والحقيقة مفقوداً، لا يغني فيه أي تصحيح أو تفنيد أو توضيح، تماماً كما قال الشاعر:

قد قيل ما قيل ان صدقاً وان كذباً فما اعتذارك من قول اذا قيلا!

هذا مثل صغير، قد ينحصر ضرره بين شخصين أو أكثر، أعني الصحفي والشخص المتهم، ولكن.. كيف يكون الحال، إذا كان الموضوع ضخماً، بضخامة حجم الامة والوطن، أو إذا كان مضراً بمصلحة الدولة والشعب، كأن يكون خبراً عسكرياً يستفيد منه العدو، أو موضوعاً مالياً يعرّض خزينة الشعب للاهتزاز، أو مقالاً سياسياً، يجعل الحق باطلاً أو الباطل حقاً، بقصد إشعال نار الفتنة، أو بغرض خدمة العدو، أو من أجل الحصول على منفعة شخصية.

ولا يظنّن أحد، أن سلاح الصحافة سلاح هيّن، فهو بالفعل قادر على أن يجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، وهو بالفعل يمكن أن يكون أداة فعالة لبناء الامم والاوطان، أو معول تخريب يستطيع ان يهدم حضارة الانسان.

من هنا يجب أن نلاحظ، كم يكون خطيراً على الشعب والامة والوطن أن تكون الاقلام الصحفية، بأيدي أناس لا خلاق لهم، وكم يكون شيئاً عظيماً لصيانة حقوق الامة والعقيدة والوطن، حين تكون هذه الاقلام، بأيدي كرام بررة، ينشرون بها صحفاً مطهرة.

ولعل هذه الملاحظة تشدّنا إلى ملاحظة أخرى نقول فيها: إن أحداً لا يستطيع أن ينكر بأن الحكّام فيهم دائماً الصالح والطالح، وان أفراد الشعب بينهم صالحون وطالحون، وهذا معناه أن الصحافيّين كذلك، فيهم الصالح وفيهم الطالح، لأنهم جاءوا من الشعب وانبثقوا عنه، وما أتعس البلاد التي يَمْسِك اقلام صحافتها صحفيّون طالحون، وما أهنأها إذا مسك هذه الاقلام صحفيون صالحون.

وحيث أن بلوغ الكمال، في كل عمل من الاعمال، يعتبر أمراً متعذراً فإن السعي دائماً، نحو بلوغ الافضل، يعتبر عملاً محموداً، يجدر بكلّ فرد من أفراد

الشعب، أن يشارك به مشاركةً فعلية، بغية الحصول على مصلحة أفضل، يعود خيرها على مجموع الافراد، مع ملاحظة قاعدة أساسية ثابتة، هي أن مصلحة المجموع مقدمة على مصلحة الفرد، كما أن الامتياز الاخلاقي والعقيديّ والوطني يجب أن يكون هو رأسمال الصحفي، ومن لم يكن كذلك، فلا يجوز له أن يمسك القلم ولا أن يسلك نفسه في عداد رؤساء التحرير والمشرفين على إصدار الصحف، فكما أن «الثقة» بأدبيّات المرء ومعنوياته هي التي تعتمد عليها المصارف (البنوك) في تعاملها المالي. فكذلك يجب أن تكون «الثقة» باخلاقيات الصحفي هي الاساس في تخويله حق الانتماء لسلك الصحافة. ذلك لأن الصحافة ــ كما قلنا ــ سلاح خطير وخطير جداً!

ولكي نتابع السير، على دروب السعي لبلوغ الوضع الافضل، بالنسبة للصحافة والصحفيين، مع مراعاة أساس الحرية التي لا غنى عنها في هذه المهنة الصعبة، ومع صيانة ميزان العدالة الذي يجب أن يقوم بين الصحفيين والمواطنين، ومع الاخذ بعين الاعتبار مصلحة الامة والوطن ومصلحة الشعب والدولة... مع هذا كله، ولكي نتابع السير على دروب السعي لبلوغ الوضع الأفضل بالنسبة للصحافة والصحافيين، نبادر إلى طرح السؤال الآتي:

كيف يجب أن يكون الصحفي؟! وكيف يجب أن تكون الصحافة؟! وما هي الأسس التي يجب أن تبنى عليها العلائق المتبادلة، بين الصحفيين والدولة من جهة، وبين الصحفيين والمواطنين، من جهةٍ أخرى؟!

لقد عرفنا من استقراء تاريخ هذه المهنة، التي أصبحت في عصرنا الحاضر صناعة ضخمة، أنها نشأت بمفهوم الصحافة الحديثة، على كواهل أفراد ينتمون إلى القطاع الخاص، إذا صحّت هذه التسمية فكلّ فرد، كان يستطيع بالقليل القليل، من المؤهلات الفكرية والمادية، أن يبادر إلى إصدار جريدة أو مجلّة أو نشرة دورية دون أن يحول بينه وبينها حائل، اللّهم سوى بعض القوانين التي كانت في أغلب الأحيان تحمي الحكّام، ولا تحمي المواطنين إلا قليلاً ومع تطوّر مفاهيم الحريات العامة، تيسر لصاحب الجريدة، أو لمحرّرها، أن يصول ويجول، في تناول كل موضوع من الموضوعات العامة أو الخاصة، سياسيةً كانت أو

اقتصادية أو اجتماعية أو اخلاقية، بل حتى إذا كانت شخصية أو جماعية أو حزبية، مستفيداً من الشمول الواسع لمفاهيم الحرية.

وفي رأينا أن الحرية والعدالة في هذا الموضوع، لم يسيرا على خطين متوازيين، فكثيراً ما تخلّفت مسيرة العدالة عن مسيرة الحرية، وكثيراً ما حصل العكس، مما جعل الصحفيين مظلومين في بعض الاحيان، وظالمين في بعض الاحيان الاخرى.

يقع الظلم على الصحفي إذا قال الحقيقة كلّها، وقد يتعرض لسلطان البطش وقطع الرزق إذا جاهر بها.

ويقع الظلم من الصحفي على الآخرين، إذا جعل جريدته وسيلة افتراء ودس وتشهير، بغية الحصول على مكاسب شخصية، أو أغراض نفعية.

والصحفيون ـــ وهم منبثقون كما قلنا عن مجموع الشعب والدولة ـــ فيهم صالحون وفيهم طالحون، فيهم من يفهم الصحافة على أنها رسالة مقدسة لخدمة الخير العام، وفيهم من يفهمها على أنها وسيلة للابتزاز وكسب المال الحرام، تماماً كما هو حال أفراد الشعب، في الخير والشر، وكما هو حال رجال السلطة في الظلم والعدل.

فكيف السبيل اذن، لجعل الصحافة والصحفيين على مستوى أقرب إلى الكمال، بحيث تكون الحرية مصانة إلى أكبر حد ممكن وتكون العدالة بالغة أقصى حد ممكن؟!

في ظني ـــ وأنا صاحب جريدة يومية سياسية مستقلة، قد أوقفتها عن الصدور قوة حاكمة، قد اجتاحت نظام الحكم الذي كان قائماً في بلادي ـــ، في ظني، أن عصرنا لم يعد يقبل ان يكون صاحب الجريدة أو المجلة، (وخاصة السياسية أو اليومية) فرداً واحداً.

أقول هذا، وأنا أتوق إلى اليوم الذي أستطيع فيه أن استأنف إصدار جريدتي، التي كنت صاحبها ورئيس تحريرها، ومديرها المسؤول، وصاحب مطابعها ومالكاً لمؤسستها، التي كانت إحدى كبريات المؤسسات الصحافية في بلادي.

أقول هذا، لأنني أرغب بالتجرد عن المصلحة الخاصة، للتعبير عما أرى فيه الخير، للمصلحة العامة.

ليس معقولاً في عصرنا الحاضر، أن يكون للفرد الواحد الحق في إصدار جريدة يومية أو أسبوعية، وخاصة إذا كانت سياسية، ذلك لأن الجريدة كما قلنا، قد أصبحت سلاحاً خطيراً من جهة، وحاجةً ملحة من جهة ثانية، والسلاح الخطير لا يجوز أن يملكه الفرد، والحاجة الملحة لا يجوز أن تكون حكراً بيد أحد.

قد يقول قائل، ان هذا يتعارض مع مبادىء الحريات العامة، مع مبدأ حرية التعبير عن الرأي، مع مبادىء حقوق الانسان، وهذا صحيح، إذا اعتبرنا حرية الفرد، مقدمة على حرية المجموع، وأما إذا اعتبرنا حرية المجموع مقدمة على حرية الفرد، فإن من مصلحة المجموع أن لا يكون هذا السلاح الخطير، ملكاً لفرد، ولا هذه الحاجة الملحة حكراً بيد أحد.

اننا نصادر الفرد العادي، ونسلكه في جيش الدفاع عن الوطن، نصادره بشخصه وجسمه وقوته وحريته، ونرسله إلى جبهة القتال، التي قد تزهق فيها روحه، دفاعاً عن حدود الوطن في أيام الحروب، فهل لهذا العمل من تفسير سوى أنه مصادرة لحرية الفرد من أجل صيانة مصلحة المجموع.

فإذا أضفنا قولاً آخر إلى ما قلناه، من أن الصحافة غدت سلاحاً خطيراً، وحاجة ملحة، هو أن الصحافة قد غدت أيضاً صناعة ضخمة، بل صناعة ثقيلة!! تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وتقنية حديثة، وخبرات علمية وفنية وتكنولوجية باهظة الثمن بالغة التعقيد، أدركنا أنه بات من المتعذر على الافراد أن يقوموا بهذا العبء الثقيل، ولو أوتوا سعة من العلم، وبسطة في الرزق، ذلك لأن الفرد في مثل هذه الحال قد يتعرض لضغوط مالية تضطره للخروج عن الغاية النبيلة التي أصبحت واجباً مقدساً على الصحافة.

ولهذا، اعتقد أن عصر الصحيفة التي يملكها فرد، قد مضى وانقضى، وإذا كنا نسمع الآن أن صحفاً عالمية كبيرة، لا يزال يملكها فرد، أو هناك «ملك» للصحافة، هو المستر طومسون الذي يملك عدداً كبيراً من الصحف، فإن مما لا شك

فيه، أن هذا الوضع آيل إلى الزوال، عاجلاً أم آجلاً، لأن عصر الفرد قد انتهى، وأصبح العصر عصر المجموع.

وحين نلغي عصر الفرد من حياة الصحافة، نبادر إلى طرح السؤال الآخر، ونقول: ما هو البديل؟!

والجواب بسرعة: هو ظهور عصر «المؤسسات الصحفية».

والمؤسسات الصحفية في نظرنا، هي على خمسة أنواع:

١ ــ أما ان تكون تابعة للقطاع العام، أي ملكاً للدولة.

٢ ــ أو ان تكون تابعة للقطاع الخاص، أي ملكاً لشركات أو أفراد متضامنين باعتبارها مؤسسة تجارية أو صناعية.

٣ ــ أو ان تكون مشتركة بين القطاعين العام والخاص أي بين الدولة والشعب.

٤ ــ أو ان تكون المؤسسة ملكاً لحزب من الاحزاب وناطقة باسمه.

٥ ــ أو ان تكون قطاعاً خاصاً (وطنياً) يحظى بدعم الدولة.

بالنسبة للنوع الأول، أي أن تكون تابعة للقطاع العام وملكاً للدولة فهي في الواقع لا تعبر عن رأي الشعب بشيء، بل لا تخدم مصالحه أيضاً، وإنما تخدم مصلحة الحكام فقط، وهذا النوع من المؤسسات هو الذي يعتمده الشيوعيون والحكام الدكتاتوريون، ويزعمون ــ بكل أسف ــ خلافاً للحقيقة والواقع، أن جرائدهم التي تصدر عن مؤسساتهم هذه، هي (ملك للشعب!) مع أنها ملك الاشخاص الحاكمين فقط كما هو الحال في بلاد الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الشيوعية.

وبالنسبة للنوع الثاني، أي أن تكون عبارة عن مؤسسات تجارية أو صناعية تابعة للقطاع الخاص وملكاً لشركات أو أفراد، فهي أيضاً ليست صالحة للتعبير عن آراء الشعب ولا لخدمة مصالح الوطن، لانها تظلّ خاضعة لمؤثرات الربح والخسارة بل تظلّ ساعية للحصول على الموارد المادية مهما يكن مصدرها، كما هو الحال في

الولايات المتحدة الامريكية التي تتحكم فيها قوانين مائعة لا ضابط لها من خلق أودين في معظم الاحيان.

وواقع الامر، أن الوضعين في روسيا وأمريكا سيئان جداً، إذ في روسيا لا تسمع إلا صوت المتسلطين على الحكم، وفي أمريكا لا تسمع سوى صوت الساعين وراء الحصول على الكسب، وبين هذا الوضع وذاك، نحمل مصباح ديوجين لنفتش عن الحقيقة فلا نجدها، ونسأل عن مفهوم العدالة بين الدولة والشعب وأجهزة الصحافة، فلا نرى له أثراً.

قد يكون هذا التصوير، قاسياً في نظر بعض الناس، ولكنني واثق من أنه هو التصوير الصادق الذي لا شك فيه، يضاف إلى هذا أن صحف القطاع الخاص في البلاد الاوروبية تبقى أقل سوءاً، وأسلم في السلوك، لانها مع سعيها للحصول على المكاسب المادية، تسعى أيضاً للحصول على ثقة القارىء، فتبادله عطاء بعطاء، ومنفعة بمنفعة إضافةً إلى أن القوانين لديها بشكل عام ليست على الميوعة المعروفة في الولايات المتحدة الامريكية.

وأما بالنسبة للنوع الثالث، وهو نوع المشاركة المتوازية بين القطاعين العام والخاص، فاعتقد أيضاً، انه نوع فاشل، لا يخدم مصلحة الشعب لأنه يقوم على مبدأ المسايرة والمداورة بين الفريقين، واني لاميل إلى الظن بأن اتفافهما لن يتمّ إلا على حساب مصلحة الشعب.

نأتي بعد هذا إلى النوع الرابع، أي نوع المؤسسات التي تملكها أحزاب أو هيئات سياسية أو اجتماعية، فهذا نوع محترم لدى الأنظمة الديمقراطية، اذ من الضروري أن يكون للحزب صحيفة ناطقة باسمه ليعرف مواطنوه، من خلال فكره ومبدئه ونهجه، خيره من شره، وغثه من سمينه.

وأما النوع الخامس، وهو الذي ينبثق من القطاع الخاص، على شكل شركات تضامنية أو مساهمة، ذات رأسمال وطني بحت، لا أثر فيه لرأس المال الأجنبي وتكون أيضاً ذات رسالة فكرية أو اجتماعية أو عقيدية أو سياسية، فهو النوع الذي يجب أن يلقى التشجيع من الشعب ومن الدولة في آن واحد، بل هو النوع الذي

تحتاج إليه شعوب العالم وخاصةً في البلاد النامية، وبصورةٍ خاصةٍ في هذا العصر، عصر مواكبة التقدم في كل مجال من مجالات الحياة، وإنّ من أهمّ أسس هذا النوع من المؤسسات، هو أن يكون التعاون المخلص قائماً بين الدولة والمؤسسة، بما يخدم مصلحة الشعب والدولة والامة والوطن، فلا تبخل الدولة على المؤسسة بمدّها بكل أسباب العون المادي لكي تبقى مستمرة في تأدية رسالتها الوطنية والعقيدية، ولكي لا يقع أصحاب المؤسسة في حبال الاغراءات المادية والمعنوية، داخلية كانت أم خارجية، ويصبح في المقابل، على أصحاب المؤسسة، أن يرتفعوا إلى مستوى المسؤولية الجسيمة التي ارتضوا لانفسهم أن يحملوا أعباءها، خاصةً إذا كان لديهم من الايمان بربهم ووطنهم وأمتهم، ما يحملهم على الاقتناع بأن صناعة الصحافة، ليست صناعة لكسب الثراء الفاحش، ولا لتنمية الثروات الدفينة، بل هي صناعة فكر ومشعل حضارة، ومصباح عقيدة، وليس مطلوباً أبداً أن يكون العامل فيها ناسكاً أو زاهداً أو متقشفاً، بل من حقه مع تأدية رسالته، أن ينال أكرم قسط من مستوى العيش وحاجات الحياة.

فإذا عرفت الدولة أن تقوم بواجبها حيال هذا النوع من المؤسسات أي دون أن تظن بأن المؤسسة تعتبر دائرة من دوائرها، خاضعة فقط لتنفيذ أوامرها، ودون أن تمنعها عن ممارسة النقد أو عن كشف أخطاء السياسة الداخلية، أو عن مراقبة العاملين في أجهزة الحكم الادارية والتنفيذية ضمن حدود القانون الذي يوفق بين الحرية والعدل، وبين مصلحة الفرد والجماعة، وبين واجبات الصحفي، ومسؤوليات الحاكم، ثم إذا عرف الصحافيون العاملون في هذه المؤسسات، وإذا عرف أصحاب المؤسسات أنفسهم أو المساهمون فيها عظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم جميعاً، مع كيفية استعمال هذا السلاح الخطير لخير معتقدهم ووطنهم وأمتهم، ونحنُ أمة رسالة ومعتقد، وأصحاب تاريخ وحضارة... إذا عرف الصحافيون ومؤسساتهم هذا، وإذا عرفت الدولة ذاك، فإننا نظن أنّنا سنبني صحافة عربية إسلامية رائدة، لا تجعل همها الكسب، ولا تخدم إلا الحقيقة، ولا تدنس مفهوم الحرية، ولا تخسر ميزان العدل، ولا تزعزع مبادىء الحق، سواء بالنسبة للدولة أو للشعب، أو بالنسبة للفرد أو الجماعة.

المحاضرة الثانية

ما هي الصّحافة؟ ومن هو الصحفيّ؟

بين

المهنة والهواية وضوابط العُرف والقانون

قبل أن نشرع في تعريف الصُّحفي، نريد أن نتناول الناحية اللغوية والنحوية في كلمات: (الصُّحف) و(الصّحافة) و(الصُّحفي).

فكلمة (صُحُف) هي جمع (صَحيفة)، وتُجمع أيضاً على (صُحْف) و(صَحَائف)، وقد شاع استعمال (الصُّحُف) بدل (الصَّحَائف) لخفة لفظها على اللسان أولاً، ولانها صحيحة اللغة ثانياً، حيث ذكر ابن منظور في (لسان العرب) ان اللُّغويين شبهوها بـ(قَلِيب) تجمع (قُلُب) و(قَضِيب) تجمع على (قُضُب) حين علموا أن الهاء ذاهبة من كلمة (صَحيفة).

وكلمة (الصُّحفي) و(الصَّحفي) تدور بها الالسنة على أشكالٍ مختلفة، فإذا قالوا: (صَحَفي) بفتح الصاد، نسبوه إلى الصَّحيفة وهذا جمع صحيحٌ لا غبار عليه، وإذا قالوا: (صُحُفي) بضم الصاد، نسبوه إلى الصُّحُف، وهو جمع فيه اختلاف، إذ انّ بعض النحويين، لا يجيز النسبة إلى الجمع، لكن بعضَهم الآخر، أجاز فقال: (كُتُبي) نسبةً إلى (الكتب) وهو جمع، ويعني به الورّاق أو بائعَ الكتب.

وأما كلمة (الصِّحافة) فهي اسم المهنة على هذه الصناعة الحديثة، فكما يقولون، حِدادة، وتِجارة وزِراعة وصِناعة، قالوا أيضاً صِحافة، ويقال إن أول من أطلق كلمة (الصِّحافة) بمعناها المتعارف عليه حديثاً، هو الشيخ نجيب الحداد، منشيء صحيفة (لسان العرب) في الاسكندرية، وهو أول من استعملها بمعنى

(الصّناعة)، ومنها أخذت كلمة (صِحَافي) لتطلق على من يمارس هذه المهنة، وفي رأينا أن كلمة (صَحَفي) أو (صُحُفي) تبقى هي الارق والالطف والاسلم.

وفي دراسةٍ نشرتها جريدة «الاهرام» عام ١٩٥٤ للاستاذ عبد العزيز مطر، ورد تفريق مقبول بين كلمتي: «الصِّحافة والصَّحافة» جاء فيه ان الصَّحافة بفتح الصاد تعني كلمة (PRESSE) أي مجموعة ما ينشر في الصحف، بينما تعني كلمة (الصِّحافة) بكسر الصاد، ما يقابلها بكلمة Journalisme أي المهنة الصحفية.

نأتي بعد هذا إلى كلمة (جريدة) الشائعة الاستعمال وهي كلمة صحيحة لا شك في ذلك، وقد جاء في الحديث الشريف (كُتب القرآن في جرائد)، والجريدة هي سَعَفَة النخلة بلغة أهل الحجاز، وهم كانوا إذا يبست السَّعَفَة قشروها من خُوصِها، واستعملوها للكتابة، ومن هنا يكون مقبولاً أن يطلق على الصحيفة، اسم (الجريدة)، وتجمع في عصرنا الحاضر أيضاً على (جرائد)، إذ أن الجريدة، هي الصحيفة المكتوبة، وقد كانت قديماً صحيفة من سَعَفِ النخل فأصبحت اليوم صحيفةً من مادة الورق[1] !

وأما بالنسبة لكلمة (المجلّة)، فنلاحظ أنه ليس هنالك فرق كبير بين أسماء (المجلّة) أو (الصّحيفة) أو (الجريدة)، فقد قال الفيروزبادي في القاموس المحيط: (المجلة، هي الصحيفة فيها الحكمة)، ولقد استعملت الدولة العثمانية اسم (المجلّة) على مجموعة القوانين والشرائع المدنية التي جرى تدوينها بين عامي ١٨٦٩-١٨٧٦ م ولهذا ظل أصحاب الصحف في القرن التاسع عشر، لا يفرقون بين الجريدة والمجلّة، حتى جاء الشيخ إبراهيم اليازجي[2]، وأصدر في عام

(١) جاء في «لسان العرب» لابن منظور الافريقي (ج ٣ ص ١١٨): الجريدة هي: هي السّعفة التي تُقشر من خوصها، كما يُقشر القضيب من ورقه. والجمع جريد وجرائد. وقال أيضاً (ص ١١٩) وفي الحديث: كتب القرآن في جرائد.

وجاء في صحيح البخاري (ج ٦ ص ٩٠) من حديث زيد بن ثابت: (وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله).

(٢) قال خير الدين الزركلي في «الاعلام» (ج ١ ص ٧٢) هو:

اليازجي ١٨٤٧-١٩٠٦ م.

إبراهيم بن ناصيف بن عبد الله بن ناصيف بن جنبلاط. عالم بالأدب واللغة. أصل أسرته من =

١٨٨٤ (مجلة الطبيب)، مشيراً إلى أنها مجلة علم وأدب وفن وانتقاد، ومع مرور الزمن أصبح اسم الجريدة أو الصحيفة، يطلق على الصحيفة اليومية السياسية، رغم ما تشتمل عليه من نبذٍ علمية أو رياضية أو فنية أو غير ذلك، بينما غدا اسم (المجلّة) قاصراً على الصحف التي تصدر بشكلٍ دوري ككراسات، أو كراريس، لا فرق فيما إذا كانت أسبوعية أو شهرية أو سنوية، أو أقلّ أو أكثر وكذلك لا فرق فيما إذا كانت سياسية أو علمية أو أدبية أو مختلطة، فالمهمّ هو الحجم والشكل، بحيث أصبحت الجريدة اليومية، ذات الحجم ٦٠ × ٩٠ سم تقريباً هي التي تسمّى صحيفة أو جريدة، بينما أمسى اسم (المجلّة) قاصراً على الصحيفة التي تأخذ شكل كرّاسة لها غلاف رئيسي، دون تحديد لحجم الصحيفة أو لقياسها أو لعدد صفحاتها.

وعلى هذا يمكن تعريف الصحيفة أو المجلّة في العصر الحاضر، بأنها نشرة دورية تشتمل على أخبار ومعارف، وتتضمن سير الحوادث والشواهد والانتقادات التي تعبّر عن مشاعر الرأي العام، وتعرض على الجمهور عن طريق البيع الإفرادي أو الاشتراك السنوي.

وأما كلمة (صَحَفي) أو (صُحُفي) فيجب أن تطلق فقط على من يتخذ الصحافة مهنةً أساسية، تشكل مورداً رئيسياً للرزق، إذ ليس كلّ من كتب

= حمص. وهاجر أحد أجداده إلى لبنان. ولد ونشأ في بيروت. وقرأ الأدب على أبيه. وتولى تحرير جريدة «النجاح» سنة ١٨٧٢ م وانتدبه المرسلون اليسوعيون للاشتغال في إصلاح ترجمة الاسفار المقدسة وكتب أخرى لهم، فقضى في هذا العمل واشباهه تسعة أعوام وتعلم العبرية والسريانية والفرنسية. وتبحّر في علم الفلك وله فيه مباحث. وتولى كتابة «مجلة الطبيب» وألّف كتاب «نجعة الرائد في المترادف والمتوارد ــ ط» جزءان وما زال الثالث مخطوطاً، وله «ديوان شعر ــ ط» و«الفرائد الحسان من قلائد اللسان ــ خ» معجم في اللغة. وسافر إلى أوربا واستقرّ في مصر فاصدر مجلة «البيان» مشتركاً مع الدكتور بشارة زلزل فعاشت سنة، ثم أصدر مجلة «الضياء» شهرية. فعاشت ثمانية أعوام. وكان من الطراز الأوّل في كتّاب عصره. وخدم العربية باصطناع حروف الطباعة فيها ببيروت، وكانت الحروف المستعملة حروف المغرب والاستانة. وانتقى كثيراً من الكلمات العربية لما حدث من المخترعات. ونظم الشعر الجيّد ثم تركه. ومما امتاز به جودة الخط. واجادة الرسم. والنقش والحفر. وكان رزقه من شقّ قلمه فعاش فقيراً. غنيّ القلب، أبيّ النفس ومات في القاهرة ثم نقل رفاته إلى بيروت.

مقالاً، أو نشر خطاباً أو أذاع خبراً يمكن أن يكون صحفياً، فالانقطاع للعمل الصحفي، والانصراف إليه هو الذي يحدد نوعية الهويّة الصحفية.

وما دمنا قد ذكرنا في محاضرة سابقة، أن الصحافة غدت صناعة كبيرة وثقيلة، فإن من الطبيعيّ أن تكون لهذه الصناعة مهن متعددة، أي ان الصحفي ليس فقط، هو الذي يصدر الصحيفة أو يحرّر مقالها وأخبارها، بل ان الصحفي هو كل من يشارك بفنه واختصاصه، في قسم من اقسام الصناعة الصحفية.

صاحب الجريدة، ومحرر مقالاتها الافتتاحية، هو صحفي، وكذلك المعلقون السياسيون، ومحررو الاخبار الرياضية والاجتماعية والسياسية، وكذلك مصححو التجارب (البروڤات) والمصورون، وكتّاب الخطوط، وملتقطو الرسائل البرقية والاذاعات والمخبرون والمراسلون والمندوبون، ورسّامو «الكاريكاتور» ومحصّلو الاشتراكات والمحاسبون وموظفو الاعلانات والشؤون الادارية والمالية، وكذلك عمال الطباعة والتنضيد والطيّ والتسويق والتوزيع، وذلك بشرط الانقطاع للعمل ــ كما ذكرنا آنفاً ــ واعتبار مورده مورداً رئيسياً للرزق.

هؤلاء كلهم صحفيون، ويستحقون أن يحملوا بطاقة صحفية، تحدّد نوعية المهنة الصحفية التي ينتمون إليها، ولكن ليست مسؤوليتهم في هذه المهنة أو المهن مسؤولية متساوية بل هي مسؤوليات متباينة، تختلف كمّاً وكيفاً، وتبقى المسؤولية الأولى، المسؤولية الخطيرة، المسؤولية الحقوقية والأدبية والسياسية، واقعة على صاحب الجريدة ورئيس تحريرها، ومديرها المسؤول، ذلك لأن المقال أو الخبر أو التعليق، الذي يَصدر في الجريدة، والذي يُظهر أن الحقّ حق، والباطل باطل، أو الذي يصنع العكس، أي يجعل الحق باطلاً، والباطل حقاً، لا يمكن أن يكون عامل الطباعة، أو ناقل الخبر، أو موزع الجريدة، هو المسؤول عنه، بل ان مدير التحرير المسؤول، هو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة.

وما دمنا قد وصلنا إلى التحديد الدقيق، الذي عرّفنا به الصحفيّ بصورة شاملة أولاً، والذي حددنا فيه، المسؤولية الادبية والحقوقية والسياسية، على الصحفي المسؤول ثانياً، فإنه بات واجباً علينا أن نتعمق قليلاً في دراسة وتحديد شخصية وواجبات الصحفيّ المسؤول.

أريد أن أتحدث قبل كل شيء، عن (الاخلاقية الصحفية)، بالنسبة للصحفي المسؤول، فأقول:

ان مهمة الصحفي، تنطلق قبل كل شيء، من نقطة الحصول على (الخبر)، ومن ثم ينطلق الصحفيّ إلى التعليق عليه بسطرٍ أو بسطور، أو بمقالٍ كامل، إذا كان جديراً بالتعليق. وبعد ذلك ينقله إلى القارىء.

وبالطبع يجب على الصحفي، إذا كان يحترم نفسه وجريدته وقرّاءه، أن يحرص على نقل الخبر الصادق، وأن يسعى لتحرّي صحة الخبر، بكل ما يملكه من وسائل، ومن ثم يجب عليه أن يكون صاحب ضمير نقي، وفكر راجح، وأفق واسع، فيما إذا أراد أن يعلّق، أو أن يكتب المقال، ذلك لأن من حق المواطن ــ أي مواطن كان وفي أي بلد من بلاد العالم كان ــ من حقه أن يحصل على كل المعلومات والانباء، التي تتعلق بوطنه أولاً، والتي تتعلق بسائر الاوطان الاخرى ثانياً، ومن هنا وجب التحرّي الدقيق عن صحة الخبر، لكي لا يقع القارىء ضحية الكذب أو الافتراء.

وأما التعليق فيجب أن يكون تعليقاً منصفاً، لا أثر فيه للدوافع الشخصية، أو الاغراض النفعية، وهذا يوجب أن تكون الثقة متبادلةً، بين الصحفي والقارىء من جهة، وبين الصحفي والسلطة الحاكمة من جهة ثانية، بحيث تقوم الحكومة، بتزويد الصحفي بالمعلومات الصحيحة التي تساعده على خدمة الحقيقة، كما يقوم الصحفي بتوجيه الشعب والحكومة، إلى مواطن الخير، وتحذيرهما من مغبّات الشر، وبهذا يتم التعاون بين الشعب والدولة والصحافة، فيصبح كل طرف عوناً للطرفين الآخرين، فيما يخدم المصلحة العامة، بل بهذا يصبح الشعب راضياً عن الصحفي، لانه يرى فيه دعامةً من دعائم الخدمة العامة ويصبح الصحفي راضياً عن الشعب لانه أصبح موضع ثقته وحبه واحترامه، كما تصبح الدولة التي قد تكون هي موضع النقد والتجريح، واثقةً من الصحفيّ، لأنه يتحرى الحقيقة، ويتجاوب مع الضمير، فلا يزيد متاعبها متاعب، ولا يرفع لها شعارات وأقوالاً فارغة، كما لا يجعل من نفسه خشبة ركوب، يمتطيها غوغائيّون أو نفعيّون أو متصيّدون بالماء العكر، يحاولون اعاقة المسيرة الوطنية عن متابعة التقدم.

وبالطبع، لا نعني بهذا، ان ينصرف الصحفي إلى ممالأة الحكام، أو إلى غضّ الطرف عن اخطائهم أو... عن ارتكاباتهم، لا.. وإنما نعني ضرورة تبادل الحقوق والواجبات بين الصحفيّين والحكّام، لخدمة مصلحة الامة والعقيدة والوطن.

وغني عن القول، أن نشير إلى أن أمتنا العربية، في عصرنا الحاضر وفي ظروفنا التاريخية العصيبة، هي أحوج ما تكون إلى صحافة حرّة نظيفة، شريفة، واعية، وليس مطلوباً أبداً أن تنصهر سائر الصحف العربية في بوتقة واحدة، أو ان تغرف من مصدرٍ واحد، وتشرب من نبع واحد، وتصب الآراء والافكار والمطالب في قوالب واحدة، لا... ان هذا برغم استحالة تنفيذه، يعتبر طعناً للحرية الفكرية، وقضاءاً على أسلوب الحوار، الذي تتفاعل في ظلّه الآراء، والذي يمكن أن تنتج عنه أفضل المعطيات، اننا نطالب بالحوار الشريف المهذّب، الحوار المتمسك بالاسس الخلقية والمبادىء العقيدية والوطنية والانسانية.

نعم.. ان الفرق بعيد بين حوار يقوم على السباب والشتائم والاضاليل، وعلى توزيع اتهامات الخيانة والعمالة وما أشبه ذلك، وبين حوار يقوم على تبادل احترام الرأي والفكر والمعتقد، مهما تتباين آراء وأفكار وعقائد المتحاورين، اذ من المفروض ان يكون كل مقتنع بمبدأ الحوار منطلقاً من نقطة احترام آراء وأفكار وعقائد خصمه الذي يتحاور معه.

وفي رأينا أن العرب والمسلمين، هم أجدر الناس على الاطلاق في أن يكونوا دعاة حوار شريف هادىء مهذّب، ذلك لان القرآن الكريم قد علّم المسلمين كيف يجب أن يكون الحوار والجدال، فقال في سورة (النحل):

«أُدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هو اعلمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، وهو أَعْلَمُ بِالمُهْتَدِين».

ـ الآية ١٢٥ ـ

وقال تعالى في سورة (فُصّلت):

«وَلا تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ، إِدْفَعْ بِالَّتي هِيَ أَحْسَنُ، فَإِذَا الَّذي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَة، كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيم».

ـ الآية ٣٤ ـ

وما نقوله عن الحوار، نقوله أيضاً عن نقل المعلومات ونشرها والتعليق عليها فليس معقولاً ان يبادر الكاتب أو الصحفي إلى تدبيج معلقات الهجوم والتنديد أو إلى نظم أناشيد الثناء والمديح، كلما سمع خبراً ضعيف المصدر، أو كلّما تلقى شائعةً، لا أساس لها من الصحة.

ضروري جداً أن نناقش ونحاور، ونراقب، ونشرح ونفند وأن نثني وننتقد، ونؤيد ونحذّر، ولكن لا من خلال الرغبة بتهديم كل من يخالفنا في الرأي والاتجاه، بل من خلال النصح والتوجيه وشرف الحوار.

وما أحوجنا ـ نحن العرب والمسلمين ـ في ظروفنا الحرجة الحاضرة، إلى التمسك بأهداب الاخلاق الصحفية الحميدة، تمسكاً أميناً، بل ما أحوجنا إلى مواثيق شرف رفيعة، تكون معدة للتنفيذ، في إطار من التقديس، لا مكتوبة على الورق، لتحفظ في الخزائن، أو لترقد في متاحف التاريخ.

ننتقل بعد هذا، إلى الحديث عن «الانشاء الصحفي» أو «الانشاء الاعلامي» فما هي اللغة؟! وما هو الاسلوب؟! وما هي القواعد التي يجب أن يكون مضطلعاً بها، الصحفيّ الذي يدبج المقال، أو يكتب التعليق، أو يرأس تحرير الجريدة؟!

هل يكفي أن يكون ملماً ببعض قواعد النحو والصرف، أو أن يكون قادراً على تحرير مقالة خالية من الاخطاء؟!

اعتقد أن هذا ـ على أهميته وضرورته ـ لا يجعل الكاتب العاديّ ولا الكاتب البارز، كاتباً صحفياً، ذلك لأن الكتابة الصحفية، تختلف اختلافاً كبيراً عن الكتابة الادبية، وإذا كان الكثيرون من الكتّاب والصحفيين المعاصرين، قد اختلفوا حول ما إذا كانت الصحافة تجني على الأدب، أو ان الأدب يجني على

الصحافة، فأنا أرى أن الموضوع أعمق من أن نفتش فيه عن الجاني والمجنيّ عليه، وأقول بصراحة أكثر، إن صناعة الكتابة الصحفية، أصعب وأشقّ من صناعة الكتابة الأدبية، ذلك لان الاديب يكتب لطبقة مختارة محدّدة من الامة، لا بدّ من أن تفهم أغراضه، مهما يغرب أو يتقعر أو يتأدّب، وأما الصحفي فانه يكتب لسائر طبقات الامة، يكتب للعلماء وللجهلاء، يكتب للمثقفين وغير المثقفين، يكتب للمتعلمين وللأميّين، يكتب للجميع، وهو يعلم أنه معرّض لانتقاد الجميع، ولكي ينجو أكثر ما تكون النجاة، من سهام النقد الجارحة وجب عليه قبل كل شيء، أن يكون أديباً ضليعاً، متمكناً من علوم اللغة وقواعدها وفنونها، فبهذا ينجو من سهام الادباء المتمرّسين، الذين يتتبعون خطاه لإحصاء أخطائه وهَفَواته، كما ينجو من تهكّم أنصاف المثقفين وأنصاف المتعلمين الذين سيرشقونه حتماً بسهامهم، فيما إذا استعمل غريب اللفظ، أو تفاصح في اختيار الكلام المعقّد الذي يعسر على القارىء العادي أن يفهمه أو يستسيغه.

وإذا تمرّس الصحفي بعلوم اللغة، واتقن صناعة الكتابة الادبية، وجب عليه أن ينتقل إلى المهمة الاشق والاصعب، أعني... مهمة جعل اسلوبه في الكتابة، أسلوباً سهلاً سلساً ليّناً، يفهمه الاميّ والكاتب والاديب والعالم من جهة، كما يبتعد به عن التقعر واستعمال غريب اللفظ، بالاضافة إلى المحافظة على سلامة مبادىء اللغة والنحو والصرف من جهة أخرى.

ولا يظنّنّ أحد، أن هذا الامر هيّن، إنه من الصعوبة بمكان ملحوظ، هذا إذا أراد الصحفيّ أن يجمع بين لغة أدبية سلسة سليمة، وبين مراعاة واقع القرّاء الذين تتباين درجات ثقافتهم، ومعرفتهم، بدءاً من الأميّة، وانتهاءاً بمراتب كبار العلماء والأدباء.

وعلى هذا يصحّ أن نقول بأن الكاتب الصحفي يجب أن يكون ذا ثقافة عالية شاملة، مضافاً إليها أدب جمّ وعلم غزير، بينما لا نتوقع من العالم الكاتب المتخصص بفنون اللغة والادب، أن يكون ــ تلقائياً ــ صحفياً ناجحاً بل لا بد له من دراسةٍ وتمرّس واستعداد.

وبالطبع، لا أقول إن سائر الصحفيّين العرب، هم من هذا المستوى الصحفي

الرفيع، في ناحية الكتابة الصحفية، بل أقول: إن فيهم الجيد الممتاز وفيهم الوسط المقبول، وفيهم الرديء الذي لا يُقبل ولا يحتمل، وأقول أيضاً ــ ويا للأسف ــ ان أكثريتهم الساحقة، هي من هذا النوع الأخير، الذي تكاد تكون كتابته، أقرب إلى عامية النطق، منها إلى لغة السلامة والوثوق.

وقد يكون مسموحاً في بعض اللغات، ولدى بعض الامم، أن تكون الكتابة الصحفية، كتابة «مفهومة» فقط، على طريقة: (ليس على المطرب أن يُعرب) ودون أن يربطها رابط من علم أو أدب أو قواعد، واما بالنسبة للعرب، وللغة العربية بالذات، فإن هذا لا يجوز بحال من الاحوال، ذلك لأن اللغة العربية، لغة مقدسة، هي لغة دين وتشريع وعبادة، هي لغة ليست ملكاً للعرب وحدهم، بل هي ملك الأمة الاسلامية كلها، الأمة التي يزيد عددها عن ألف مليون انسان، بها يصلّون ويركعون ويسجدون، وبها يعبدون الله رب العالمين، والعرب هم المسؤولون عن صيانة هذه اللغة، وعن استمرار المحافظة عليها بايمان وقدسية، وحيث أننا عرفنا أثر الصحافة اليومية، في تثقيف المواطن العادي، وفي ترقية أذواقه ومعارفه، وفي تنمية اطلاعه، فقد بات لزاماً علينا أن نسعى لجعل الاقلام الصحفية، في المستوى الرفيع، سهولة ويسراً، ضمن الحفاظ على قدسية اللغة، وسلامتها من أي انهيار، وإلاّ فإنّ اللغة ستهوي ــ بواسطة الصحافة ــ من درك إلى درك، لا سمح الله، وهذا ما لا يرضى به مسؤول، ولا عالم، ولا صحفي، ولا أديب.

نحن بحاجةٍ إلى مدارس نوعيةٍ جديدة تختلف باختصاصها عن كليات الاعلام ومعاهدها المألوفة في العالم العربي، ويكون على هذه المدارس أن تنشىء كتّاباً صحفيين ورؤساءً لتحرير أخبارها، يكونون في البدء مثقفين وأدباء ولغويّين، ثم يصبحون كتاباً لمقالات الصحف، يمتازون بسلامة اللغة وطراوة الاسلوب، وسهولة الاداء وحلاوة البيان، هذا إذا كنا نريد ــ فعلاً ــ المحافظة على لغة القرآن، وعدم تركها بين أيدي الهدّامين المغرضين الذين يريدون أن يحنّطوها ويقصوها عن محيط التداول، كي تصبح بعد ذلك بعيدة عن تناول العقول والافهام.

وبعد هذا، تأخذ الصحافة مداها ويأخذ الأدب سبيله، فلا يقال قد جنى

الأدب على الصّحافة، ولا يقال قد جنت الصحافة على الأدب.

بعد هذا نحب أن نتساءل فنقول: هل تكفي هذه المدارس لتنشئة الكتّاب والصحفيّين ورؤساء التحرير؟!

وقبل الجواب على هذا التساؤل، نحب أن نعرف (ما هي الصحافة..؟) هل هي هواية أم مهنة؟! هل هي رسالة أم تجارة؟! هل هي اكتساب أم موهبة؟!

إنها كل هذا بدون استثناء، وهي كل هذا مجتمع مع بعضه في تلاحم.

هي كالحب، تبدأ «هوايةً» أو «مَجَانةً» وتنتهي إلى شغلٍ شاغلٍ، تماماً كما قال الشاعر:

الحب أولهُ ما يكون مجانةً فاذا تحكّم صار شُغلاً شاغلا

يتشوق الشاب أول الأمر، إلى رؤية اسمه مزيلاً «كتوقيع» في آخر مقالة، ويطرح نفسه على أبواب الصحف والمجلات، ويتوسل إلى ذلك بوسطاء وأصدقاء، حتى إذا نجح في نشر مقالة حملها ليطوف بها على أصدقائه وأقرانه وأهله وأنسبائه، ليُدلّ بها عليهم، وليفخرَ بما أحرز من مكانةٍ، رفعه إليها شرف القلم، وإذا نجح بنشر مقالة ثانية وثالثة ورابعة شعر أن هنالك شيئاً يشده إلى الدأب والمثابرة وما أسعده إذا تسنّى له أن يصبح مصححاً للتجارب (البروفات)، أو محرراً صغيراً للاخبار، يتقاضى بادىء ذي بدء أجراً متواضعاً، ثم يزداد أجره، مع ازدياد نشاطه ووفرة انتاجه، فإذا بهوايته التي كانت لهواً أو «مجوناً» قد غدت بالتدريج «مهنةً» لكسب المال واستدرار رزق العيش، حيث تصبح في هذا كله مهمته أسهل، إذا كان متخرجاً من الجامعة وحاصلاً على شهادة اختصاص من كلية الاعلام على الأقلّ.

وحين ينصرف للمهنة، وينقطع لها يتجاذبه عاملان: عامل الرسالة وعامل التجارة، هو يعلم أن مهنة الصحافة، مهنة مقدسة، مهنة خطيرة، مهنة يتحقق بها خير كبير، للامة والدين والوطن، هذا إذا أراد أن يكون صاحبها حامل رسالة مقدسة. وبها أيضاً يتحقق شرّ عميم، إذا جعلها صاحبها وسيلة تجارةٍ محرّمة، لا تبغي سوى كسب المال، حلالاً كان أم حراماً.

ويبدأ الصراع في ضمير الصحفي، لاختيار طريقه، وما أتعسه إذا جعلها رسالة نقية مقدسة لا تشوبها شائبة، ذلك لأنه سيموت من الجوع، وما أشقى أمته به، إذا جعلها وسيلة ربح وكسب وابتزاز، فحينئذٍ يصبح فعله في وطنه، فعل الداء الوبيل أو المرض الخبيث الذي يجب استئصاله.

قلت يوماً لصحفي صديق، يكتب يومياً التعليق السياسي في جريدة من كبريات الجرائد العربية.. قلت له: (كيف تكتب اليوم في تعليقك شيئاً، يناقض ما كنت كتبته قبل أسبوع؟!).

أجاب مازحاً: ان قرّائي يثقون بي فيقبلون ما أكتب بدون مناقشة!

قلت: ولكنّ هذا، استهتار لا حدّ له، بذاكرة القراء وبعقولهم وأفهامهم. وحين رآى مني الجِدّ قال:

(أنا أتساءل لماذا يجوز لكل صاحب مهنة واختصاص، أن يؤجّر بالمال نتاج مهنته واختصاصه، ولا يجوز هذا للصحفي؟!... المهندس يهندس البناء ويتقاضى أجره، والطبيب يبني المستشفى ويكسب المال، وعازف العود يعزف للناس ويطربهم لقاء الأجر، ورسّام اللوحة ينجزها ويبيعها بيعاً حلالاً... لماذا يطلبون من الصحفي أن يهندس السياسة، ويداوي الجّراح وأن يعزف أناشيد الثناء والتأييد، ويرسم لوحات الدعاية والتوجيه مجاناً، ولمصلحة المستفيدين، ودون جزاء أو شكور؟!).

قلت: إني أرفض هذه المقارنة رفضاً قاطعاً، فالصحافة ليست مهنة كسائر المهن، انها مهنة ذات سلاح، وهو سلاح فتّاك ما في ذلك شك، سلاح يمكن أن يكون سبباً في القتل والتخريب وهدر الحقوق، ويمكن أن يكون سبباً في حفظ الحياة، واستتباب الامن وصيانة العدالة، وكما أن سلاح النار لا يجوز أن يستعمل إلا فيما يعود بالخير على المجتمع، فكذلك لا يجوز لسلاح القلم أن يستعمله كل فرد على حسب هواه أو ميله، وكما ان سلاح النار لا يجوز تأجيره لقاتل أو مبطل أو ظالم، فكذلك لا يجوز تأجير سلاح القلم، لمن يريد أن يجعل الحق باطلاً، أو الباطل حقاً.

أعود فأقول: لا بدّ للصحفي الشريف من الجمع بين الحسنيين: حسن الرسالة، وحسن التجارة، وهو يستطيع بدون أدنى شك، أن يكون أميناً على رسالة معتقده وأمته ووطنه، وأن يكسب في نفس الوقت رزق العيش الذي يمكن أن يكون كسباً وسطاً، وهو بهذا يرضي الهواية التي أصبحت مهنة، ويحافظ على الرسالة التي لا يجوز أن تتحول إلى مجرد تجارة، مع ملاحظة احتمال نجاحه من خلال صدقه وإخلاصه، بما يعود عليه بعيش جيد وثراء معقول.

وأمّا التساؤل عما إذا كانت الصحافة موهبة أو اكتساباً، فإني أسمح لنفسي بأن أقول أيضاً، بأنها موهبة واكتساب في آن واحد، فالصحفيّ الذي يستكمل وسائل الدراسة الصحفية، ويتمكن من التمرّس بأساليبها وفنونها، لا يمكن أن يكون صحفياً ناجحاً، إلا إذا كان حاملاً بين حناياه بذرة الموهبة الاساسية. والموهبة الصحفية، أشبهها هنا بموهبة الصوت الجميل، بمعنى أن الذي يتمرس بفنون الغناء والعزف ومختلف وسائل الطرب، لا يمكن أن يكون مغنياً ناجحاً إلا إذا كان حاملاً منذ البدء موهبة الصوت الجميل، كما ان صاحب الموهبة ذاته لا يمكن أن يكون ناجحاً إلا إذا أضاف لموهبته مادة الدرس والعلم والفن.

وهكذا، وبعد هذا التفصيل، نخلُص إلى الجواب الصحيح، الذي يقرر (ما هي الصحافة) فنقول:

هي في آن واحد هواية ومهنة، رسالة وتجارة، موهبة واكتساب، ولكن، هل يكفي توفّر هذه العناصر كلّها، لا يجاد الصحافة المرجوة؟!

طبعاً، لا... إذ لا بدّ من توفر الجوّ الحكومي، جو السلطة القائمة، التي تملك حق السماح للصحفيّين بمزاولة العمل الصحفي الحرّ، ولقد حدّثنا تاريخ الصحافة العالمية، عن ملوك ورؤساء وأباطرة، لم يكتفوا بأن منعوا على المواطنين، حق مزاولة المهنة الصحفية، وحق إصدار الصحف، بل انهم احتكروا لأنفسهم حق مزاولة المهنة، وحق كتابة المقالات الرئيسية، بل وحق اصدار الصحف فجمعوا بين سلطان الحكم وسلطان الصحافة، ومن هؤلاء امبراطور فرنسا نابوليون بونابارت، الذي كان يكرّس جزءاً يومياً من أوقات دولته، ليكتب في جريدته المقالات التي يردّ بها على خصوم حكمه، في داخل فرنسا وخارجها، وكذلك كان

يصنع سلفه لويس الرابع عشر[1]، مما حمل الناس على اضفاء صفة (الجلالة) على مهنة الصحافة فقالوا: (صاحبة الجلالة الصحافة) كما كانوا يقولون: (صاحب الجلالة الامبراطور).

ومن طريف ما يروى عن نابليون بونابارت قوله: (ينبغي على الحاكم أن يجعل الصّحافة في خدمته). وهو قد طبّق هذا بحرفيته، بل ان أحد خصومه (جول جان) قد قال: (ان نابليون قد سحق الصحافة تحت كعب حذائه). ويبدو من تتبع قصص نابوليون مع الصحافة الفرنسية، أنه راح يسحقها شيئاً فشيئاً، فيفرض عليها الرقابة الحديدية التي تخنق أي صوت معارض، ثم يضعها تحت رحمة البوليس وحكم الارهاب، رغماً عن أنه بدأ بداية حسنة، حين استدعى من المنفى ثلاثين صحفياً، ومنح العفو لستة وثلاثين آخرين، وأنشأ لجنة أسماها (لجنة حرّية الصحافة) إلا أن هذه اللجنة لم تجتمع مرة واحدة، لأن أمر الدولة قد استتب له، فلم يعد بحاجة لمن يعكّر مزاج حكمه، فأمر بعدم السماح لأي صحفي بالكتابة، ما لم يحصل على إذنٍ من الامبراطور، ومع استتباب الأمر، رأى نابوليون، أن الضرورة لم تعد تقتضي وجود غير صحيفة واحدة في فرنسا هي (لو مونيتور — MONITEUR)، وغير صحفي حرّ واحد هو (القنصل الأول الامبراطور نابوليون بونابارت)!!

وإذا كان بعض مؤرخي الصحافة، قد أعْذروا نابوليون في بعض صنيعه وقالوا (إن مهمة رئيس الدولة توجب توجيه القلم الصحفي) فإن مما لا شك فيه أن نابوليون، لم يكن يبغي هذا وحده من وراء احتكار الصحافة لنفسه، بل كان يبغي أيضاً، ارضاء هوايته الشخصية، هواية العمل الصُّحفي، بدليل أنه سبق له أن أصدر عدداً من الصحف والمجلات في فرنسا وإيطاليا من أمواله الخاصة، حتى ان جريدة (كورييه ديجيبت) التي أنشأها في القاهرة عند حملته على مصر عام ١٧٩٩ قد أنشأها أيضاً من أمواله الخاصة، وكان وهو قائد (الحملة الفرنسية) يديرها

(١) لويس الرابع عشر: أحد أعظم ملوك فرنسة (١٦٣٨-١٧١٥ م). رفع الملكية في فرنسة إلى ذروة مجدها وأوج سطوتها. بدأ حكمه الطويل تحت وصاية أمّه الملكة آن النمسوية. في عهده تفوقت فرنسة على سائر الدول الأوربية. ويعتبر عهده العصر الذهبي للثقافة الفرنسية.

ويحرّرها ويشرف عليها بنفسه، فلو كان غرضه توجيه القلم الصحفي لخدمة الدولة فقط، لما بادر إلى إنشاء الجرائد من ماله الخاص، إذ لا شيء يمنعه الانفاق عليها من خزينة الدولة!

ويؤيد هذا، وأعني رغبة الامتلاك وارضاء الهواية الشخصية، ما رواه (اميل بوافان) في كتابه (تاريخ الصحافة) من أن نابوليون كان يقوم بمهمة (رئيس التحرير) وكان يراجع البرقيات، ويشير بخطوط كبيرة في الهوامش، على الفِقَرات التي تنشر منها، وكان يملي التعقيبات ويصحح الاصول قبل نشرها، ويراقب خطوات جمع الجريدة، من تنظيم الصفحات، (الميزامباج) إلى تحديد الموضوعات واختيار الابواب.

فهل يعتبر هذا كله ــ يا ترى ــ من مهمة توجيه القلم لخدمة الدولة، أم يعتبر تعبيراً عن الرغبة بالامتلاك الشخصي، وعن إرضاء الهواية الكامنة.

ولا نلوم نابوليون بونابارت... على هوايته ورغبته، فمهنة الصحافة مهنة حلوة مغرية محببة، وهي برغم متاعبها ومآسيها وأخطارها، تظل مهنة تستهوي الكبار والصغار، والرؤساء والمرؤوسين، فكم من حاكم أو رئيس أو وزير، لا يصل إلى منصبه، إلا عن طريق ممارسة المهنة الصحفية، ثم لا يغادر منصبه في الحكم، إلا ليفتش عن منصب يتربع عليه في إدارة صحيفة، أو كرسي يجلس عليه وراء مكتب للتحرير، يكتب من فوقه مقالة.

نعم لا نلوم نابوليون، على إرضاء الرغبة والهواية، ولكننا نلومه في أمرين: الأ ول، هو استغلاله لقوة الدولة وسلطان الحكم، كي يحتكر لنفسه هذا العمل، الذي تتوق إليه نفوس الكثيرين من المواطنين. والثاني: ادعاؤه بأن مصلحة الدولة تقتضي وضع الصحافة في خدمة الحاكم، فلماذا؟.. وكيف يجوز للحاكم أن يضع الصحافة في خدمة حكومته؟!

اننا نفهم، أن لا يكون للصحفي الحق، في تخريب السياسة الخارجية على حكومة بلاده، لأن رسم السياسة الخارجية من اختصاص الحكومة التنفيذية، التي تتحمل مسؤولية ذلك أمام سلطات البلاد التشريعية، ولكننا لا نفهم إطلاقاً أن

يكون الشعب محروماً من الصحف التي تعبّر عن مطالبه، وتكشف عن مظالمه وتدافع عن حقوقه، وتكون همزة الوصل بين الشعب والحكومة، في كلّ ما يعود على المصالح الوطنية والقومية، بالخير العام.

ولكي لا نظلم امبراطور فرنسا، نابوليون بونابارت، فإننا نقول، ليس نابوليون وحده، هو الذي صنع هذا... بل إن سائر الدكتاتوريين الذين حكموا بلادهم حكماً دكتاتورياً، قد صنعوا بصحافة بلادهم، مثل ما صنعه نابوليون بصحافة فرنسا وإذا كان هؤلاء وغيرهم، ممن جاءوا قبل نابوليون أو بعده، لم يسيروا كما سار نابوليون من ناحية الشكل والمظهر، فإنهم قد ساروا خلفه على التأكيد من ناحية المضمون والجوهر، أي ان حرّية العمل الصحفي كانت عندهم حرية الحاكم المتسلط الدكتاتور فقط، لا حرية الشعب أو أبناء الوطن.

كلهم سواء، لا فرق فيما إذا كانوا دكتاتوريين شيوعيين أو اشتراكيين أو رأسماليين أو نازيّين أو فاشستيّين، أو عرباً أو أجانب.. كلهم سواء، ولو اختلفت أساليبهم، وطرائق مصادرتهم لحرية الشعب الصحفية.

وإذا كان نابوليون، ومن هم على شاكلته، قد ماتوا وخلفوا لأنفسهم وصمة التاريخ، في مصادرة الحرية الصحفية، فإننا لا ننسى لهم أنهم خلّفوا للصحافة اسماً نبيلاً هو (صاحبة الجلالة الصحافة).

وهنا لا بد من ملاحظة صغيرة حول كلمة (الجلالة) فنحن كمسلمين تعلمنا من كتب اللغة والمعاجم وبينها (لسان العرب) لابن منظور الافريقي انه لا يقال (الجلال) إلا لله تعالى، فهو سبحانه ذو الجلال والاكرام وأما كلمة (الجلالة) فلم يأت في كتب الفقه الاسلامي نص بمنعها، ولقد قال ابن منظور في (لسان العرب) أيضاً: (جلّ فلان في عيني، جلالاً وجلالة، أي عظم).

وما دمنا قد تحدثنا عن المناسبات التي أطلقت على الصحافة، لقب (صاحبة الجلالة) فلا مانع أيضاً من أن نتحدث عن السبب الذي أعطى الصحافة صفة (السلطة الرابعة) في الدولة.

من المعلوم أن أنظمة الحكم في بلاد العالم، أنظمة عديدة مختلفة لا مجال

للحديث عنها حديثاً مفصلاً شاملاً، إلا أن أنظمة الحكم الديمقراطية، قد لجأت إلى توزيع سلطات الدولة توزيعاً عادلاً، حافظت فيه على التوازن بين سلطات الحكم من جهة، كما حرصت على صيانة معنى العدالة بين المواطنين إلى أقصى حد ممكن (أقول: ممكن) من جهة أخرى.

وأبرز هذه النظم الديمقراطية، هو النظام الذي يسمى (نظاماً برلمانياً) ففي هذا النظام تقوم العَلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس التعاون من ناحية، وتبادل المراقبة التي تحقق التوازن من ناحية أخرى، وهذا النظام له مميزات تقليدية أساسية، أولها ثنائية الجهاز التنفيذي، بوجود رئيس دولة غير مسؤول (ملكاً كان أو رئيساً للجمهورية) ووزارة يجري اختيار أعضائها من حزب الاغلبية في البرلمان، تمارس السلطة الفعلية التنفيذية، وتكون مسؤولة عنها أمام البرلمان نفسه.

وثانيها وجود المسؤولية التضامنية للوزارة، بحيث تتمثل هذه المسؤولية بوجوب استقالة الوزارة كلها إذا فقدت ثقة البرلمان.

وفي هذا النظام يكون حق التشريع بيد أعضاء البرلمان، بصفة رئيسية، إلا أنه يمكن التعاون في إصدار التشريعات بين الفريقين، بما يضمن الحفاظ على توزيع السلطات واحترام توازنها.

وبعد السلطتين التشريعية والتنفيذية، تأتي السلطة الثالثة، وهي (السلطة القضائية) التي يتوجب أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً، لكي تقوم بواجبها في خدمة العدالة، خدمة تامة، بما في ذلك محاكمة رئيس الدولة ورئيس الوزراء، والنواب والوزراء، فيما إذا اقتضى الحال ذلك، وفقاً لتشريع دستوري قانوني قائم.

وحيث أن سلطة الدولة قد انحصرت في النظام الديمقراطي البرلماني ـــ كما قلنا ـــ، بثلاث سلطات، هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وبما أن (الشعب) هو مصدر السلطات في عرف النظام المذكور فإن الناس أعطوا الصحافة (اسمياً) صفة (السلطة الرابعة) لأنها تعتبر معبرة عن رأي الشعب. وربما كان من الأولى أن تسمّى مع هذا التسلسل، بالسلطة الاولى، إذا كانت ناطقة فعلاً باسم الشعب.

هذا ـــ بالطبع ـــ من الناحية النظرية أو الاسمية أو المعنوية، وأما من الناحية العملية، فإننا لا نرى الصحفيين في هذه الايام خارجين من السجن، إلا ليتهيأوا للعودة إليه، خاصة في بلدان العالم الثالث الذي لا تزال مفاهيم الديمقراطية فيه، عبارة عن ثوب مهلهل، تحكمه الميوعة والفوضى، وفقدان التوازن بين السلطات. وهذا دون أن نتحدث عن عمليات الخطف والاغتيال والارهاب الفكري الذي تجاوز كل حدّ من حدود العرف أو الاخلاق أو القانون.

ومع المقارنة بين ما هي عليه الصحافة في بلدان الانظمة الديمقراطية والمحافظة، ومع ما هي في بلدان الدكتاتورية التي تسم نفسها بسمة التقدمية والاشتراكية بالاضافة إلى بلاد الشيوعية والنازية والفاشستية، نلاحظ أن الفرق بعيد جداً بين هؤلاء وأولئك، فبالرغم من أن هذه الانظمة تتغنى بالديمقراطية، وتنتحل لنظامها اسمها فتسميه (الديمقراطية الشعبية)، إلا أن الحقيقة تصرُخُ في وجوه هؤلاء لتؤكد بعدهم عن المفهوم السليم للديمقراطية الحقيقية بعد الأرض عن السماء.

وفي هذا الصدد قال لينين في عام ١٩٢٠ ما يلي:

«هناك حمقى وجهلاء يظنون أن حرية الصحافة، تعني حرية نشر الآراء أيّاً كان لونها، وانني أرد على هؤلاء الحمقى والجهلاء قائلا: ان حرية نشر الآراء المعارضة لآرائنا لا تعني إلا حرية السماح لاعدائنا بالقضاء على آرائنا ومذاهبنا».

وقال لينين أيضاً في العام ذاته:

«دعوني أوضح لكم بصراحة أن الشيوعي الثوري المحترف هو ذلك الذي لا يؤمن بمنح الصحافيين داخل بلادنا، الحرية في قول كل شيء».

وقال في عام ١٩٢١:

«يجب أن تقوم الصحافة بدور الوسيط بين الحزب الشيوعي والشعب فهي تنقل إلى الشعب آراءنا، ويجب عليها في الوقت ذاته أن تنقل آراء الشعب إلينا، لا عن طريق نشر المعلومات والأنباء، التي تكشف عن تذمر الشعب، وإنما عن طريق (جسّ نبض) الشعب ومعرفة ميوله، حتى نستطيع أن نوجه الرأي العام، توجيهاً يجعله مؤمناً بمبادئنا».

وقال ستالين في عام ١٩٢٧:

«يجب أن تخضع الصحافة ودور النشر، خضوعاً مطلقاً لا تساهل فيه ولا تسامح، للاجهزة الشيوعية»(١).

هذا هو مفهوم الديمقراطية والحرية الصحفية، في بلاد التقدمية الشيوعية وحلفائها وأنصارها وهو هو نفسه لدى سائر الانظمة الدكتاتورية ذات القيادة الفردية أو الجماعية أو الحزبية، وليس اسباغ صفة أو اسم (الديمقراطية) على هذه الانظمة، سوى ضرب من التضليل، لا يقرّه عقل أو فهم أو منطق، والدليل على ذلك أن كلمة (الديمقراطية) مأخوذة في الأصل من كلمتين يونانيتين هما: (ديموس) أي الشعب و(كراتوس) أي الحكم، ومعناها الحرفي في السياسة هو «حكومة الشعب» والكلمة بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يعتبر ارادة الشعب، مصدراً لسلطة الحكّام، كما تشمل كل نظام سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه، باختياره الحر لحكّامه، وخاصة فيما يتعلق بالتشريع والتنفيذ ومراقبة السلطات، فأين هذا كله؟! وأين نجد شيئاً منه، داخل الانظمة الدكتاتورية التي تدعي الديمقراطية، وتسمّي نفسها (ثورية أو تقدمية أو اشتراكية)؟! (عدا الاشتراكية الديمقراطية الغربية بالطبع).

ولا شك في أن آخر ما توصل إليه انسان العصر الحاضر حيال الحرية الصحفية أو الاعلامية بشكل عام هو المشروع الذي تبنته اللجنة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة في نيسان (ابريل) عام ١٩٦٠ حيث أقرته ووافقت عليه بالاجماع، ثم بعثت به إلى هيئة الامم المتحدة، فصادقت عليه بصورة نهائية، وقد تضمن المواد الخمس التالية:

أولاً ــ إن معرفة الحقيقة، والبحث عنها بحرية، هما من الحقوق الجوهرية للانسان، ولكل شخص الحق بصورة افرادية وجماعية في البحث عن المعلومات وتلقيها ونشرها.

(١) أقوال لينين وستالين هذه مأخوذة بنصوصها الحرفية من كتاب «النظام الشيوعي» تأليف: ماهر نسيم (ص ٣٥-٣٩) الفصل الأول طبع دار المعارف في القاهرة.

ثانياً ــ ينبغي على جميع الحكومات، أن تتبع سياسات تؤدي إلى حماية حرية تدفق المعلومات والانباء، داخل البلدان وعبر الحدود، كما أن الحق في البحث عن المعلومات ونقلها، يجب أن يؤكّدا، بغية تمكين الجمهور من الحصول على الحقائق وتقدير الاحداث.

ثالثاً ــ ان وسائل نشر المعلومات يجب أن توضع في خدمة الشعوب ويجب تشجيع إنماء الوسائل القومية المستقلة لنشر المعلومات، كما ينبغي أن لا تمارس أية حكومة أو مؤسسة خاصة أو عامة، أي إشراف على مثل هذه الوسائل والسبل يؤدّي بالنتيجة إلى منع قيام مصادر متنوعة من المعلومات، أو يحرم الفرد من التوصل إلى مثل هذه المصادر بحرية.

رابعاً ــ ان ممارسة الحقوق والحريات، تتبعها مسؤوليات وواجبات، اذ ينبغي على أولئك الذين يوزعون المعلومات والاخبار وينشرونها، أن يعملوا بكل نية حسنة، لضمان صحة المعلومات التي ينشرونها، واحترام حقوق البلدان والجماعات والافراد وكرامتهم، دون تمييز بين الاجناس والالوان والعقائد.

خامساً ــ يجب الاعتراف بالحقوق والحريات المذكورة، واحترامها على نطاق عالمي، ولا يمكن بحال من الاحوال ممارستها بشكل مناقض لمبادىء الامم المتحدة وأهدافها، ويجب أن لا تخضع لاية قيود، باستثناء تلك التي يفرضها القانون، بغية احترام حريات وحقوق الآخرين، ومواجهة المتطلبات الحقّة للامن القومي، والنظام العام، والآداب والفضيلة في مجتمع ديمقراطي.

هذا هو أفضل ما توصل إليه إنسان العصر الحديث، عبر هيئة الامم المتحدة، من مبادىء سامية وضعها لضمان حرية العمل الصحفي بصورة خاصة، وحرية بقية الوسائل الاعلامية بصورة عامة، غير أن المواثيق المكتوبة على الورق شيء، والممارسة والتطبيق شيء آخر ويا للأسف الشديد!!

ونحن، وان كنا نثني أطيب ثناء، على ما توصلت إليه هيئة الامم المتحدة في هذا الصدد، إلا أننا لا ننسى الاشارة إلى أن لدى النظام الاسلامي، من المبادىء السامية والشرائع الجامعة، ما يجعله في غنى عن كل المذاهب والنظم الاجنبية،

سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، وديمقراطية أم دكتاتورية، وبرلمانية أم مجلسية، فنحن أصحاب الشورى في نظام الحكم، ونحن أصحاب الدستور القرآني الخالد، الذي قال الله تعالى فيه لرسوله:

«فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَليظَ القَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِك، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ، وَشَاوِرْهُمْ في الأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكِّلِين»[1].

ونحن الذين قال الله تعالى فينا في سورة «الشورى»:

«وَالَّذينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالفَوَاحِشِ، وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُون، وَالَّذينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ، وَأَقَامُوا الصَّلاةَ، وَأَمْرُهُمْ شُورى بَيْنَهُمْ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُون»[2].

ونحن أمة قال فينا عمر بن الخطاب، قبل ألف وأربعمئة سنة:

«متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»؟!

ما أغنانا نحن المسلمين، عن المذاهب الاجنبية التي نستورها إلى بلادنا بأثواب وألوان مختلفة؟!! ما أغنانا ونحن نملك النبع النقيّ الثرّ، والتراث العقائدي الخالد، الذي لا يحتاج إلا إلى إبرازه بصقل جديد، وأسلوب حديث، تتفهمه وتنفذه أمتنا الغالية المعاصرة، وتتركه إرثاً سامياً للاجيال المتتابعة القادمة!

وانه ليحضرني في ختام هذه المحاضرة، ما ذكره عن النظام الاسلامي المفكر الغربي الفرنسي (جاك أوستروي Jaque Austruy) في كتابه: (الاسلام أمام التطور الاقتصادي) الذي صدر عام ١٩٦١ في باريس، حيث أثبت أن النظامين السائدين حالياً في العالم، هما قصيرا النظر، ولم يتمكنا من حل مشاكل العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يعني النظامين: (الاشتراكي

(١) القرآن الكريم ــ سورة آل عمران الآية ١٥٩.
(٢) القرآن الكريم ــ سورة الشورى الآية ٣٧ و ٣٨.

والرأسمالي)، وأكّد على ضرورة التماس المذهب الثالث في الاسلام نفسه، لانه ليس مذهباً فردياً ولا جماعياً، ولكنه يجمع بين الحسنيين.

فهل نستطيع أن نأمُل بفجر إسلامي جديد، يستعيد معه العرب والمسلمون، ما كان لهم من عزّ الدنيا وكرامةِ الآخرة، وهل تنهض أمتنا لتسترد مكانها الحضاري والانساني تحت الشمس؟!

هذا هو ما نطمح إليه ونعمل له؛

اللهم بك نلوذ، وإليك نلجأ، وعهد علينا أن لا نتوانى عن بذل الجهد ومواصلة الكدّ، ورجاؤنا أن لا يتوقف عملنا أبداً، أملاً بأن يطّلع الله على أفئدتنا، ويجزينا بخيرِ أعمالنا.

«وقل اعملُوا.. فسيرى الله عملكُم ورسولُه والمؤمنون»[1].

(١) القرآن الكريم ــ سورة التوبة الآية ١٠٦.

المحاضرة الثالثة

فنون الصحافة و شرح مقوّماتها
بين تباين أمزجة التقويم و تضارب الآراء

إذا كان من غير المرغوب فيه، ان يتحدث المرء عن نفسه في بعض الشؤون، فانني لأظنّ أن من المصلحة الدّراسية، للفن الصحفي، أن أتحدث عن نفسي بعض الشيء، في ممارسة هذه المهنة، أو هذا الفن، لكي يكون لما أقوله فيهما، شيء من قيمة التجارب، أو وزن من حصيلة الممارسة.

لقد تعشقت الفن الصحفي، وأنا شاب فتيٌّ يَافِع، لم أبلغ من العمر أكثر من عشرين ربيعاً، فمارسته كهواية ومتعة بضع سنوات، ثم ما لبثت أن احترفته كمهنة للعيش، رافقت حياتي المدرسية، حين أصبحت ابن أربع وعشرين سنة، ولا أستحي أن أقول بأنني زاولت أكثر فنون المهنة، وولجت معظم عتباتها وأبوابها، حتى عرفت الكثير الكثير، من مختلف شؤونها التحريرية والاخبارية والسياسية والادبية، فضلاً عن الكثير الكثير من شؤونها الادارية والتنظيمية والمهنية، حيث مارست بالفعل، شؤون الادارة والتحرير، بعد أن تدرجت بمراحل ذلك، مرحلةً مرحلة، حتى غدوت رئيساً لتحرير جريدتين يوميتين، كانتا تصدران معاً في دمشق هما: (المنار) و(المساء) كما غدوت مديراً عاماً لدار (المنار) للطباعة والنشر التي كانت تتولى اصدار الجريدتين المذكورتين، حيث كانت (المنار) احدى أربع صحف يومية كبيرة تصدر في سورية، كما كانت مع احدى زميلاتها فقط، تستأثران بحجم الصفحات الاكثر عدداً والأحدث إتقاناً من غيرهما، في الطبع والفن والاخراج، فضلاً عما كان (للمنار) من نهج سياسي

ووطني مميز، باعتبارها متعاطفة مع الجمعيات والهيئات الاسلامية، ومعبرة عن آراء واتجاهات اعضائها.

أحب بعد هذه المقدمة، أن أصل إلى القول بأن ممارستي هذه المهنة بمختلف فنونها، أكثر من خمس وثلاثين سنة، قد وفرت لي حصيلة من الخبرة، اعتبرها جيّدة ولا بأس بها، خاصة وانني رفدتها بدراسات وتتبعات ومطالعات لمختلف تطورات فنون الصحافة العربية والعالمية، حيث بت اعتقد بأنني استطيع أن أقدم لدارسي الفن الصحفي، وللراغبين بولوج هذه المهنة، الكثير من النصائح والمعلومات التي أظنها ناجحة ومفيدة.

أريد قبل كل شيء أن أقول: ان الصحفي المسؤول، مضطر ــ شاء أم أبى ــ إلى مراعاة اذواق الناس جميعاً، وإلى ارضاء عواطفهم وميولهم، وذلك بشكل يسمح له بأن يتسلل بمودة ورفق، إلى داخل نفوسهم، كي يبثّهم آراءه وأفكاره، وليقنعهم بما يعتنقه من آراءٍ وأفكار، وهو إذا كان فظاً فيما يكتب، غليظاً فيما يناقش، قاسياً فيما ينقد، فان الناس سينفضّون من حوله، وسيرفضون ما يقدمه لهم، وحينئذٍ لا يخسر جريدته وقراءه فحسب، بل يخسر أيضاً نفسه وسمعته ومكانته.

ويجب على الصحفي المسؤول، أن لا يترك يوماً واحداً، يمرّ من أيام حياته الصحفية، دون أن يشعر معه بأنه قد كسب لجريدته قراءاً جدداً، ولافكاره وآرائه مؤيدين جدداً، وهذا يقتضيه أن يتوسع في تنويع أبواب جريدته، وتكثير اعداد الموضوعات والأخبار والتعليقات التي تحفل بها الجريدة، بحيث يرى كل انسان من المواطنين، أن له رغبةً ما، في شأن ما، سيجدها ضمن زاويةٍ ما من زوايا الجريدة، فيبادر لشراء هذه الصحيفة، لارضاء رغبته الخاصة، التي يمكن أن تكون رغبة رياضية أو اجتماعية أو فنية أو دينية أو علمية أو اقتصادية، فينساق تلقائياً، من خلال ارضاء هذه الرغبة، للخوض في موضوعات أخرى، قد نثرها الصحفي المسؤول، بين حقول جريدته، ويقبل تلقائياً وبالتدريج على مناقشة أفكار التوعية، وآراء التوجيه، ثم لا يلبث هذا القارىء، أن يصبح عضواً فاعلاً في الهيئة الاجتماعية، له الرأي الذي ينفعل فيه، وله المعتقد الذي يدافع عنه، فلا يَظل فرداً سائباً، بعيداً عن المشاركة في تقرير مصيره الوطني والقومي والانساني، وهذا

لعمر الحق، واجب من أكبر واجبات التوعية، التي يفرضها العمل الصحفيّ، على الصحفي المسؤول.

ومن هنا أتصور أن غذاء الفكر بالتوعية، لا يقل عن غذاء الجسم بالطعام، بل ان الأول يُعنَى بالحياة الروحية، والثاني يُعنى بالحياة الجسدية وحيث ان العناية بالجسد، تقتضي أن توفر له مائدة عامرة، تحفل بكل طيب ولذيذ، وبكل حلو وحامض، وبكل مقبّل وشهي، فان العناية بالروح، تقتضي أن نهيّء لها مائدة عامرة أيضاً، تحتوي على ما لذّ وطاب، من مختلف الفنون والمعارف، إلى مختلف الحكايا والقصص، إلى مختلف الأخبار والتعليقات، إلى مختلف الصور والاعلانات وأنواع التسلية، التي تفرض على المواطن، الاقبال على جريدته بشوق ورغبة، خاصة إذا تمكن الصحفي المسؤول، من تقديم كل ما يريد تقديمه، بعيداً عن طريقة التطويل المملّ، أو الايجاز المخلّ.

وإذا كنا نعتقد أن بلوغ هذه الغاية، يجب أن يكون من أهداف الصحف الكبيرة والصغيرة على السواء، إلا ان هذا لا يمنعنا من التفريق في التنظيم الداخلي للصحف اليومية، بين الجرائد الكبرى، والجرائد الصغرى، فكل جريدة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، يجب أن يكون لها مدير عام، ورئيس للتحرير، ومخبرون ومراسلون ومحررون، بيد أن هذا يختلف كمّاً وكيفاً ومَخْبَراً، بحسب ما تكون عليه الجريدة من قوة أو ضعف، وبحسب ما يكون مكانها بين الصحف الصغيرة أو الصحف الكبيرة.

الجرائد الكبرى، هي ــ كما قلنا في محاضرة سابقة ــ عبارة عن مصانع كبيرة، لصناعات ثقيلة، وهذه يكون لها مساهمون أو ممّولون، ومجلس ادارة للاشراف العام، ينبثق عنه مدير عام للجريدة أو المؤسسة، أو عضو مفوض منتدب من مجلس الادارة، يشرف على جميع الشؤون السياسية والادارية والتحريرية كما يراقب سير ادارات البيع والاشتراك والطباعة والتوزيع والاعلان، يعاونه إلى جانب مدراء هذه الاقسام، رئيس التحرير، أو مدير أو أكثر للتحرير أيضاً، يتولى كل منهم شأناً من شؤون التحرير لمختلف الأقسام.

ويجب أن لا ننسى بأن (الادارة) هي دماغ الجريدة، وعصبها الحسّاس فبقدر

ما تكون الادارة نشيطة وواعية ومضبوطة ومنتظمة ودقيقة، بقدر ما يكون توازنها مرموقاً، ونجاحها مضموناً، واستقلالها الادبي والمعنوي والسياسي، مؤكداً ومصوناً، وكم من جريدة، وُضعت لها رؤوس الأموال الجيدة، ثم ما لبثت أن انهارت وأفلست، لأن ادارتها لم تكن على المستوى المطلوب.

بعد (الادارة)الجيدة، تبرز مسؤولية رئيس التحرير، أو مدير التحرير، بمعنى أن المدير العام، أو العضو المفوض، أو مجلس الادارة باجمعه، لا يفيده بشيء أن تكون لديه (ادارة جيدة) و(مدير ادارة جيد) ما لم يقم إلى جانبه (تحرير جيد) و(رئيس للتحرير جيد) فالادارة والتحرير، مسؤوليتان متوازيتان، في بناء الجريدة، اذا اختل عمل أحدهما، انعكس على الطرف الآخر، فاودى بالجريدة، وانعطف على المؤسسة ككل، فقضى عليها مادة ومعنى.

(مدير الادارة المسؤول) يشرف على التنظيم الداخلي للصحيفة فيدير شؤون الموظفين والعمال، ويسهر على قضايا الورق وشؤون المطابع، وينظم مع معاونيه شؤون الطبع والتوزيع وقضايا البيع والاشتراك والاعلان، وتحديد مساحته من الجريدة، مع الاشراف على الشؤون المالية والسعي إلى تنمية موارد الجريدة، وتنظيم شؤون الرواتب والقبض والصرف مع متابعة الاخبار المثيرة أو الهامة التي ستصدر في الجريدة، ليقدرها حق قدرها، فيزيد في كمية أعداد الطبع أو ينقصها، بعد التفاهم على ذلك مع رئيس التحرير أو المدير العام.

(رئيس التحرير المسؤول) وظيفته بالغة الدقة، وقد شبهها الصحفي الانكليزي الكبير (ويكهام ستيد) بوظيفة رئيس الفريق الرياضي، الذي يزوّد معاونيه بالافكار والتوجيهات، بغية وضعها ــ على مسؤوليته السياسية والقضائية ــ موضع التنفيذ، وذلك بعد أن يكون متفقاً على سياسة الجريدة مع المدير العام أو مع مجلس إدارة الجريدة، وحيث أن رئيس التحرير المسؤول هو المسؤول أدبياً ومعنوياً وقانونياً، عما تنشره الجريدة، فان من المفروض، أن يكون له الرأي الاول في اختيار المحررين، لوضع ثقته بهم، وأن الجريدة الناجحة، هي التي تكون قائمة على ثقة عميقة، يتبادلها رئيس التحرير مع معاونيه من المحررين والمخبرين والمراسلين ورؤساء الاقسام، ويجب أن يكون واضحاً أنه ليس من مهمة رئيس

التحرير، أن يمارس الكتابة بيده فقط، بل من مهمته أيضاً أن يجعل معاونيه يكتبون وفق توجيهه، وهو عليه أن يكون على مستوى علميّ وثقافيّ وصحفيّ جيد، ليتمكن من اداء هذه المهمات، وليتمكن من اختيار الاخبار والمقالات والموضوعات التي تتجمع لديه كل يوم، فيأمر باهمال ما يجب اهماله، كما يأمر بابراز الأهم على المهم.

وقد يكون بين المهام الرئيسية لرئيس التحرير ولمعاونيه، اختيار العناوين الكبيرة للصفحة الاولى أي (المانشيتات)، بحيث تكون مثيرة من جهة، وصادقة من جهة ثانية، وليس ضرورياً، أن يكون (المانشيت) سياسياً بالحصر، لا.. فالمهم أن يكون مثيراً، وداعياً لاهتمام أكبر عدد من المواطنين، فهذا، يشدّ إلى الجريدة العدد المتزايد من القراء، وكثيراً ما يكون رئيس التحرير، اذا كان لديه سبق صحفي بارز... كثيراً ما يكون ملزماً بكتمان الخبر عن بعض معاونيه، وعن عمال الطبع والتنضيد، إلى ساعةٍ متأخرة من الوقت، بحيث لا يقدمه للمكان المخصص له في الصفحة الاولى، إلا في آخر لحظة ممكنة، وذلك خوفاً من تسرّب خبره إلى جريدة أخرى، فتسقط أهمية السبق الصحفي، وتضيع على الجريدة فائدتها المعنوية والمادية.

ويجب أن يكون من مهمة رئيس التحرير المسؤول أيضاً، أن يُولي عنايته واهتمامه ومراقبته، لسائر صفحات الجريدة، فلا يحصر اهتمامه ــ مثلاً ــ بـ(المانشيت) أو بأخبار الصفحة الاولى، بل عليه أن يجعل من كل صفحة من صفحات الجريدة (صفحة أولى) تحظى بالعناية الكاملة تبويباً وتنويعاً وطباعةً واخراجاً، بحيث يكون لها قراؤها المختارون، وراغبوها الراضون.

ولا يظنن أحد أن هذا ــ على أهميته وسعته ــ هو وحده من اختصاص رئيس التحرير، فهنالك اختصاصات أخرى، ومسؤوليات أعمق وأوجع، اذ كثيراً ما يتعرض رئيس التحرير، لضغوط من السلطات الحاكمة، حين يكون الحكم عسكرياً أو انقلابياً أو دكتاتورياً، أو غير شورى وديمقراطي، فتطلب منه (أي من رئيس التحرير) هذه السلطات نشر موضوعات لا يقتنع بها، ويا ويله ان لم ينشر، فاذا نشر أغضب قراءه واساء إلى صحيفته، وان لم ينشر نال غضب السلطة ووقع عليه

انتقامها، وقد يكون انتقام السلطة منه، أهون عليه، من ان يرى جريدته قد صدرت بمقال افتتاحي، لم يكن له فيه رأي أو نظر، فإذا به يصدر في جريدته، حاملاً توقيعه بينما يكون هو محجوباً وراء جدران الصمت، أو ضيفاً على سجنٍ من سجون السلطة.

وتصوروا معي، كيف تكون حالة رئيس تحريرنا هذا، وهو يرى النازلة نازلتين، والمصيبة الواحدة أكثر من مصيبتين.

ولكن صدّقوني، مع هذا، وأنا الكاتب الصحفي المجرب، ورئيس التحرير المعاني، ان ذلك الألم الممضّ الذي يعانيه الصحفي المسؤول في يومه ذلك، يفوق أي لذة من لذائذ الدنيا، لأن اللذة التي تنبعث عن الألم، لا تكون في مستواها المثالي الرائع، إلا حين يكون صاحبها في موقف صراع ضدّ الظلم والكبت، ضد كمّ الافواه ومصادرة الاقلام، ضد خنق الحرية وهدر كرامة الانسان!

هذا هو (رئيس التحرير) وهذا شيء من اختصاصه ومهماته، ورئيس التحرير، يقوم بمساعدته (سكرتير التحرير) الذي يكون له أيضاً عدد من المعاونين، يتناسب مع حجم الجريدة ومكانتها وقوتها، فيقدم هؤلاء لرئيس التحرير قائمة باعداد الاعلانات واحجامها ومكانها من الجريدة، لأخذ موافقته عليها، وهذه الاعلانات يجب أن تكون جاهزة في ساعة محددة لا يجوز تأخيرها عن موعدها إلا في الحالات الاستثنائية النادرة.

وكذلك يقوم سكرتير التحرير ومساعدوه بجمع الاخبار بعد تحريرها وتصنيفها، لتقديمها لرئيس التحرير، وكذلك يضع الموظف المختص (موكيت) الصحيفة، أي رسم تصميمها، وعلى هذا الاساس يجرى تنضيد الاحرف وترتيب الصفحات والموضوعات والصور والكليشهات، ثم يجرى تقديمها للمطبعة اذا كان الطبع يجرى على طريقة (التيبوغراف)، أو يجرى تصوير الافلام وتقديمها للآلة اذا كان الطبع على طريقة (الاوفست)، ويكون هذا كله باشراف (سكرتير التحرير) الذي يعتبر صلة الوصل بين رئيس التحرير، وقلم التحرير وبين رسم (الموكيت) وتنضيد وطبع الصحيفة، وهو إلى جانب هذا يكون مزوداً بتوجيهات وآراء المدير العام ورئيس التحرير، فيبحث عن الاخبار، ويرسل المخبرين والمصورين للحصول

عليها، ثم يقيّمها ويمحّصها، قبل وضعها موضع التحرير والتنفيذ.

والحقيقة، ان مهمة (سكرتير التحرير) تختلف بين جريدة وجريدة، وبين بلد وبلد، فكثيراً ما يكون سكرتير التحرير مولّجاً بالاشراف على الاخبار والمقالات والموضوعات، وعلى توجيهها وتبويبها، وتخصيص امكنتها من كل صفحة، وكثيراً ما يكون عمله قاصراً على اخراج الصفحات من حيث الشكل والاخراج الفني فقط، وهذا يطلق عليه (سكرتير تحرير فني) وهو لا يقرأ في أكثر الاحيان، ما تتضمنه الصحيفة من أخبار وموضوعات، على أن معظم الصحف الاوروبية تختار (سكرتير تحرير مسؤولاً) عن كل قسم من أقسام الجريدة، وهو يشارك في تحرير مواد القسم نفسه، فالصفحة الاقتصادية ــ مثلاً ــ يكون لها سكرتير تحرير، يعاونه محررون ومخبرون مختصون، وكذلك هو الحال بالنسبة للأخبار السياسية أو للأخبار المحلية أو الخارجية أو الرياضية أو القضائية، ومن مجموعة السكرتيرين مع السكرتير العام، وكبار المحررين والمعلقين والمخبرين، ينعقد كل يوم، في ساعة محددة، (مجلس تحرير الجريدة)، الذي تتنسق في داخله الاوضاع، وتتوزع المهام، لاصدار العدد اليومي الميمون!

وبعد الحديث عن المدير العام، ومدير الادارة، ورئيس التحرير، وسكرتير التحرير، لا بد من الحديث عن المخبرين والمراسلين، سواء كانوا محليين أو اقليميين أو دوليين، ومعروف أن عنصر الخبر المجرد، كان في السابق عنصراً مهماً ورئيسياً من عناصر اصدار الصحيفة، لكن أهمية الخبر المجرد، قد تقلّصت في الجريدة اليومية، منذ ان صدرت الجريدة المسموعة، اعني منذ ان ظهرت محطات الاذاعة، كما ازداد تقلصها عندما صدرت الجريدة المرئية، أي عندما ظهرت أجهزة التلفزيون التي راحت تنقل الخبر والصوت والصورة في آن واحد.

لقد كانت الجريدة فيما مضى من الزمن، تعتمد في نقل الخبر أساساً، على مراسليها ومخبريها الخصوصيين، ثم جاءت وكالات الأخبار المحلية والعالمية فساعدت الصحف، على تلقف الاخبار بوسائل متطورة، وبسرعات مقبولة، تطورت مع الزمن بسرعة، فبدأت بالهواتف السلكية، ثم بالنشرات اللاسلكية، ثم باجهزة الراديو ثم بالتلكس (التلبرنتر)، إلا ان هذا لم يستطع مقاومة التصدي

الاذاعي والتلفزيوني، الذي ازداد شموله واتساعه، فكان ان لجأ الصحفيون، إلى الحصول بوسائلهم الخاصة، وبواسطة مخبريهم ومراسليهم ومصوّريهم، على تفسيرات وتوضيحات لكل خبر، يرافقها تعليقات واستنتاجات، جعلت القراء يقبلون بنهم، على قراءة الجريدة اليومية، وهكذا حافظت الصحافة على مكانتها لدى القارىء، واثبتت أن الخبر المسموع، أو الخبر المرئي، لا يغني اطلاقاً عن الخبر المصور، أو الخبر المكتوب، فذاك يدخل من اذن ليهرب أكثره من الأذن الثانية وتراه العين، لتنسى تفصيله العين الثانية، واما الخبر المصور المكتوب فيبقى في متناول اليد، يستطيع أن يعود إليه القارىء، مثنى وثلاث ورباع، لكي يلم بكل تفصيلاته، إذا كان من النوع الذي يحظى باهتمام القارىء المشار إليه.

ومع انتشار مختلف وسائل المواصلات بين مختلف أنحاء العالم، ومع اتساع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين شعوب الأرض، بالاضافة إلى تطور أسباب الحياة الاجتماعية في داخل كل بلد، فقد أصبح من الضرورة بمكان أن يكون لكل شأن من شؤون الحياة اليومية، أكثر من مخبر، وأكثر من مراسل، يكون متخصصاً بالمهمة الموكولة إليه، ومنصرفاً إلى تتبعها وملاحقة أحداثها، فيكون هناك مخبر أو أكثر للشؤون الاقتصادية أو الادبية أو الرياضية أو القضائية، بل ان الصحف العالمية أصبحت تعتمد على أكثر من مخبر خاص، لكل فرع من فروع كل موضوع، فبالنسبة للشؤون الرياضية مثلاً، خصصت الصحف الكبرى مخبراً ومحرراً للعبة كرة القدم فقط، وغيرهما للتزلج على الجليد، وآخرين للمصارعة والسباق، وهكذا دواليك!!

ولم تقف الصحف الكبيرة عند هذا الحد، بل انها خصت نفسها بمخبرين ومراسلين ومعلقين ومصوّرين، يكونون جاهزين في مكاتبها تحت الطلب، لارسالهم إلى أي ناحية من أنحاء البلاد، أو إلى أي قطر من أقطار الأرض، لمتابعة مؤتمر دولي، أو تتبع حادث خطير، أو مرافقة واقع مفاجىء، أو مواكبة حدث علمي أو سياسي أو فني، فضلاً عن تتبع أخبار الفتن والاضطرابات وكوارث الفيضانات والحرائق والزلازل وغير ذلك.

والمراسل أو المخبر، أصبح له مكانة مرموقة في عصر التصدي للصحافة

المسموعة، أو الصحافة المرئية، ولعل هذا، هو ما حمل (دافيد بوتر) على تأليف كتاب عنوانه: (مخبرو الصحف)، تحدث فيه عن مواصفات المخبر، عن حَذْقه ونشاطه، وعن المتاعب التي يتعرض لها، وعن الصعوبات التي تواجهه والتي يجب عليه أن يتخلص منها بفن وذكاء ومهارة، لا يستطيع أن يحصل عليها، إلا باستعدادٍ ذي موهبة، تَدْعَمه خبرة طويلة، وحنكة مضمونة، وثقافة جيّدة.

وخلال الحديث، عن المحررين والمخبرين، لا بد من الحديث عن كاتب (الريبورتاج)، فكاتب (الريبورتاج)، أي كاتب (التحقيق أو التقرير الصحفي)، هو في نفس الوقت محرّر ومخبر معاً، أي إن عليه أن يجمع بين مهمة المخبر الناجح الذكي المقتحم، وبين مهمة الكاتب المحرر الأديب، ذي الاسلوب الشيق، والخيال الواسع، وليس المقصودُ بالخيال، اعتماد كاتب الريبورتاج على أوهام وأساطير، بل المقصود، تجنيح الموضوع بصور بيانية، وألفاظ مشرقة، تجعل القارىء مقبلاً على تلاوة البحث، مشدوداً إلى متابعته، وهذا ما يُكسب الجريدة، قوة خاصة، إذ ان الخبر (كخبر) يمكن أن تحصل عليه أية صحيفة أخرى، وانما يبقى للصحيفة المعتنية باسلوب الريبورتاج أو التحقيق أو التقرير، أن تظلّ سباقةً إلى اجتذاب القارىء، بما تقدمه من خفايا المعلومات ودقائقها، وبما توشّيه به من طرف وفوائد، أو من أرقام واحصاءات، أو من صور ووثائق.

والصور الفوتوغرافية، أصبحت عنصراً مهماً من عناصر الصحف والمجلات، السياسية وغير السياسية، لكن الصورة الفوتوغرافية، لا تترك الاثر المطلوب في نفس القارىء، إلاّ إذا رافقها خبر يتحدث عما تخفيه مظاهر الصورة، فلو نشرنا مثلاً صورة لرئيس دولة، وهو يستقبل سفيردولة أخرى، فان أثر هذه الصورة، سيظل عادياً وأقل من عادي، إذا قصرنا شرح الصورة على القول بأن الرئيس كذا، قد استقبل السفير كذا، بينما أثر الصورة يكون بالغاً إذا أتبعنا شرحها بخبرٍ يتحدث عن سبب هذا الاستقبال، وعن الغاية المتوخاة منه أو عن النتائج التي أسفر عنها، وإذا تعذر استقصاء هذا كله، فإنه لا بد من الاحاطة بأكثر جوانبه، لكي يكون للصورة مع الخبر، المكان الحسن من نفس القارىء إذ لا معنى للصورة بدون خبر!

ولا بد من الاشارة إلى أن المصور الصحفي، يختلف اختلافاً كلياً عن المصور العادي، بمعنى أن المصور الصحفي، الذي يتحلى بالبراعة المطلوبة، يجب عليه أن يكون سريع البديهة، دقيق الانتباه، أوتوماتيكي الحركة، بحيث يصور الملامح المعبرة والانطباعات النفسية، التي تظهر إشاراتها على الوجه، أو على اليدين، أو على حركة الجسم، وهذا ــ طبعاً ــ بالنسبة لصور الحديث الصحفي، مع شخصية ذات شأن، أو بالنسبة لموضوع الريبورتاج، كما يجب أن تأخذ الصور الصحفية أشكال الدقة المتناهية، خلال تصوير آثار الجرائم والحوادث والوقائع، أو خلال تصوير الادوات والآلات ووسائل الحرب والسلم.

وخلال بحث الصور الفوتوغرافية وشروحها، يجدر بنا أن نتحدث قليلاً عن تطور الصناعة الصحفية في عصر السرعة الذي نعيش فيه، فهذا العصر الذي اصطلح الناس على تسميته بانه (عصر الساندويش)، أي عصر العمل بسرعة، والأكل بسرعة، والمشي بسرعة، والنوم بسرعة، والاستيقاظ بسرعة... هذا العصر، لم يعد ميسوراً فيه أن يجلس الانسان هادئاً مرتاحاً، ليقضي ساعتين أو ثلاثاً في قراءة جريدة أو مجلة، أو ليأتي عليها كلّها، من ألفها إلى يائها... إنَّ هذا لم يعد ميسوراً، لهذا يجب علينا أن نوفق بين سرعة هذا العصر، التي امتصت أوقات الفراغ من أكثر الناس، وبين ضرورة تزويد الناس، الذين لا يجدون لديهم فراغاً كافياً، باسرع المعلومات وأجمعها وأشملها، وذلك بطريقة تريحهم ولا تزعجهم، وتجعلهم يقبلون على مطالعة الصحف، بشوقٍ ورغبة، فلا ينفرون منها.

في هذا، يجب علينا ــ كصحفيين ــ أن نتبع أساليب كثيرة منها:

أولاً ــ ان عناوين الجريدة، سائر العناوين، بدءاً من عناوين الصفحة الاولى، وانتهاءاً باصغر عناوين الصفحة الأخيرة، يجب أن تكون مكتوبة بمهارة فائقة، وبلغة سليمة مفهومة، تتضمن خلاصة واضحة لمحتويات الخبر أو المقال أو التحقيق، وذلك لكي يتمكن القارىء المسرع من أخذ فكرة سريعة عن محتويات الجريدة ككل، وعن جوهر كل موضوع على حدة، حتى إذا كان لديه الوقت الكافي، استطاع أن يختار التوسع فيما يهمّه الاطلاع عليه، فيعكف على قراءته، وإلا، فلا يظل محروماً من الالمام بالمهم ولو عن طريق عنوانه.

ثانياً ــ ان كل خبر أو موضوع أو تحقيق مهمّ، يجب أن يقدم له بمقدمة صغيرة، لا بأس بأن تكون كخبر أو إشارة مستقلة، تتضمن أهم ما في جوهره ومعانيه، مع ضرورة لفت نظر القارىء الذي يحرص على التفصيلات، إلى أن الموضوع بكامله منشور على الصفحة كذا في الأعمدة كذا... وهذا يوفر الوقت على القارىء المسرع، ولا يحبس عن القارىء المستريح، فرصة التمتع بادق التفصيلات.

ثالثاً ــ ما قلناه عن ضرورة مرافقة الصورة بشرح إخباري مُرضٍ، نقوله عن الخبر، وعن ضرورة مرافقته، كلما أمكن ذلك، بصورة أو بصور معبرة ومفيدة، ذلك لأن الناس ــ كما قال أحد الزملاء ــ قد أصبحوا في هذا العصر، يقرأون الصورة، ويتفرجون على الخبر!! ولهذا بتنا مضطرين لتوفيرأكثر المشاهد المصورة لهم، تمشياً مع رغباتهم، ومع عصر السرعة الذي يعيشونه، ونعيشه معهم.

رابعاً ــ ان أكثر ما يزعج القارىء، هو وجود تتمات للموضوعات، مبعثرة في أنحاء مختلفة من صفحات الجريدة، وفي الحقيقة، انه ليس ازعج من أن يكون القارىء منسجماً في مطالعة موضوع ما، فيضطَر لقطعه وللتفتيش عن بقيته، خاصةً اذا كثرت التتمات، وكثر التفتيش... فيمُلّ القارىء ويطرح الجريدة جانباً!

وبعض الصحف، لجأت إلى تخصيص مكان معين من الجريدة، لجمع التتمات فيه، لكن هذا لم يحلّ المشكلة كلها، بل حلّ بعضها، إذ ان مضايقة قلب الصفحات والتفتيش عن التتمة بين التتمات قد بقيت قائمة، وان من الأفضل في رأينا السعي إلى التخلص تدريجياً من اسلوب ابقاء التتمات، وذلك عن طريق نشر الخلاصات بشكل مستقل وموجز، مع الاشارة إلى التفصيلات في مكانها من الجريدة، وهذا اذا كان لا يغني عن تقليب الصفحات بالنسبة للقارىء المستريح، فانه يساعد القارىء المسرع على أخذ فكرة سريعة عن الموضوع، يكتفي بها، ويذهب بعدها إلى عمله.

خامساً ــ وحين نُضطر إلى أخذ تتمةٍ لموضوع ما، تعذر علينا تلخيصه لأهميته، وأهمية تفصيلاته، فان من المصلحة أن لا نستعمل ذكاءنا كثيراً، من أجل اختيار

عنوان جديد للتتمة، بل يجب أن لا نتفاصح في ذلك، وعلينا أن نأخذ الكلمات الأولى من العنوان الاساسي بنصها، لنضعها عنواناً للتتمة، وطبيعي أنه ليس مفروضاً بالقارىء، أن يقرأ أفكار المحرر كاتب العنوان الأساسي، ليعرف منها العنوان الجديد للتتمة، ذلك لأن من المستحيل تقريباً، أن يتوافق فكران، على وضع عنوانٍ واحد، لموضوع واحد، دون وجود اتصال مباشر بين هذين الفكرين.

للأسف ان بعض الصحف العربية الكبيرة، والكثيرة الصفحات تقع في هذا الخطأ، وما أغناها عن الوقوع فيه، فيما اذا اعتمدت الكلمات الاولى من العنوان الأساسي لتجعلها عنواناً للتتمة.

سادساً ــ ان مراعاة توزيع الاعلانات، على مختلف صفحات الجريدة، أمر ضروري جداً، ذلك لأن أهمية الاعلان لا تقل عن أهمية موضوعات الجريدة، وإذا كان هناك فريق من الناس، يتضايق من كثرة اعلانات الجريدة، فان هنالك فريقاً آخر من الناس، تهمّه الاعلانات أكثر من الموضوعات، فيبحث عن الاعلان، أكثر من بحثه عن الموضوع، إلا ان هذا لا يجوز لنا أن ننسى معه الرسالة الرئيسية للصحيفة، فهي صحيفة تهدف إلى التوعية ونشر المعلومات، قبل أن تكون نشرة لتوزيع الاعلانات، وعلى هذا فيجب أن يتناسب دائماً حجم الاعلانات مع عدد الصفحات وذلك على الصورة التي لا يزيد فيها تخصيص أكثر من ثلاثين بالمئة من مجموع صفحات الصحيفة للاعلان، كي يبقى السبعون بالمئة لبقية موضوعات الجريدة، هذا مع العلم بأن الصفحة الاولى يجب أن تظل متروكة بدون اعلانات، إلا في الاحوال النادرة والضرورية.

سابعاً ــ ان القراء ــ كما قلنا في محاضرة سابقة ــ ليسوا جميعاً من طبقة واحدة، أو من مستوى ثقافي واحد، بل إن العكس هو الصحيح، وعلى هذا، يجب علينا أن نقدم التفسيرات والتوضيحات الموجزة لكل ما يحتاج التوضيح والتفسير وخاصة أسماء الأعلام، سواء كانت لاشخاصٍ، قد برزوا بسرعة، أو حَدَث لهم حادث انتهى برفعهم إلى الاعلى، أو بخفضهم إلى الادنى، أو كانت لبلادٍ أو مدنٍ أو قرى قد أصيبت بكوارث طبيعية، أو بأحداثٍ سياسية، أو ما أشبه ذلك، مع مرافقة ذلك بالصور وبالخرائط الممكنة.

وبالطبع، ان كل صحيفة لا بد من أن يكون لديها مكتبة جيدة، تحتوي على أوسع المراجع والمصادر، وعلى كتب اللغة والقواميس والموسوعات، ودوائر المعارف، ومجموعات الخرائط العالمية (الأطلس) فهذا يساعد المحررين على تقديم المطلوب منهم بالسرعة المرجوة.

ثامناً ــ لا بد لكل جريدة ذات مستوى راق، من أن يكون لديها (ارشيف) كامل، يحتوي على أدق المعلومات عن أخبار الأعلام والعلوم والفنون ومختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفنية، لا بالنسبة لبلد محدّد، بل بالنسبة لسائر البلدان، ولسائر الشعوب والأمم، وبقدر ما يكون ارشيف الصحيفة، ذا شمولية واسعة ودقيقة، بقدر ما يكون مستوى الجريدة، راقياً وموثوقاً، ولا نغالي إذ قلنا إن الجريدة الكبيرة الواعية يجب أن يكون لديها «بنك» للمعلومات (أو المعلوماتية).

تاسعاً ــ يجب أن لا ننسى الأهمية التي حازت عليها الصور الكاريكاتورية في سائر الصحف العالمية، ان هذا الفنّ أصبح له مدارس فنية قائمة بذاتها، وهو ليس مجرّد رسم مشوّه، تطرحه الجريدة على هذه الصفحة أو تلك، وانما هو تعبير حيّ، عن فكرةٍ نبيلة، باسلوبٍ ذكي، وأدبٍ رفيع، وحين يخرج الرسم الكاريكاتوري عن هذا الاطار، يصبح اداة للاساءة، ووسيلة للقدح والذمّ، وطريقاً للنيل من المبادىء والاهداف ومكارم الاخلاق، وكم من صورة كاريكاتورية ناجحة مهذبة، قد أصابت الغرض في الصميم، فكانت أبلغ من مقال، وأفعل من حسام، انما من ضمن الادب وقواعد الاحترام.

عاشراً وأخيراً ــ ان الورق الجيد، والاخراج الفني، والطباعة المتقنة، قد غدت عنصراً أساسياً، في دعم الجريدة، ومساعدتها على متابعة طريق الذيوع والانتشار، ولم يعد مقبولاً في عصر الصناعة الصحفية، ان تظهر الصحيفة أو المجلة، بثوبٍ طباعي هزيل، أو باخراج يعتمد على البدائية في صناعة الصحف، هذا إلى جانب الاهتمام العميق، بالتصحيح، تصحيح التجارب (البروفات)، لكي تأتي الصحيفة نظيفةً ونقيةً وجميلة، وخاليةً من الاخطاء المطبعية.

هذا في رأينا، بين ما يساعد على تطوير صناعة الصحافة، وما ييسر لها سبيل

القيام بواجبها على وجه أكمل، ويقيناً أن ذيوع الصحف وانتشارها على أوسع نطاق ممكن، ليس من شأنه أن يجرّ المنفعة الخاصة، على المؤسسات الصحفية فحسب، بل ان من شأنه أن يؤدي أكبر خدمة عقيدية ووطنية وقومية، لسائر بني جنسنا، وذلك عن طريق تعميم الثقافة، وتعميق المعرفة، ونشر الوعي بين سائر البشر.

وهناك ناحية مهمة، لا بد من الاشارة اليها، وخلاصتها ان الصحيفة اليومية لم تأخذ حقها بعد، من التقدير الانساني الكبير، فهي في نظر البعض ليست أكثر من ورقات، محشوّة بالكثير من التافه وغير المفيد، مع ان كل من ينظر إلى المستقبل البعيد، بعين الفهم والتجرد والتقدير، سيدرك أن الصحف اليومية في مختلف بلاد العالم، ستكون أوثق مصدرٍ من مصادر التاريخ العام الشامل، لانها تدوّن بشكلٍ يومي، كل الحوادث والوقائع، ثم تتركها لمؤرخي المستقبل مجموعةً في مجلّدات متناسقة متسلسلة، وبشكل قريب المأخذ، سهل التناول، وأيّ مصدر للتاريخ يمكن أن يكون أوفى وأفضل من هذا المصدر، خاصةً وأن ما ينشر في الصحف، يبقى عرضةً للتصحيح أو النفي أو الاثبات، في الجريدة نفسها خلال أيام تالية ليوم النشر، مما يجعل المنشور فيها، أقرب ما يكون إلى الحقيقة والصدق، كي يصبح مصدراً موثوقاً بين أفضل مصادر التاريخ.

من هنا يجب على الصحفيين، أن يدركوا هذه الحقيقة وهم يكتبون ما يكتبون في صحفهم، بل عليهم أن يفكروا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عواتقهم، فلا يظنّن واحد منهم، انه ينشر ما ينشر في جريدته، لتغدو الجريدة في اليوم التالي ورقة للصرّ، أو ملقاة في سلّة المهملات!! ولو علم الصحفي دقة ومدى مسؤوليته العقيدية والتاريخية والوطنية والانسانية، لفكر كثيراً، وكثيراً جداً، قبل أن يدفع بمقاله أو خبره إلى المطبع.

ونظن أن الصحفي المؤرخ (ادمون برغ) الذي كان أول من سمّى الصحيفة بأنها (صاحبة السلطة الرابعة)، قد أراد هذا المعنى حين قال: «لو أن الجريدة اليومية، كانت موجودة في زمن شكسبير، فيا لدنيا الكنوز التي كانت تحتويها».

وهذا أيضاً، هو الذي حمل الكاتب المؤرخ المصريّ الاستاذ حسنين عبد القادر

على اصدار كتاب عنوانه: (الصحافة كمصدر التاريخ).

وكذلك صنع (كلارنس س برمنغهام) صاحب كتاب: (تاريخ الصحافة الامريكية ومراجعها) الذي قال:

«إذا كان لا بدّ من إتلاف جميع مصادر التاريخ المطبوعة عن قرن، أو عن حِقبةٍ ما من الزمن، فان المصدر الذي يجب الابقاء عليه، لما له من قيمة كبرى بالنسبة للاجيال المقبلة، هو مجموعات الجرائد المرموقة».

وفي منتصف كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٧٥، جاء إلى بيروت (ادغار فور) رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، والقى محاضرة تربوية في الجامعة اللبنانية، دعا فيها إلى المزيد من الراحة في أصول التعليم وأساليب التربية كما دعا إلى رفض مبدأ (اختزان الثقافة) وإلى التنوع في تربية الطفل والشاب وقال: افتحوا الجامعات أمام معلمين من نوعٍ آخر، أي بدعوة أصحاب مهنٍ ليتحدثوا عن مهنهم وأعمالهم التي يعرفونها جيّداً، وعدم الإكتفاء باساتذة تقليديّين يحملون شهاداتٍ معينة، وأكّد على ضرورة تعليم الطفل أعمالاً يدوية، لأن الانسان ليس ذهناً فقط، وان تعليم «الميكانيك» يوازي تعليم أعمال كبار الكتّاب، تماماً ومن دون أي فارق، واعتبر (ادغار فور) المزيد من الراحة في أصول التعليم مرتبطاً بالاعتماد على وسائط الاتصال الحديثة، كالتلفزيون والاذاعة والصحافة وقال: (يجب التوصل إلى وصل هذه الوسائط التي تؤثّر في توجيه الاطفال والشباب، بوسائل التعليم في المدرسة، لان عالم العزلة قد زال، ولم يعد أحد ــ سواء كان طالباً أم شعباً ــ يعيش في جزيرة)، غير ان (فور) قال أيضاً ان هذا لا يُلغي دور المدرسة ولا دور الاسرة.

في كل الاحوال نلاحظ، ان أذهان مفكري العالم، قد اتجهت نحو غرس بذور الاهتمام بمستقبل الصحافة، مع الاهتمام بالمسؤوليات التي تهيئها لها اقدار المستقبل، وعلى هذا فان على الصحفيين أن يعرفوا حقيقة مكانهم، في بناء المجتمع الوطني والقومي وفي خدمة الحضارة الانسانية الشاملة.

ولعل من الثابت، ان مما يساعد على قيام الصحفيين بممارسة دورهم الوطني

والقومي والحضاري على وجه أكمل، هو وجود رابطة مسلكية فاعلة، تربط بين جميع الصحفيين، وتسعى للمحافظة على مصالحهم المشتركة، وتوفر لهم الجوّ الهادىء العادل الحرّ، الذي يساعدهم على ممارسة أعمالهم باطمئنانٍ ويقظةٍ ونشاط، وقد يكون وجود (نقابة للصحفيين) تجمع شملهم المزّق، وتدافع عن حقوقهم المغصوبة وتلجمهم عن سلوك دروبٍ ملتوية، لعل هذا يكمن فيه الخير الكثير، لا لصالح الصحفيّين وحدهم، بل لصالح شعوبهم وأممهم أيضاً، ولصالح المسؤوليات الملقاة على عواتقهم.

ويبدو أن انشاء النقابات الصحفية، في مختلف بلاد العالم، قد أعطى مردوداً جيداً لما نحن بصدده، وهو إذا كان قد عجز عن تحقيق سائر الغايات المرجوة منه، فإن مما لا شك فيه، انه قد أعطى ثماراً جيدة، خاصة من ناحية تعيين الحدود التي تقف عندها السلطة، وتعيين الحدود التي يقف عندها الصحفيون، وتعيين الحدود التي تصون مصالح الشعب والامة والوطن.

ونحن وان كنا لا نرغب الآن بتعداد النقابات، التي يجب ان ينضم اليها سائر المنتسبين أو العاملين في مختلف المهن الصحفية، كالقول بوجود نقابة لاصحاب الصحف ونقابة للمحررين، ونقابة للموظفين، ونقابة لوكالات الانباء، ونقابة لوكالات الاعلان أو النشر أو التوزيع أو ما اشبه ذلك، الا أننا نركز على ضرورة وجود النقابة بشكل مطلق، لان رحلة الالف ميل، كما يقول المثل الصيني، تبدأ بالخطوة الاولى.

وموضوع انشاء النقابات الصحفية، لم يعد موضوعاً جديداً، بل كاد أن يصبح موضوعاً قديماً، ذلك لان أول نقابة للصحفيين قد تأسست في العاصمة الفرنسية عام ١٨٨٢، وبعد ذلك سارعت بقية المهن الصحفية، إلى انشاء نقابات خاصة، فكان أن تأسس أولُ اتحاد للنقابات الصحفية الفرنسية المتعددة في عام ١٩٢٣.

وليس هذا فحسب، بل ان التعاون والتضامن المهني، قد خطا خطوات بعيدة في هذا المضمار، حيث تمّ للمرة الأولى، وفي عام ١٨٩٦ انشاء أول هيئة دولية للصحافة، وذلك إثر مؤتمر عقد في بودابست آنذاك، واشترك فيه ممثلو ثلاثمئة صحيفة من مختلف بلاد العالم، وفيه تم وضع القانون الاساسي للهيئة المذكورة،

واعتبر المؤتمرون انفسهم يومئذ، بانهم سجلوا فجراً لعهد جديد في تاريخ الصحافة.

وفي عام ١٩٢٦، تم انشاء الاتحاد الدولي للصحفيين الذي كان يضم خمسة وعشرين اتحاداً وذلك على أساس مبادىء الهيئة الدولية للصحافة، وبعد ذلك بخمس سنوات، أي في عام ١٩٣١ تأسست في لاهاي (محكمة الشرف الدولية) وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من صحافيين محترفين.

واستمرّ توالي الاجتماعات والمؤتمرات الصحفية في مختلف بلاد العالم، ولقد شهد قصر عصبة الامم في جنيف شيئاً من هذه المؤتمرات الصحفية، كما شهدت كوبنهاغن مؤتمراً خاصاً في عام ١٩٣٢ عقبه مؤتمر في مدريد عام ١٩٣٣، وكانت معظم هذه المؤتمرات لا تقتصر على بحث وسائل تضامن الصحفيين وحمايتهم والدفاع عن مصالحهم فحسب، بل انها كانت تسعى لصيانة الاخلاقية الصحفية، والحفاظ على شرف المهنة، مع السعي إلى محاربة الانباء الكاذبة والعمل على تنمية اسباب المعرفة المتبادلة بين الشعوب.

وأمّا في البلاد العربية، فان أول نقابة للصحفيين المصريين قد تأسست في القاهرة، مع مطلع الاربعينات، وذلك بموجب القانون الخاص، الذي صدر بانشاء النقابة يوم ٣١ اذار (مارس) ١٩٤١، وكانت غايته تنظيم علاقات الصحافة بين السلطة والشعب، مع سنّ القواعد الاساسية، لمزاولة المهنة الصحفية، ومعاقبة الخارجين على مبادىء المهنة، وتسوية المنازعات، التي تتعلق بالمهنة، والتي تنشأ بين الصحفيين انفسهم، وبينهم وبين غيرهم.

وتعاقب بعد ذلك إنشاء النقابات الصحفية في بعض البلاد العربية، إلاّ ان معظم هذه النقابات بكلّ أسف، لا يزال دون المستوى المطلوب، وهي تحتاج إلى مزيد من الرعاية والتقدير، حتى تتمكن من بلوغ المستويات العالمية، التي تتناسب مع ما تحتله البلاد العربية الآن، من مكان مرموق، يحظى باهتمام الرأي العام العالمي، وهذا لا يتحقق ــ بالطبع ــ الا اذا أراد الحكام أن يزيلوا من رؤوسهم فكرة جعل العمل الصحفي، بافراده ونقاباته ومؤسساته، عملاً وظيفياً، من الاعمال التي تخضع لسلطة الحكومة المطلقة، وتأتمر بأوامرها، وتكون عبارة عن دائرة من دوائرها.

ويبدو أن أمير الشعراء، أحمد شوقي، قد توقع للصحفيين المصريين والعرب مثل هذا الدرب الطويل، في السعي إلى بلوغ الامنيات، فنظم لهم قصيدة ألقيت في الاحتفال الذي جرى يوم انشاء نقابة الصحفيين المصريين، وكان فيها شيء من المواساة، وشيء من الاشارات للمستقبل، حيث قال فيما قال:

لكلّ زمان مضى آيةٌ ... وآيةُ هذا الزمان الصحفْ
لسانُ البلاد ونبضُ العباد ... وكهفُ الحقوق وحربُ الجَنَفْ(١)
تسير مسير الضّحى في البلاد ... اذا العلم مزّق فيها السَّدَفْ(٢)
وتمشي تُعلّم في أمّةٍ ... كثيرةٍ مَنْ لا يخطُّ الألِفْ
فيا فتية الصُّحْف صبراً اذا ... نبا الرزق فيها بِكُمْ واختَلفْ
فان السعادة غيرُ الظهور ... وغيرُ الثراء، وغيرُ التَّرَفْ
ولكنّها في نواحي الضمير ... اذا هو باللؤم، لم يُكتنَفْ

نعم.. انها لمواساة صادقة، وحثٌّ على العمل، وتنبيه للمشاعر والاحاسيس، وان كلّ شيء في هذه الدنيا، لا بد من أن يكون شيء له، وشيء عليه، وناسٌ معه، وناس ضده، والصّحافة شيء في هذه الدنيا، وشيء مهمّ يستحق أن يكون له أنصار وأعداء، ومؤيدون وخصوم، وفي وصف الصحف قال الفيلسوف الروسي ليون تولستوي، المتوفى عام ١٩١٠:

«الصحف نفير السلام، وصوت الامة، وسيف الحق القاطع، ونصيرة المظلومين وشكيمة الظالم، فهي تهزّ عروش القياصرة وتدك معالم الظالمين».

وقال الفيلسوف الفرنسي فرانسوا فولتير، مؤلف مسرحية اوديب، المتوفى عام ١٧٧٨:

«الصحافة هي الة يستحيل كسرها، وستعمل على هدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشىء عالَماً جديداً».

وأما (بورفيريو دياز) رئيس جمهورية المكسيك، الذي أقصته ثورة قامت في بلاده، عن منصب رئاسته، وأرغمته على الموت في منفاه عام ١٩١٥ فقد قال:

(١) الجنف: الجور والظلم.

(٢) السدف: الضوء، وهو من اسماء الاضداد، ويعني هنا الظلام.

«أود أن أكون صاحب معامل الورق والحبر في العالم لاحرقها».

وكذلك روى (!!) عن السلطان عبد الحميد أنه قال بعد خلعه:

«انني لو عدت إلى قصر يلدز، لوضعت محرري الجرائد، كُلّهم في أتون كبريت».

وقال (سبريانو كاسترو) أحد رؤساء حكومة فنزويلا السابقين في مطلع هذا القرن:

«انني لا أخاف بوّابة جهنم إذا فتحت بوجهي، ولكنني ارتعش من صرير قلم بيد محررٍ في جريدة!».

ولعل من المفيد أن نذكر ما قاله في وقتنا الحاضر رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن الصحافة والصحافيين: حيث أن الصحافة الأمريكية، هي التي كانت السبب في نشر فضيحة بيع السلاح الأمريكي لإيران بالسرّ، وبواسطة إسرائيل. مخالفاً بذلك الأنظمة والقوانين الأمريكية، ومستهتراً بالوعود والعهود الدولية، القائلة بالتعاون الدولي وخصوصاً مع دول أوربا الغربية لمكافحة الإرهابيين والإرهاب الدولي.

يومها (ديسمبر ١٩٨٦) اشتد حنق وغيظ رونالد ريغان على الصحافة والصحافيين الأمريكيين الذين تسببوا له بهذه الفضيحة الكبيرة فقال:

«لم أرَ من قبل سمك القرش وهو يسبح في بحر من الدم. ولكنني رأيت الآن الصحافيين، فهم بالفعل أسماك مفترسة. تعيث فساداً، وتسبح في بحور من الدم»!

وأما ألطف ما روى في هذا الصدد، فهو من قول رجلٍ سأل آخر عن صنعته فأجابه (أستاذ مؤدّب) قال: ولكنني علمت بأنك تُصدر صحيفة، قال: نعم، ذلك (لانني رأيت الناس، لا يرسلون أولادهم إلى المدرسة، فأرسلت المدرسة إلى أولادهم في بيوتهم).

وبالفعل، ان الجريدة مدرسة سيارة ذات أهمية بالغة، في تربية وتوعية افراد الشعب، وهي اذا كانت خيّرة واعية منتجة، ومحاطة بالعناية والتقدير، فانها تعطي أفضل الثمار، واذا كانت غير ذلك، فانها تكون والعياذ بالله، وسيلة تخلّفٍ وهدمٍ ودمار.

المحاضرة الرابعة

«الاعلام الاسلامي» و«النظام الاسلامي»

بين يقظة الفكر الدّيني و تطوّر مفاهيم الاعلام

لا شكّ في أنّ الحديث عن «الاعلام» بشكلٍ عام، أو عن (الصّحافة) بشكلٍ خاص، حديث هيّن، يمكن الخوض فيه على أوسع مدى، وضمن قنواتٍ عديدة مختلفة. لكنّ الحديث عن «الاعلام الاسلامي» هو حديث صعب، له جوانب عديدة، وقنوات كثيرة، لا يمكن الخوض فيها دون التعرض لمزالق الخطر الشديد، أو الوقوع بين مخالب التجريح القاسية، أو الاصابة بألسنة النقد اللاذع، ذلك لأنّ المفاهيم الاعلامية الحديثة لدى معظم شعوب العالم الاسلامي ودوله، لا تزال ــ ويا للأسف ــ دون المستوى العالميّ، الراقي والملموس، بل إن هذه المفاهيم لا تزال متناقضة متضاربة بين دولةٍ ودولة، وشعبٍ وشعب في جميع البلاد الاسلامية، سواء بالنسبة للحقوق والواجبات المفروضة على العاملين في مختلف أجهزة الاعلام، أو بالنسبة للمستويات العلمية والفنية والاخلاقية التي يتمتع بها الإعلاميون المسلمون في كل بلد اسلامي. وهذا دون أن ننسى التركيز على التفريق الدقيق بين نصوص القوانين والمبادىء والمفاهيم الاعلامية المكتوبة على الورق في مختلف البلدان الاسلامية، وبين التطبيق الفعلي نصاً وروحاً لكل ذلك، إذ كثيراً ما تكون النصوص المكتوبة بالغةً حدّ الجودة والاتقان، بينما يكون التنفيذ والتطبيق أبعد ما يكون عن التجاوب مع ما يسمّى عدلاً أو حقاً. أو تطبيقاً لنص القانون، ذلك لأن العسف يظل في معظم الأحيان، هو السائد في مجال التطبيق.

ولا يظنّن أحد أنني أقصد بهذا القول، مجرد الحرية الصحفية أو الاعلامية،

فالحرية على أهميتها وضرورتها ليست كلّ شيء في الموضوع. ولكنني أقصد (شرف التطبيق) للقوانين والتشريعات النافذة. فالقانون مهما يكن قاسياً أو حاداً فانه يظل مقبولاً إذا جرى تطبيق مواده بشرف وأمانة. وهذا دون التواني عن السعي المتواصل لتخفيف حدّته وقسوته بالوسائل المشروعة فيما إذا كان هذا يخدم مصلحة المجموع، ويعود على الامة والوطن بالخير العام.

وأما الحرية، فانني أقول بملء الفم إنني أرفض الحرية المطلقة، وأؤيد وأحترم الحرية المقيدة التي تتحدد بضوابط الشرع والقانون والعرف، بل لا أتوانى عن القول كانسانٍ أولاً. وكمسلم ثانياً، وكعربي ثالثاً. إن وحوش الغابات وحدهم، هم الذين يتمتعون بالحرية المطلقة، قويّهم يفترس ضعيفهم، وكبيرهم يسحق صغيرهم، لا شيء هناك يضبط تصرف الوحش العادي، يعتدي كيف يشاء.. يأكل كيف يشاء.. ينام كيف يشاء، يعامل الآخرين كيف يشاء. واما الإنسان فانه ليس حرّاً في أن يصنع كل ما يشاء بل إن حريته تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين كما قلنا في محاضرة سابقة. أي إنه حرّ في أن يصنع كل ما يريد صنعه. ولكن ضمن حدود الشرع والعرف والقانون، وهذه لعمر الحق هي الحرية الانسانية المثالية العادلة.

ومن باب الاستطراد نقول أيضاً: إن الحرية المائعة مرفوضة شكلاً وموضوعاً، فالحرية يجب أن تكون حرية جادّة حازمة، لا ينتابها خور أو ضعف، ولا يتهلهل وجودها بين تعرّجات الحدود المرسومة لها... ونقول أيضاً إننا نرفض التفريق المطلق بين ما يسمّونه بـ«الحرية الشخصية» وما يسمونه بـ«الحرية الجماعية» فالحرية حرية واحدة هي التي يحددها الشرع والنظام والقانون. واذا كان لا بد من تفريق جزئي فان من حق كل مواطن أن يتمتع بحريته الشخصية إلى أبعد الحدود بشرط احترامه للنظام العام الذي يحدده الشرع والقانون، ونحن كمسلمين نستطيع أن نفخر على أمم العالم، بكوننا أول أمة أعطت الفرد العادي حريته الشخصية الكاملة وذلك حين قال القرآن الكريم ﴿ولا تجسَّسُوا وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً﴾(١) فمنع علينا أن نتتبع عورات الناس أو نكشف عن خفايا أعمالهم. واعتبر ذلك غيبةً، حدّدها النبي عليه السلام بمجرد دوران لسانك على ذكرك أخاك بما

(١) سورة الحجرات، الآية ١٢.

يكره... وحين قال القرآن أيضاً: ﴿لا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾(١) فمنع علينا أن نقتحم بيت أحد لكي نكتشف ما يصنعه في السرّ، فنفضحه أو نشهّر به. أو لنؤذيه في حريته الشخصية داخل مسكنه وبهذا سجل الإسلام منذ ألف وأربعماية سنة حق حرمة المسكن وعدم جواز انتهاك هذه الحرمة. مع ان العالم الغربي المتحضّر!! لم يصل إلى اقرار هذه الحرمة والاعتراف بها إلا في القرن التاسع عشر المنصرم.

وحين نحدّد تأييدنا للحرية الشخصية. بلزوم حصرها ضمن حدود احترام النظام العام. فاننا لا نعني مطلق نظام... بل نعني النظام الاسلامي فقط، ذلك لأن الانظمة العامة لدى الأمم والشعوب، تختلف اختلافاً بيّناً عن بعضها بعضاً. وإذا كان فيها شيء ما، يتوافق مع مبادىء النظام الاسلامي، فإن فيها الكثير الكثير من الذي نأباه ونرفضه ونمجّه، وفيها الكثير الكثير مما يتعارض مع المبادىء والقواعد التي حددتها الشريعة الاسلامية.

* * *

بعد هذه المقدمة السريعة، أريد أن انتقل إلى جوهر موضوع هذه المحاضرة، وأعني بهذا «الإعلام الاسلامي» فأقول: ما هو الإعلام الاسلامي المطلوب؟ ومن هم الاعلاميون الاسلاميون المطلوبون؟!

أقول بصراحة: إنه لا يوجد حتى الآن «إعلام إسلامي» بالمعنى الدقيق والصحيح للكلمة، وكذلك لا يوجد إعلاميّون اسلاميون تتناسب وسائلهم مع المهمة الاسلامية الإعلامية المرجوّة.

ولعلي لا أتجنّى على أحد إذا قلت أيضاً إنه لا توجد دولة اسلامية واحدة قد تمكنت حتى الآن، من وضع نظامٍ كاملٍ للاعلام الاسلامي، أو أقامت نظام إعلامها وفق منهج اسلامي متفق عليه، فجميع الدول الاسلامية بدون استثناء، ما زالت تعيش على هوامش ما صنعته الدول الأخرى، وخاصةً المتقدمة منها حول الانظمة الاعلامية ومفاهيمها وحدودها وقوانينها. وجميع الدول الاسلامية، لم تتمكن من توفير الوسائل لتنشئة إعلاميّين اسلاميّين على المستوى الذي يتوافق مع الحاجة الاسلامية للاعلام.

(١) سورة النور، الآية ٢٧.

وأستغفر الله سلفاً، إذا كان سيُفهم من كلامي هذا، انه ليس هنالك إعلاميّون مسلمون عقائديّون... لا.. فهؤلاء والحمد لله هم كثُر، ولكن ينقصهم شيء، أو أشياء هامة وضرورية كثيرة ولا غنى عنها هي غير متوفرة، وأكاد أقول انها مفقودة. وما لم يسعَ المفكرون والمصلحون الاسلاميّون إلى ايجادها على المستويات الفكرية والقيادية والرسمية والشعبية والتنظيمية والفنية، فإن وجودنا الاعلامي على الصعيد الاسلامي كله أولاً، وعلى الصعيد العالمي ثانياً، سيظل وهماً من الاوهام، كما ستظلّ شعوب الامة الاسلامية، متهافتة على موائد الآخرين، لكي تحصل على الفتات التي لا غناء فيها ولا خير...

لهذا، وبما أن مادة الانطلاق الأولية هي موجودة عندنا، بشكلٍ جيّد. وأعني بهذه المادة، وجود رجال وعاملين إعلاميّين إسلاميّين عقائديين منتشرين في مختلف بلاد العالم الاسلامي، كما أعني وجود كليات ومعاهد إعلامية كثيرة في مختلف جامعات البلاد الاسلامية، التي لا يشكّ أحد أنّ بين طلابها والدّارسين فيها أعداداً كبيرة من الطلاب الاعلاميين الاسلاميين الذين يتوقدون ايماناً وحماسة واندفاعاً... وها نحن الآن موجودون في جامعة إسلامية ناجحة، هي جامعة الملك عبد العزيز في جدّه، زادها الله تقدماً واتساعاً ونجاحاً، بل ها نحن نتدارس شؤون الاعلام الاسلامي، في نطاق كلية الآداب بالجامعة، وضمن قسم الاعلام وقسم الدراسات الاسلامية، بقصد الوصول إلى الهدف... هدف بناء «إعلام إسلامي» صريح، متين الدعائم، سليم الوسائل، واضح الأهداف. أفليس في هذا ما يبشر بالخير العميم؟ بل أليس في هذا ما يدعونا إلى القول بان المادة الاولية اللاّزمة للانطلاق، هي موجودة ومرئية رأي العين.

* * *

وانني أقول — سلفاً — إن ظهور إعلام إسلامي قوي شامل، سيكون موضع حرب عنيفة من جميع الاطراف الاوربية والامريكية والسوفياتية، بل ومن اطراف عربية واسلامية كثيرة، وستكون وصمةُ (الرجعية) أو وصمة (التعصب) أو وصمة (التخلف) هي (الشعار) الذي سترفعه جميع هذه الاطراف، متفقةً أو مختلفة، ضد الاعلام الاسلامي المرتقب، فيما إذا ظل إعلاماً واهناً لا يقوم على

مبدأ وعقيدة، ولا يعرف من مهماته سوى تداول الأخبار العادية، سياسية كانت أم غير سياسية، فحينئذٍ سيكون هذا وسيلة جديدة تساهم عن قصد أو عن غير قصد، بتهديم الصرح الاسلامي ككل، فتغدو أجهزته تابعةً، بدل أن تكون متبوعة، وهذا يعتبر بين أهم ما يطمح إليه أعداء النظام الاسلامي الكامل، سواء كانوا أعداء ظاهرين في صفوف الاعداء، أو متسترين في أفعالهم ونواياهم ضمن أثواب بعض الإخوة أو الأصدقاء.

ونستطيع — كمسلمين — ان نحقق الانتصار على جميع هذه الاطراف، إذا انطلقنا بادىء ذي بدء من نقطة أساسية وجوهرية. هي أن نعلن عن وجودنا الاعلامي الاسلامي الصريح، بنفس الطريقة التي يعلن بها الآخرون عن أنفسهم ووجودهم، أي بدون خوف أو وجل، بدون مجاملة أو استحياء. بدون تعرّج أو تذبذب، بل نطرح مناهجنا كما يطرحون مناهجهم... وكما انهم لا يستحون في اعلان شيوعيتهم أو اشتراكيتهم أو ديموقراطيتهم المزيفة أو المائعة أو الفاسدة، فان علينا أن لا نخشى كل اتهاماتهم. وان نطرح مناهجنا الاسلامية العقائدية والفكرية والاجتماعية والسياسية والاعلامية وفقاً للقاعدة القرآنية الكريمة: ﴿... قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾(١).

اننا مع المقارنة بين ما هي عليه الصّحافة وأجهزة الاعلام المختلفة في بلدان الأنظمة الديموقراطية المعروفة، أو في بلدان الدكتاتورية التي تسِمُ نفسها بسمة التقدمية والاشتراكية وخاصةً الشيوعية، نلاحظ أن الفرق بعيد جداً بيننا وبينهم جميعاً. ومع أننا لا ننكر وجود نقاط التقاء كثيرة بيننا وبين أصحاب الديمقراطية الغربية إلاّ أن أولئك، وأعني الشيوعيين والدكتاتوريين لا يعرفون من الديمقراطية سوى اسمها المشوّه فيسمونها «الديمقراطية الشعبية» مع أن ديمقراطيتهم هذه ليس فيها سوى العسف والظلم والقهر، وعذرهم لدينا أنهم صرحاء جرءاء قد أعلنوا عن أنفسهم بمنتهى الكشف والوضوح.

وهنا لا بأس في هذا الصدد من أن نكرر ما أوردناه في المحاضرة الثانية مما قاله لينين في عام ١٩٢٠ قال:

«هناك حمقى وجهلاء يظنّون أن حرية الصحافة، تعني حرية نشر الآراء

(١) سورة يوسف، الآية ١٠٨.

أيّاً كان لونها، وإنني أردّ على هؤلاء الحمقى والجهلاء قائلا: إن حرية نشر الآراء المعارضة لآرائنا لا تعني إلا حرية السماح لاعدائنا بالقضاء على آرائنا ومذاهبنا».

وقال لينين أيضاً في العام ذاته:

«دعوني أوضح لكم بصراحة أن الشيوعي الثوري المحترف هو ذلك الذي لا يؤمن بمنح الصَّحافيين داخل بلادنا، الحرية في قول كل شيء».

وقال في عام ١٩٢١:

«يجب أن تقوم الصَّحافة بدور الوسيط بين الحزب الشيوعي والشعب، فهي تنقل إلى الشعب آراءنا، ويجب عليها في الوقت ذاته أن تنقل آراء الشعب إلينا، لا عن طريق نشر المعلومات والانباء، التي تكشف عن تذمّر الشعب، وإنما عن طريق (جسّ نبض) الشعب ومعرفةِ ميوله، حتى نستطيعَ أن نوجّه الرأي العام، توجيهاً يجعله مؤمناً بمبادئنا».

وقال ستالين في عام ١٩٢٧:

يجب أن تخضع الصَّحافة ودورُ النشر، خضوعاً مطلقاً لا تساهل فيه ولا تسامح، للاجهزة الشيوعية».

هذا هو مفهوم الديمقراطية والحرية الصَّحَفية، في بلاد التقدمية الشيوعية وحلفائها وأنصارها وهنا مرة أخرى تبرز أهمية وجود اعلام اسلامي قوي شامل، ووجود رجال إعلاميّين اسلاميين بارزين، يملكون كل الامكانات العلمية، وكل القدرات التقنية، وكل الوسائل الفنية، لكي يتمكنوا من طرح مبادىء النظام الاسلامي طرحاً يستسيغه الجميع، ويتقبله الجميع، ثم يؤمن به بعد ذلك الجميع، فتتحقق رسالة الاسلام الخالدة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً للعَالَمين﴾ (١).

ولكن...

اسمحوا لي أن أكون صريحاً وصادقاً ومخلصاً، فلا أقف عند حدود البحث

(١) سورة الأنبياء، الآية ١٠٧.

المنمّق، أو الكلام المثير، الذي يبعث في النفوس حماسةً، أو ينشر في الضمير رضى وارتياحاً... اسمحوا لي أن أغوص إلى الأعماق قليلاً، لأسأل عن «النظام الاسلامي» الذي سيجهر بالدعوة إليه «الاعلام الاسلامي»؟!

أين هو هذا النظام؟!

هل هو النظام الذي نراه ماثلاً أمامنا كالشّلو الممزق، تتوازع اقساماً منه، بلدان العالمين العربي والاسلامي، دون أن يجمع بينها هدف واحد محدّد، أو أسلوب واحد منظم، أو خط واحد متفق عليه؟

ها هو أمامنا، نظام حكم قائم بالقرب من حدودنا، وعلى التحديد، في الجنوب الغربي من جزيرتنا العربية، قد وضع في دستور دولته نصاً صريحاً يقول «إن دين الدولة الاسلام» ثم هو لم يتورع عن محاربة معظم المبادىء الاسلامية جهاراً، وقد مدّ يده إلى الشيوعيين الملحدين، وعقد معهم معاهدات الصداقة والتحالف، وتعاون معهم في حملات عسكرية ضد دول إسلامية في القارّة الافريقية، وأخيراً برّر للشيوعيين عدوانهم على بلاد الافغان المسلمة!

إن هذه الدولة، هي دولة اسلامية، وهي عضو في جامعة الدول العربية، وهي عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي، ومن المفروض أن تكون دولة «نظام اسلامي» طالما أن دستورها يقول: (دين الدولة الاسلام).

ولكن... أين هي من الاسلام أو من (النظام الاسلامي)؟!

انا لا أريد أن أظلم هذه الدولة التي ضربتها مثلاً، ولا أن أظلم بقية الدول الاسلامية... فليست المسؤولية، مسؤولية هذه الدولة أو تلك، وانما هي مسؤولية الجميع بدون استثناء، ذلك لأن الجميع لم يعملوا بعد، على إيجاد (نظام اسلامي كامل)، يمكن طرحه وتقديمه للعرب وللمسلمين وللعالم أجمع، على أنه النظام الأمثل، الموضوعُ قيد الاحترام والتقديس والتنفيذ، لا قيد القطع والوصل والتلفيق.

إن مثل هذا النظام الواحد الموحد، لا تستطيع أن تصنعه دولة اسلامية واحدة، ولا شعب اسلامي واحد، ولا جهرة محدودة من العلماء، بل يصنعه «مجلس اسلامي اجتهادي عالمي واحد» يشترك فيه عدد وفير من كبار علماء المسلمين في الكرة الأرضية، علماء في الدّين والدنيا، في الفقه والقانون، في

الشرائع والانظمة، في الهندسة والفلكِ والطّب والرياضة والاجتماع، في الذرة والفضاء والاشعاع النووي وفي نقل التكنولوجياالحديثة، فهذا كله له أوثق الصلات بالدين وبالعقيدة وبالنظام الاسلامي، ولهذا فلا يجوز أن يصدر حكم أو رأي أو موقف، يتعلق بالاسلام والمسلمين ككل إلا ويكون صادراً عن هذا المجلس، الذي يبقى له وحدة الحق في أن يعلن حكمه في أي أمر أو قضية ويقول: هذا هو (حكم الاسلام). حيث لا يجوز أن تخرج أو تنحرف أية مادة من مواد النظام الاسلامي الكامل عن حيثيّات مثل هذا الحكم.

لم يعد ممكناً في هذا الزمن الرهيب المتطور، أن يقف عالم واحد مهما يكن جليل القدر متين العلم ليقول: هذا هو «حكم الاسلام» في موضوعٍ معيّن، بل لا بدّ من صدور هذا الحكم عن مجلس اجتهاديّ عالميّ منقطعٍ للبحث الشامل، والدرس المتواصل، فيربط بين حاجات الدنيا ومطالب الآخرة، بشكلٍ يعزّز مفاهيم العقيدة الدينية الاسلامية، ويوفّق بينها وبين كل تطور مطلوب، ضمن المحافظة القوية العميقة على جوهر العقيدة الاسلامية وصفائها ويُسرها. وذلك بأرقى أساليب العلم والبحث والفنّ، وضمن أوسع قنوات الحاجة والتطور. هذا مع احترامنا وتقديرنا لجميع المجالس الفقهية والاجتهادية ومجالس البحوث الاسلامية المنتشرة في بعض البلدان العربية والاسلامية، فهذه المجامع والمجالس على فضلها الكبير ليست هي المطلوبة لوضع نظام إسلامي كامل، يتعيّن فيه الا تفاق على الحدّ الشرعي الادنى، في القضايا العامة شرط أن يظلّ باب الاجتهاد مفتوحاً أمام كل مجتهد في القضايا الخاصة إذ لا حدّ لحرية الفرد في اجتهاده الشخصي في حدود احترام (النظام العام) الذي أشرنا إليه.

هل يرضيكم ويُرضي أحداً من المسلمين المخلصين، والمؤمنين الصادقين أن يقف شيخ متعمم بعمة بيضاء، ليقول لجمهور المصلّين في أثناء قيامه بالقاء خطبة الجمعة في عاصمةٍ من أكبر العواصم الاسلامية، ليقول: (إن ما يزعمه اعداء المسلمين عن وصولهم إلى القمر، ونزول الانسان عليه، إنما هو كذب وخداع، يريدون به فتنة المسلمين عن دينهم)!!

هل يجوز لعاقلٍ أن يقول هذا القول، في مثل هذا الزمن، الذي صارت فيه معظم الاشياء محسوسةً ومسموعةً ومرئية ولا مجال لإنكارها؟

كيف نستطيع أن ننشيء (اعلاماً اسلامياً) نواجه به (إعلام الدنيا كلها ، إذا كنا لا نزال مختلفين فيما بيننا على ما إذا كان الانسان قد نزل فعلاً على سطح القمر أم لم ينزل؟، وانه غزا عطارد والمشتري والمريخ، ونقل عن هذه الكواكب المعلومات الغزيرة المصورة... أم لم يفعل وأن ذلك كله كذب وافتئات...؟!

ليست القضية، قضية القمر والفضاء، أو قضية هذا الشيخ المتعمم مع جمهور المصلين الذين استمعوا إليه (وربّما صدقوه ولم يكتشفوا جهله...) ليست القضية قضية هذا أو ذاك، رغم أهميتها وخطورتها، ورغم أنها حصلت في أكثر من بلد اسلامي وفي أكثر من مسجدٍ جامع حسبما سمعت... وانما القضية هي أعمق من ذلك وأخطر... هي قضية (النظام الاسلامي) ككل.

وهنا، دعونا أن نكون صرحاء أكثر، وأن نكون باحثين أصدق، وأن نطرح بعض الاسئلة المدروسة، لنناقشها بشيء من الحرية الفكرية، والواقعية الموضوعية، خصوصاً واننا نجتمع الآن في «حرم جامعي» تحت قبة جامعة الملك عبد العزيز، وإنّ حرم الجامعة هو بدون شك مكان كل مناقشةٍ حرّةٍ موضوعية.

بماذا نردّ؟! أو بماذا نجيب؟! إذا سألنا الأجانب أو الغربيون على الخصوص، أو الأعداء، أو الاصدقاء على العموم. أو إذا سألنا مواطنون مسلمون أو عرب عن موقف (النظام الاسلامي) من الرّبا.. من الفائدة؟

هل نقول لهم (الفائدة حلال) أم (الفائدة حرام)؟!

كيف سيجيب (الإعلام الاسلامي) على مثل هذا السؤال؟!

إذا قال لهم: إن الفائدة والتعامل بها، يعتبر عملاً محرماً، قالوا له على الفور: لماذا إذن اقرّت دولة الخلافة الاسلامية مبدأ الفائدة القانونية في مجلة الاحكام العدلية التي صدرت في الآستانة بين عامي ١٨٦٩ و١٨٧٦ وأمرت المحاكم والقضاة ومختلف اجهزة الدولة «بالاضافة إلى المصارف» أن تتعامل بالربا في حدود الفائدة القانونية؟!

ولا يظنّن أحد، أن هذا جرى في عهد الكماليّين الا تراك، أو جماعة الاتحاد والترقي، أو صانعي الدستور التركي... لا، إنه صدر في عهد الخلافة الاسلامية الحاكمة، التي لا نشك باسلاميتها مهما رافق بعض تصرفاتها من انحراف، ومهما جرى ضدها من تشهير، ثم إن هذه المجلة لم تلغَ إلا عندما صدر القانون

المدني التركي عام ١٩٢٦، على أن موضوع الفائدة والربا قد تعزّز أيضاً في هذا القانون المدني التركي الذي لا يزال معمولاً به حتى الآن.

وسيقول السائلون أيضاً: لماذا إذن أصدر الجامع الأزهر وهو من أعظم مؤسسات الفكر والتشريع الاسلامي، إن لم يكن أعظمها... لماذا أصدر في مطلع العشرينات، فتاواه المعروفة، لتأسيس أول بنك اسلامي هو (بنك مصر) الذي أنشأه طلعت حرب باشا وأنشأ عن طريقه أي عن طريق العمل الربوي المصرفي معظم الشركات الصناعية والتجارية والزراعية المصرية الكبرى بما في ذلك شركة مصر للطيران التي تعتبر الآن أكبر شركات الطيران العربية.

أين النظام الاسلامي الواحد الواضح الحاسم المحدد، الذي يقول باسم الاسلام جميعاً، لا باسم فرد أو هيئة أو حزب، وباسم أمةٍ لا باسم شعبٍ أو حكومةٍ أو دولة، وباسم القرآن والسنة والاجماع والقياس، لا باسم الجهل والهوى والمصلحة الفردية العابرة... أين هذا النظام الذي يجهر مثلاً بجوابٍ حاسم: إن الفائدة القانونية حرام، أو إنها حلال؟! مع العلم بأن بعض مشايخ المسلمين في معظم البلاد الاسلامية يفتون في الوقت الحاضر بأن الربا (ربا الفضل) حلال أو مسموح به. وأن الربا المضاعف أو (الاضعاف المضاعفة) هو الربا الحرام فقط. بينما يفتي آخرون من هؤلاء المشايخ بأن الربا حرام كله سواء كان فضلاً أو ضعفاً أو اضعافاً مضاعفة!!

أليس عيباً على المسلمين جميعاً في أنحاء الارض، أن لا يكون لديهم حكم واحد سليم جامع حول مثل هذا الموضوع، رغم مرور أكثر من ماية سنة على نشوء مشكلته الاقتصادية العصرية الحديثة؟!

ثم أليس عيباً على المسلمين في مختلف بقاع الاسلام، أن نرى بعض خطباء الجمعة في مختلف مساجد العواصم الاسلامية الكبرى، ولا استثني عاصمة واحدة، يتبارون في التركيز والتشديد على تحريم الربا، قليله وكثيره، بحدّه الادنى أو باضعافه المضاعفة، ثم تقوم على بعد امتارٍ من هذه المساجد، مصارف وبنوك تتعامل جهاراً بالرّبا العادي والرّبا الفاحش على السواء. سواء عن طريق حسم السندات أو قبض ودفع الفوائد على الودائع.

لماذا هذا التناقض الفاضح؟! وإلى متى يستمر هذا التذبذب بين العقل

والفهم والواقع؟!.. وبين المبادىء والعقائد والأهداف؟!

ولا نقف عند قضية الرّبا، بل ننتقل إلى قضايا أخرى فنسأل:

ماذا نقول إذا سألونا عن الخمرة؟!

هل نقول: انها محرمة نظرياً، محلّلة عملياً؟!... هل نقول إنها محرمة شرعاً وديناً، ولكنّ معظم الدول الاسلامية، وحتى التي تقول في دساتيرها إن دين الدولة الاسلام... لا تزال تسمح بتعاطي الخمور وبشربها علناً، وببيعها وشرائها واستيرادها وتصديرها والاتّجار بها، وتستوفي عنها الضرائب والرسوم الجمركية، وتضع حصيلة ذلك في خزينة الدولة، التي يمكن أن تسمى (بيت مال المسلمين) على اعتبار أن (دين الدولة الاسلام) لديها؟

مسكينٌ (إعلامنا الاسلامي) وكيف يستطيع أن يجابه إعلام الدنيا كلها، بهذا التناقض الفاضح الماثل للعيان؟!

وما قلناه عن الرّبا والخمرة، نقوله عن جميع بنود النظام الأخرى وعن الحدود الشرعية، وعن كيفية تطبيقها وتنفيذها، عن السرقة.. عن الزنى.. عن الحرابة.. عن الجهاد.. عن دار الاسلام.. عن دار الحرب، عن علاقات المسلمين ببعضهم بعضاً... عن علاقاتهم بالدول والشعوب الاخرى... عن علاقاتهم بالملحدين.. بالمؤمنين.. باصحاب الديانات السماوية الاخرى عن المبادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والفنية، مع أمم الدنيا الاخرى... بل أكثر من ذلك... عن علاقاتهم في داخل البلد الواحد، أو البيت الواحد... أين هو موقع المرأة بوضوح؟ ما هي قضية الحجاب والسفور؟.. ما هي علاقات الزوجين؟! ما هو موضوع الاختلاط بين النساء والرجال؟! إلى آخر هذه الشؤون التي لا تعدّ.

كل هذا موزع مبلبل مختلف مضطرب، وكله بجملته وتفصيله، يستوجب أن يكون له مكان محدد واضح من النظام الاسلامي المنشود الذي ستجد فيه الانسانية الضالة، كل ما تتطلع إليه من سعادةٍ ورخاء وهناء، فيما إذا استطعنا نحن المسلمين، أن نقدمه لها بالاسلوب السائغ والحجة المقبولة، والدليل الواقعي الراهن.

* * *

ولا يظنّن أحد أن هذا المطلب صعب عسير، إنّه هين جداً، ولا يحتاج إلا إلى بعض التبسيط والتيسير، والتحرر من عقد الجهل والتخلف أو من عقد التزمت والانحراف، أو من عقد التحلل والانسياب.

ببساطةٍ متناهية، فتح محمد ﷺ وفتح خلفاؤه الراشدون من بعده، قسماً كبيراً من أمصار الدنيا، وملأوها عدلاً ورحمة ورخاء، وخلال خمسين سنة فقط من عمر الدهر، دانت لهم أمم ودول وشعوب فجعلوا من أمة العرب والمسلمين أكبر وأعظم دولة قوية متحضرة على وجه الارض.

عيب علينا ــ كمسلمين ــ أن تنهار مواقعنا وأفكارنا على هذا الشكل فنرى ــ على سبيل المثال ــ عالمَيْن من كبار علمائنا الإسلاميّين، يقف كل منهما في بلد، أو في معهد أو في جامعة، أو ربما وقفا في بلدٍ واحد أو معهدٍ واحد، أو في جامعةٍ واحدة، فيقول هذا لطلابه إن الفائدة حلال، ويقول ذاك لهم ان الفائدة حرام أو يقول هذا إن السفور جائز، ويقول ذاك هو محرم، ويقول هذا إن الاختلاط مسموح، ويقول الآخر ممنوع... ويتكرر التناقض والتضارب على كل مستوى وصعيد.

وفي هذا الجوّ أين يمكن أن يكون موقع (الاعلام الاسلامي)؟! إن لم نقل: أين يمكن أن يكون موقع الفكر الاسلامي ككل؟!

وأقول بكل موضوعية وصراحة، إننا لا نستطيع أن نسترجع مكانتنا التاريخية ولا أن نثبّت قواعد مبادئنا العقائدية، ولا أن نستأنف عملية اتمام بناء رسالتنا الحضارية، إلا إذا حرّرنا أفكارنا من الجمود، وعقولنا من التخلف وايماننا من الانحراف، ووضعنا نصب اعيننا هدف الحفاظ على جوهر عقيدتنا الاسلامية، بكل ما يشتمل عليه هذا الجوهر من كليات وجزئيات، فنحن كنا وما زلنا وسنظل، باذن الله، أمة رسالة وعقيدة ودين، وانه لن تقوم لنا قائمة، بل إننا سنصبح حثالة من حثالات الأمم، فيما إذا تجردنا عن (الاسلام) كدينٍ ودولة في آنٍ واحد، وكنظامٍ جامع لكل حاجات الدنيا ومطالب الآخرة.

إن لدينا خامةً جيدة جداً ورائعةً جداً، هي جذوة الايمان العميق التي تعتمر

بها نفوس المسلمين جميعاً في أقطار الارض، بما في ذلك نفوس معظم من نسمّيهم فاسقين أو مبتعدين عن روح الدين، أو عن ممارسة شعائره.. وإن هذه الخامة، هي الثروة الانسانية العقائدية الايمانية التي لا تعد لها أية ثروة من ثروات الدنيا المادية أو المعنوية، وإن الاستفادة من هذه الثروة الضخمة، لا لصالح المسلمين وحدهم، بل لصالح البشرية جمعاء، لا تحتاج إلاّ إلى ذهنٍ متفتح، وفكرٍ ناضج، نستخرج بهما أفضل ما عندنا من كنوز الخير.. خير الدنيا، وخير الآخرة، لنقدمها شراباً نقياً سائغاً لجميع الجسوم وجميع الارواح.

وإني أعتقد أن الدعوات الاصلاحية الاسلامية الحديثة، ما قامت إلا لتحقيق هذا الهدف العقائدي الايماني الرفيع، إذ من منا يجهل أو يستطيع أن يتجاهل الأثر الجليل الذي خلّفته دعوة المصلح العظيم الامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي دأب على تنقية الاسلام من البدع والانحرافات، ودعا إلى احياء سيرة السلف الصالح، بدون تزيّد أو تصعيب أو تعقيد، وذلك لكي يكون الاسلام سهل المأخذ، قريب التناول، متين العمق، نقي التوحيد، فلا تتفرق بالمسلمين السبل، ولا يضيع المسلمون في متاهات التشويه والتضليل...

وعلى طريق الامام محمد بن عبد الوهاب، جاء جمال الدين الافغاني، وعبد الرحمن الكواكبي والشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا، وكلّهم قد ساروا على نهج اصلاحي مرموق، قد أعطى الفكر الديني الاسلامي، منهلاً ثراً للعلم والبحث والممارسة العملية، لكل شأن من شؤون الدنيا والآخرة، مما يصح أن يكون أساساً قوياً لمتابعة المسيرة الاصلاحية الشاملة التي يتطلبها العصر الحديث.

ولعلّ بين أهم ما يتوجب على علماء المسلمين ومفكّريهم في الوقت الحاضر، وبينهم الاعلاميّون الاسلاميون، هو أن يقرّبوا مفاهيم الدين والتديّن لعامة المسلمين، فيجعلوا الممارسة الدينية للشعائر، سهلةً هينةً مجردة عن التزمت والانحراف، خاليةً من التعصب والبدع، مستهلين في ذلك نهج الامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بحيث لا يكون اسم الدّين (بعبعاً) يخشى منه المتطلعون إلى بعض مباهج الحياة، بل ييسّر التدين إلى أبعد حدود التيسير، حتى يقنعهم بأنهم يستطيعون بالقليل من الجهد أن يكونوا في صفّ الاتقياء الصلحاء المؤمنين

دون أن يخسروا شيئاً من بهجة الدنيا ومسرات الحياة، التي أمر الله تعالى بها في محكم كتابه إذ قال:

﴿وَٱبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ ٱللهُ ٱلدَّارَ الآخِرَةَ، وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ الله إِلَيْكَ. وَلاَ تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي الأَرْضِ، إِنَّ الله لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾(١).

وهذا، في نفس الوقت، الذي يفتح فيه لهم أبواب التوبة من كل ذنب، إذا تمسكوا بمبدأ التوحيد الذي لا يُقبل فيه من أحدٍ أي شكٍ أو خلل، ويُوسع أمامهم أبواب الأمل، بنوال العفو والمغفرة من رب العالمين، لكي لا ييأسوا من العودة إلى صف الايمان، فيستمرّوا بانغماسهم في المعاصي والمآسي، ولكي يكونوا عوناً لجند الله ضد أعداء الله الملحدين، على كل جبهةٍ من جبهات الداخل والخارج.

وأي خطّ أوضح وأسلم وأروع من هذا الخطّ الذي رسمه القرآن الكريم حين قال:

﴿إِنّ الله لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشَاء، وَمَنْ يُشْرِكُ بِالله فَقَدْ ٱفْتَرَى إِثْماً عَظِيماً﴾(٢).

وحين قال:

﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله، إِنَّ الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً، إِنَّهُ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾(٣).

هناك.. في موضوع الشرك، ألزم الله تعالى نفسه بأن لا يغفر للمشرك ابداً، وأما ما دون ذلك، حتى للمسرفين على أنفسهم، فان الله يغفر الذنوب جميعاً، ويُبقي باب التوبة مفتوحاً أمام الساعين إلى رحاب الايمان.

(١) القرآن الكريم، سورة القصص. الآية ٧٧.
(٢) القرآن الكريم، سورة النساء. الآية ٤٨.
(٣) القرآن الكريم، سورة الزمر. الآية ٥٣.

بهذه السهولة واليسر، نريد أن نشدّ الناس إلى مرابع الدين ومراتع الايمان ولا يجوز لنا بحال من الأحوال أن نحاول شدّهم إليها بالتشدد والتعصب والقسوة والعنف. ثقوا أن الذي ندعوه إلى تأدية الصلاة عن طريق الاقناع والترغيب ستكون صلاته، أرضى لله ولنفسه وللغاية الاسلامية، من صلاة ذاك الذي نشدّه إليها عن طريق العصا والترهيب، هذا إذا صلّى ولم يخادع... أو إذا تجاوب ولم يناكف...

إن هذا ــ في رأيي ــ هو أهمُّ ما هو مطلوب من رجال الاعلام الاسلامي، فهم بحسن أسلوبهم، وعمق اطلاعهم، ومرونة حوارهم، ولطف حجتهم، يستطيعون أن يقرّبوا مفهوم الدين والتدين إلى عامة الناس وخاصتهم، فيكون هذا انطلاقاً قوياً واسعاً نحو ترسيخ وتوطيد دعائم الشريعة الاسلامية، بين المسلمين أنفسهم، في داخل أوطانهم أولاً، وبالانفتاح على ما هو خارج عن هذه الأوطان ثانياً.

وكم هي الخدمات العظمى والمآثر الجليلة، التي يستطيع أن يقدمها الاعلاميون الاسلاميون، للدعوة الاسلامية، ككلّ، إذا هم تحلّوا بالمرونة الزائدة تجاه كل قضية، واذا استطاعوا التوفيق بين الغاية والوسيلة عن طريق الحجة الواضحة والمنطق السليم.

كان المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز تغمده الله بواسع رحمته، قد دُعي لعقد مؤتمر صحفي عام، خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة الامريكية، فلبّى الدعوة، وأجاب على أسئلة جميع المراسلين الصحافيين بمنتهى الدقة والمرونة والوضوح.

وخلال المؤتمر، وجّه أحد الصحافيّين سؤالاً للملك فيصل عما إذا كانت المملكة السعودية، لا تزال في هذا العصر، تمارس الحدود الاسلامية القديمة، فتلجأ إلى قطع يد السارق، حتى الآن.

وبالطبع، كان يعلم هذا الصحفي الخبيث، أن الفيصل لن ينكر ذلك، فظن أن عدم إنكاره سيشوّه سمعة المملكة السعودية في داخل المجتمع الامريكي.

وسيضعها في صورة دولة رجعية متخلفة. وهذا هو كل ما يريده من سؤاله هذا الصحفي الخبيث، الذي كان يعمل لحساب الصهيونية ما في ذلك شك.

ولكنّ الملك فيصل، فوّت عليه وعلى أسياده، بحنكته وبراعته ومرونته، فرصة الاستفادة من هذا السؤال، فبادره قائلاً:

قبل الجواب على سؤالك، أريد أن أوجه أنا لك سؤالاً عما إذا كنت قد قرأت صحف هذا اليوم؟

قال الصحفي: نعم.

قال الملك: وهل قرأت أن حوادث السّلب والسرقة ومحاولات ذلك بالقتل أو الاعتداء أو الكسر أو الخلع قد زادت عن مئتي حادثة؟

قال الصحفي: نعم.

قال الملك: وهل علمت أن عدد الذين قتلوا بحوادث هذه المحاولات التي جرت في يوم واحد، قد زاد على ستين قتيلاً، بينما زاد عدد الجرحى والمصابين على المئات؟ عدا عن عدد الذين أصابتهم الصدمات بالهلع النفسي؟

قال الصحفي: نعم.

قال الملك: وهل تعلم كم يكون ضخماً وهائلاً عدد القتلى والجرحى الذين يقعون خلال العام كله، إذا أخذنا حوادث هذا اليوم العابر، هو الحدّ الوسط.

قال الصحفي: نعم.

قال الملك: الآن أستطيع أن أجيبك على سؤالك فأقول لك: نعم.. لقد قطعنا في المملكة السعودية، سبع عشرة يداً خلال ثلاثين سنة، ونعمنا بأمنٍ واطمئنان، لا ينعم بأفضل منهما أي بلد من بلدان العالم، بينما نلاحظ أن الذين يستهجنون أسلوب قطع اليد، لا يستهجنون سقوط هذا العدد الرهيب من القتلى والجرحى، في بلاد تدعي التحضر والتقدم، وتترك مواطنيها يعيشون ليلاً ونهاراً، ساعات الرعب والهلع، من سارق أو خاطف أو قاطع طريق!

لقد بُهت الذي كفر، بُهت ذلك الصحفي الخبيث ولم يستطع أن ينطق إلا

بكلمة واحدة، هي: (شكراً) وجلس وهو يشعر بشرّ هزيمةٍ وأوجع اندحار.

* * *

كان بامكان الملك فيصل، أن يكتفي برد الجواب السريع، دون شرح أو تفصيل. ولكنه بحنكته ومرونته وسعة أفقه، أعطى حدّاً من حدود الاسلام، أروع صورة من صور القبول والرضى والاقتناع، في مجتمع لا يضمر للمسلمين إلا الحقد والكره والعداء.

يجب على رجال الاعلام الاسلامي، أن يتحلّوا بهذه الروح المرنة الواسعة الافق، حين يضطرون لمواجهة أية محاولة عدوانية على النظام الاسلامي، وسيساعدهم على ذلك إلى حدود بعيدة، قيام «المجلس الاجتهادي الاسلامي العالمي» الذي يصوغ هذا النظام الأمثل، على أرقى ما يستسيغه الشرع والعقل وحاجة التطور، وحينئذ سينطلق الاعلاميون الاسلاميون، بكل أجهزة الاعلام العصرية الحديثة، الفنية والتكنولوجية، لمواجهة إعلام الدنيا، وأنظمة الدنيا، ومذاهب الدنيا، العقائدية والفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفنية، وسيقولون بملء الفم، لجميع بني البشر، لجميع الأجناس والعناصر والألوان:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(١).

ويقولون:

لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى(٢).

ويقولون:

﴿قُلْ هذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(٣).

---

(١) القرآن الكريم، سورة الحجرات. الآية ١٣.

(٢) من حديث نبوي شريف.

(٣) القرآن الكريم، سورة يوسف. الآية ١٠٨.

ويقولون:

﴿.. مَنْ شَاء فَلْيُؤمِنْ، وَمَنْ شَاء فَلْيَكْفُرْ...﴾[1].

ويقولون:

﴿إِنَّ الله لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2].

وحذار، ثم حذار من الخوف بالجهر بدعوة الحق، أو التراجع عن مبدأ الدعوة لنشر الاسلام، أو الفرار أمام تهمة الرجعية والتخلف، وليس لنا إلا الجهر بما آمنّا بأنه هو الحق والعدل والخير والجمال، خصوصاً وأن الآخرين لا يتخلفون عن الجهر بنوازع الشر، ودعاوى الضلال.

اللهم بك نلوذ، وإليك نلجأ، وعهدٌ علينا أن لا نتوانى عن بذل الجهد، ومواصلة الكدّ، ورجاؤنا أن لا يتوقف عملنا أبداً، لعل الله يطّلع على أفئدتنا ويجزينا بخير أعمالنا.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا.. فَسَيَرى الله عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤمِنُونَ﴾[3].

(١) القرآن الكريم، سورة الكهف من الآية ٢٩.
(٢) القرآن الكريم، سورة التوبة. من الآية ١٢٠.
(٣) القرآن الكريم، سورة التوبة. من الآية ١٠٥.

المحاضرة الخامسة

محاضرة عامّة

في قاعة محاضرات:

كلية الآداب والعلوم الانسانية

جامعة الملك عبد العزيز ــ جدّه

متاعب الصحافة كمهنة وهواية

بين مباهج التكريم وفواجع التجريح

يسعدني أن أقف أمامكم محاضراً، في موضوع مهنتي وهوايتي التي عشقتها منذ نعومة أظفاري، فكانت خبزي اليوميّ أكثر من الخبز، وكانت غذائي الروحي الذي يرتفع إلى أعلى مستويات التكريم. وإني لأظن أن شاعرنا العربي قد عناني، بين من عنى، أو حين عنى نفسه بقوله:

الحبّ أولَ ما يكونُ مجانةً فاذا تحكم صار شغلاً شاغلا
أرضى فيغضب قاتلي فتعجبُوا يرضى القتيلُ، ولا يُرضِّي القاتلا

وها انذا، قد رضيت بأن أكون قتيل الصّحافة، حين صرفتني هذه المهنة الهواية، عن معظم متع الدنيا ولذائذ الحياة، وهي لا ترضى متّي بذلك ولا تكتفي، وقد أفنيت يفاعتي وشبابي وكهولتي في استرضائها، وهي ما زالت تطلب مني المزيد.

ولعلي لا أخدش أسماعكم الكريمة حين أبدأ الحديث عن متاعب المهنة فأقول:

أيها السادة

إنني لا أعرف مهنة من المهن تتعرض للظلم والنقد والتجريح، بمثل ما تتعرّض له مهنة الصّحافة، وبقدر ما يرى الناس رجال الصحافة، ظالمين مفترين خطرين!! بقدر ما يكونون مظلومين، ومفترىً عليهم، ومغلوبين على أمرهم، ذلك لأن أية مهنةٍ أخرى، ليست مكشوفة أمام الرأي العام بمثل ما تنكشف به مهنة الصّحافة، وليس أي صاحب مهنة، يمكن أن يكون مدعواً لكشف نفسه وأوراقه، بمثل ما يفعل الصحفيّ، حين يطرح جريدته في السوق، ليضعها كل قارىء تحت المُجْهر للفحص والوزن والتحليل.

كل صاحب مهنة، تبقى علاقته ــ على الأغلب ــ محدودة بعدد قليل من الناس، يتعامل معهم، ويتعاملون معه، ضمن نطاق تحدّده طبيعة المهنة، إلاّ الصّحافة، لأنها تتعامل مع كلّ الناس، وكل الطبقات، مع أكبر مسؤول في الدولة، إلى أصغر فرد من المواطنين، تتعامل مع الشعب كله، مع الامة كلّها، مع سائر الشعوب والامم، مع أوطان العالم ودوله.

لهذا تبقى النقمة ضدّها أوسع وأشمل، ويبقى الظلم واقعاً عليها بشكل أعمّ وأكبر، كما يبقى الثناء عليها محدوداً في دوائر ضيقة.

قد يظنّ البعض، أن في هذا القول، شيئاً من المبالغة، ولكنْ دعوني أوضح لكم بعض الأمور بإخلاص وموضوعية.

تصل الجريدة إلى أيدي القارىء، وفيها ما هبّ ودبّ من أخبارٍ داخليةٍ وخارجية، مع تعليقات ومقالات ومعلومات، تتناول أموراً تتعلق بالفرد الواحد وبالكون ككلّ... ومن المستحيل أن تلتقي أفكار الناس وآراؤهم ومعتقداتهم وميولهم، عند نقطة واحدة، كما ان تحليلهم وتقديرهم للموضوع الواحد يختلف ويتباين عن بعضه كثيراً، ولهذا نلاحظ أنه ما أن تصل الجريدة إلى أيدي القارىء، حتى يكون صاحبها أو محرّرها المسؤول، قد وقع فوراً تحت مِطْرقَة الظلم والنقد والتجريح، فهذا يتهمه بالخيانة، لأن معتقده لا يتوافق مع معتقده، وذاك يتهمه بالعمالة لان تحليله لم يأتِ منسجماً مع الميل الذي يميل إليه هذا

القارىء، وآخر يتهمه بالجهل أو السّخف لانه لم يتناول الموضوع بالشكل الذي يجول في فكر صاحب هذا الا تهام، ومن أين للصّحفي أن يتمكن من إرضاء جميع الافكار والآراء والمعتقدات، وحتى... الاذواق، في آنٍ واحد، بل من أين للصّحفي أن يجمع في عقله وقلبه وضميره وقلمه، سائرَ الافكار والمعتقدات والميول والاذواق.

ولا يقف الامر، عند حدود التقدير للتعليقات والمقالات، بل يتعدّى ذلك للأخبار نفسها، فالخبر عنصر مهم ورئيسي بين عناصر الجريدة، ومع هذا، نلاحظ أن كثيرين من القرّاء، يبادرون إلى تكذيب الخبر، أو نفيه أو استهجانه أو الشكّ فيه، مع أن الخبر قد يكون صحيحاً ولا شك في صحته، بل إن الحكام والمسؤولين كثيراً ما يعمدون إلى نفي أخبار صحيحة أو إلى تكذيبها، إرضاء لسياسةٍ يختارونها، أو مراعاة لظروف يقدّرونها، وهنا يكون الصحفيّ مضطراً للقبول بالامر الواقع، طائعاً أو مكرهاً، ويدفع الثمن من سمعته، ومن مكانته عند قرائه، ومن مصلحة جريدته.

ولا أعني بهذا القول إن الصحفيين هم دائماً بمرتبة الاولياء الصادقين، أو القدّيسين الأطهار، لا.. قد يخطئون وقد يصيبون، وقد يكون بينهم الصادق وبينهم الكاذب، إلا أن ما أرغب بقوله هو أن أحداً من الناس لا يلتمس لهم العذر، إلاّ في أحوال نادرة، وهذا النادر لا يمكن أن يؤخذ قياساً، مع أنهم جديرون كل يوم بالتماس الاعذار، لكثيرٍ مما يصدر عنهم من أخطاء!

الجريدة يجب أن تصدر في كل يوم، وفي وقتها المحدد، والجريدة لا يمكن أن تصدر إلا كاملة ممتلئة، فلا يمكن ترك مساحات بيضاء فيها... كما لا يمكن حشوها بالتافه وغير المفيد، ولهذا فان الأمر الذي لا شكّ فيه، هو أن الصحفيّ المسؤول، المؤمنَ بعمله، سيتوخّى تقديم أصدق ما يحصُل عليه من خبر، وأجودِ ما يتوخاه من مقال أو تعليق، ليضعه في متناول قارئه، والمرجو من القارىء بعد ذلك أن يكون منصفاً بعض الشيء، فيقدّر ظروف الحصول على الخبر، وظروفَ إعداد المقال أو التعليق، وظروفَ تهيئته للتنضيد والتصحيح والطبع والنشر، ثم ظروف التوزيع والتسويق، وهذا ــ بالطبع ــ مرتبط بزمن ضيقٍ محدد، هو عبارة عن

ساعات معدودة في اليوم.

ومثل هذه الظروف، في مثل هذا الزمن، ولمثل هذا الأمر، يجب أن يكون موضع تقديرٍ كريمٍ من القارىء، إذ لا يمكن أن يكون دائماً، وفي كل يوم بالغاً أعلى درجات المثالية والاتقان، وهذا ــ طبعاً ــ بالنسبة لمن يرون رأيك، ويميلون ميلك، ويَدِينون بمعتقدِك، وأما الآخرون، فلا سبيلَ إلى التخلّص من سهام آتهامهم وافترائهم، إلا إذا ارتفع الناس جميعاً، إلى مستوى اخلاقيةِ الحِوار، واحترام آراء الآخرين، التي أشرنا إليها في محاضرة سابقة، وهذا الارتفاع يحتاج فيما نعتقد، إلى مرور زمنٍ طويل، قبل أن يستقرّ في قناعات سائر الناس.

بالنسبة لما أوردتُه، من موضوع سلامةِ التعليق، وصدق الخبر، ودقة الطبع والتوزيع، أريد أن أقدم ثلاثة شواهد:

أديب دمشقي كبير، وشاعر من أكبر الشعراء الافذاذ المعاصرين، قال لي يوماً حين كنت أطلب منه مقالاً أسبوعياً لجريدتي، قال بالنص: (أنا لا أستطيع أن أكتب مقالاً في أسبوع، ولكنني أكتبه في اسبوعين، ذلك لأن اسمي ومكانتي، لا يسمحان لي إلا بكتابة مقالٍ جيد، والمقال الجيد لا يتهيأ معي بأقلّ من اسبوعين).

ولكي أزيد الموضوع توضيحاً أقول: إن المقال المطلوب يومئذ لم يكن مقالاً علمياً عميقاً، يحتاج إلى بحوثٍ ومراجعَ ومصادر، ولكنه مقال عادي يجمع بين حلاوةِ الادب وطرافةِ السياسة، ومع هذا رفض شاعرنا الكبير أن يقطع على نفسه وعداً بكتابة المقال (الجيّد)، بأقلّ من اسبوعين.

وأنا لا ألومه، فمن حقه أن يصنع ذلك، ليبقى انتاجه في المستوى الذي ترضاه نفسه ومكانته، ولكنني أتساءل وأقول: ما رأيكم برئيس التحرير، أو المعلق السياسي، الذي يجب عليه أن يكتب في كل يوم، أقول: في كل يوم، مقالاً أو أكثر، وتعليقاً أو أكثر، يكون في مستوى الجيّد المقبول، ان لم يكن الجيد الممتاز.

ألا يستحق مثل هذا الكاتب الصحفي أن ينال بعض التقدير والتشجيع وان

يحظى بالقليلِ من العطف، فلا يقع تحت مطارق التجهيل والتجريح، مع العلم أنّ العماد الاصفهاني، صاحبَ كتاب «الاغاني» قد قال قولةً جميلة في هذا الصدد، لا بأس بإيرادها كتذكرة، قال:

«إنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا، لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلُ استيلاء النقص على جملة البشر».

ومسكينٌ كاتبُنا الصّحفي، من أين له أن يتأنّى في التغيير والتبديل، وفي الاستحسان والتجميل، وفي التأجيل إلى غدٍ أو بعدِ غد، مع أنه مضطر لاصدار جريدته مع ولادة كل يوم، وفي وقتٍ محدد بساعة من ساعاته.

يقول الفيلسوف الفرنسي اللاهوتي (باسكال) في كتابه: (أفكار): «إننا لا نرى الاشياء بوجهات نظر مختلفة فقط، بل إننا نراها أيضاً بعيونٍ مختلفة». وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه يستحيل على الكاتب الصّحفي أن يُرضي كل الافكار وكل... الميول! حتى أن القاضي العادل الذي يكون معروفاً بمثالية النزاهة والضمير لا بدّ له من أن يحصل على عداء يوازي ما حصل عليه من رضى، فحين يقضي بين خصمين يكون مستعداً لنيل غضب المحكوم عليه، بما يوازي رضاء المحكوم له، ومع اضطراد القياس نرى أن نصف الناس، أو نصف المتقاضين سيكونون اعداءه، فيما إذا كان عادلاً، وسيكونون أكثر بكثير إن لم يكن كذلك، وفقاً لما قال الشاعر:

إنّ نـصـف الـنـاس اعـداء لمـن ... وُلِّـيَ الأحـكـام، هـذا إن عـدل

ولهذا نلاحظ أن نبيّنا محمداً ﷺ، قد علّمنا كيف نعود إلى قرارة إيماننا وضمائرنا، في إصدار الاحكام، وفي قبولها وتنفيذها، وذلك في حديث أم سلَمة زوجِ النبي ﷺ، التي حدّثت عن قضاء قضاه رسول الله بين بعض المتخاصمين فقالت رضي الله عنها: «إن النبيّ سمع خصومةً بباب حجرته، فخرج اليهم فقال: إنما أنا بشر، وانه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون ألحنَ من بعض، فأحسِب أنه صادق، فاقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم، فإنّما هي

قطعةٌ من النار، من شاء فليأخذها ومن شاء فليتركها»(١).

وهذا معناه أن من الصعب على الانسان أن يتحرّى دائماً وجه الحقيقة الكاملة، والصحفيُّ كالقاضي، يتحرّيان الامر، ضمن الطاقة البشرية، فاذا أحسنا في إصدار الحكم، بمقالٍ في جريدة، أو بحكمٍ في محكمة، فلهما الأجر، وان اخطأ فلهما العذر.

هذا ما يتعلق بالمقال أو التعليق، وأمّا ما يتعلق بالخبر وبالتحرّي عن صحته، فان أحد المؤرخين البريطانيّين، قد قال يوماً كلمة حلوة، هي: (أيتها الحقيقة.. كم يحمّلونك من الاوزار في كتابة التاريخ).

وسبب هذه الكلمة، هو انه كان واقفاً يوماً في شرفة منزله، يشاهد حركة المرور، فوقع اصطدام بين عربتين، أدّى إلى عرقلة السير فخرج السائقان يتصايحان، وما لبثا أن اشتبكا بالأيدي، فتجمهر من حولهما المارّة، ثم اشتركوا معهما بالمعركة، التي بدأت بالايدي وانتهت بالحجارة، وبما تيسر من سلاح تسبب في وقوع عدد من المصابين.

ومع وصول رجال الشرطة وسيارةِ الاسعاف، كان قد نزل المؤرّخ إلى الشارع، وراح يستطلع حقيقة الخبر وكُنهَ الحقيقة من الناس المتجمهرين، ولقد هاله ما سمعه من أخبارٍ وتفصيلات متناقضة، عن حادثٍ لا يزال حياً ساخناً، إذ ان بعضهم قال له: انه خلاف بين فريق من أنصار حزب العمال وبين فريق من أنصار حزب المحافظين، وقال آخر إنه شجار وقع بين سكوتلانديين وبين إنجليز، وفريق قال: هو خلاف على أسبقية الوصول الى منطقة معينة، وتطوّرت الاخبار إلى حدّ الحديث عن خلافاتٍ شخصية، بعضها أخلاقي، وبعضها عائلي، فما كان من المؤرخ إلا أن أبدى عجزه عن تحرّي حقيقة الخبر، وما كان منه إلا أن أطلق كلمته التي ذهبت مثلاً: «أيتها الحقيقة.. كم من الأوزار يحمّلونك في كتابة التاريخ».

(١) رواه الامام أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٦) الصفحات ٢٠٣/٢٩٠/٣٠٧/٣٠٨/٣٢٠ بالفاظ متقاربة.

من هنا، يحق لنا أن نعطي محرّري الأخبار، بعض العذر، إن لم يأتوا لجرائدهم بوصف الحقيقة الكاملة، وأن نعطي جميع الصحف عذراً جميلاً، إذا جاء وصفهم لخبر ما متبايناً أو مختلفاً أو متناقضاً.

أعود فأقول، إن ما نطلبه من عذر، لا يعني أننا نتجاهل الوجه الآخر لموضوع الخبر الصّحفي... لا.. فهناك أمور تتناول الصّحفي والصّحافة. وهي على جانب كبير من الاهمية، وقد لخصها تقرير نشره مؤتمر الصحفيين العالميين الذي يعقد كل عام في جامعة كولومبيا فقال:

ــ إنه لا توجد حكومة في العالم، إلا وتوجّه الأخبار من قناةِ مصلحتها.

ــ وإنّ وكالات الأخبار، تلوّن الأخبار التي توزعها بوجهة نظرها.

ــ وإن المراسل الذي ينقل الخبر من مِنطَقته، له عواطفه وميوله، وهو يصبغ الخبر بهذه العواطف والميول.

ــ وإن المحرّر الذي يسبُك الخبر أخيراً في مكتب صحيفته، له أيضاً عواطفه وميوله، بحيث يخرج الخبر من بين يديه حاملاً آثار هذه العواطف والميول.

ولهذا، فاننا نفترض حسنَ النية، وسلامةَ القصد، والإخلاص في الأداء، حين نطالب بتبادل العذر وتعاطي التسامح.

انتقل بعد هذا، إلى ناحية تتعلق بالطبع والتنضيد والتوزيع والتسويق، لأقول إن الجريدة التي يشتريها القارىء ببضعة قروش، أو يحصل عليها باشتراكٍ سنويّ بخس، لا تصل إليه بثوبها النهائي، إلا بعد أن تكون قد مرّت بمراحلَ عديدةٍ لا تعدّ ولا تحصى، وكل خلل صغير، في أية مرحلة من هذه المراحل، ينعكس على الجريدة بضررٍ كبير، لا يرى منه القارىء أو المشترك، سوى الجزء اليسير، واليسير جداً، مما يتعلق بمرئياته الظاهرية، كقوله إن الجريدة اليوم ليست متقنة الطبع، أو إنها وصلت إلى المشترك متأخرة عن موعدها المقرر ساعة من الزمن، أو ما أشبه ذلك من مظاهر.

اذكر في هذه المناسبة، أنني فوجئت بليلةٍ من الليالي، بمدير الادارة، يتصل بي، ويقول لي إن عمّال المطبعة قد توقفوا عن العمل، وأضربوا عن متابعة اصدار الجريدة، ودُهلتُ لهذا النبأ، وأنا واصلٌ لتوّي من المطار قادماً من سفر.

وسألت وحقّقت وفاوضت، للحيلولة دون الاضراب، فوجدت أن الأمر مبيت ومقرّر، وانه ليس له أيّ مسوّغ قانوني أو أخلاقي، وصَعُبَ عليَّ كثيراً، أن يتعطّل عدد الجريدة عن الصدور، فبادرت إلى اعتماد كلّ وسيلة ممكنة لمتابعة إصدار العدد، وجنّدت الاصدقاء والمؤيدين، ورحت أطوف بسيارتي على عمالٍ ومنضّدين وطابعين، أجمعهم ليلاً من هنا وهناك، حتى تيسر لي أن أفوّت على العمّال المضربين، فرصةَ تنفيذ قضيتهم المبيتة، وأوعزت إلى المحامي بإقامة الدعوى المستعجلة، لتبيين ما إذا كان إضرابهم محقاً أم مبطلاً، ونجحت في إصدار العدد وعدم توقيفه، واعتبرت نفسي ناجحاً نجاحاً هائلاً، لا لشيء، إلاّ لأن العثور على عاملٍ واحد، في الأ يام العادية، يعتبر أعسرَ من عسير، فكيف بمجموعةٍ كاملة من العمال، لاصدار جريدة... وخلال ساعة متأخرة من الليل.

ومع صباح ذلك اليوم، الذي لم أنم فيه دقيقة واحدة، وحين كنت أترنّم في داخلي، بلذةِ الانتصار على مؤامرةٍ ظالمة، فوجئت بالشكاوى تنهال على مكاتب الجريدة من كل حدب وصوب، بما في ذلك مجلسُ توجيهِ وادارةِ الجريدة، الذي كان يبدي أسفه الشديد، لعدم صدور الجريدة بعدد صفحاتها المعتاد، بل بعدد أقلّ!.. ولوقوع أخطاء مطبعية كثيرة غير مألوفة، فضلاً عن شكاوى الباعة، الذينَ تذمّروا من تأخر صدور الجريدة عن موعدها ساعةً من الزمن، وفضلاً عن هواتف المشتركين والقراء، الذين كان لكل واحدٍ منهم، شكوى وملاحظة، هي ولا شك، بحسب الظاهر في محلّها ولكن بحسب الواقع وبحسب ما عانيناه في تلك الليلة من متاعب، تعتبر نصراً لنا ما بعده نصر.

ولا يفوتني أن أذكر بأنني سررت كثيراً حين اكتشفت المحكمة أن العمّال المضربين، كانوا مبطلين ومتآمرين مع بعض أعداء خطّنا السياسي، فحكمت عليهم بتعويض مادي كبير، متضامنين متكافلين، وقد اكتسب الحكم الدرجة القطعية، بدايةً واستئنافاً وتمييزاً، إلاّ انني لم أضعه موضع التنفيذ، تقديراً لوضع العمال المادي، وتجاوباً مع اعتذارهم واعلان توبتهم.

هذه هي الشواهد الثلاثة، التي أحببت أن أقدّمها الآن، كي التمس من خلالها، بعض الاعذار لرجال الصحافة، لعل القراء، ولعلّ المواطنين، ولعل رجال الحكم، يخففون من رشقهم بسهام الظلم، بل لعلّ الصحفيّين، يزيدون من نشاطهم، ودقة انتباههم، وصدق إخلاصهم لمهنتهم الصعبة الغالية، كي يكسبوا المزيد من ثقة الناس، والمزيد من راحة النفس والقلب والضمير.

وإذا كنت قد طلبت من الزملاء الصحفيّين، أن يزدادوا نشاطاً وانتباهاً وإخلاصاً، كي يتمكنوا من تأدية واجبهم العقيديّ والقومي والوطني على وجهٍ أكمل، فانني أسمح لنفسي بأن أطالب الحكام والمسؤولين أولاً، والقراء والمواطنين ثانياً، بضرورة مبادلة رجال الصّحافة، تعاوناً بتعاون، وتأييداً بتأييد، وعاطفةً بعاطفة، بحيث ينسحب هذا التبادل، على مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والمادية والمعنوية.

ولعلّ من المفيد أن أبدأ بالحديث عن تبادل التعاون بين الحكام والمسؤولين من جهة وبين رجال الصحافة من جهة مقابلة فأقول:

لم يعد معقولاً ولا مقبولاً في هذا العصر، أن يتسلّل الصّحفي تسللاً إلى هنا وهناك، بقصد استراق السمع للحصول على خبر، أو استدراجِ مسؤولٍ لانتزاع كلمة، فهذا الاسلوب يجب أن يندرس وينتهي، خاصةً بالنسبة للقضايا السياسية والوطنية والقومية الكبرى، على أنّ الاسلوب المشار إليه، يبقى مقبولاً ــ بكلّ أسف ــ لاكتشاف اخطاء تضرّ بمصلحة الأمة والوطن، أو للكشف عن مرتكبي اعمالٍ مسيئة لمصالح عامة أو خاصة.

من هنا نحب أن نطالب الحكام والمسؤولين، بضرورة تهيئة الأسباب والوسائل اللازمة، بغية تمكين الصحفي من الحصول على أخباره من مصادرها الموثوقة عن أهون سبيل، وكذلك نطالب الحكام والمسؤولين، بأن تكون صدورهم متسعةً لتقبُّلِ النقد البريء، والرأي السديد، والتوجيه الناصح، فلا تضيق صدورهم برأي، ولا يجدون حرجاً بمقال، خاصةً في هذا العصر الذي اتسمت معالمه بمفاهيمَ واسعةٍ لحرّية الرأي والقول والكتابة، مع العلم أن العرب المسلمين، هم أصحاب رسالةَ الشُّورى الاسلامية التي وضع أسسهَا القرآنُ الكريم، والرسولُ

العربي عليه الصلاة والسلام، حين كانت الانسانية كلّها تخضع لسلطان التحكم والكبت والظلم، ومقال الصحيفة أو تعليق الجريدة، بما يحمله من رأي أو نقد أو توجيه هونوع من أنواع الشُّورى التي يجدر بالحاكم المسؤول أن يتقبلها، ويستأنس بها.

ولكنْ، هناك نواحٍ مهمة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، لكي لا تتحول الشُّورى أو الحرّية، إلى فوضى التخريب والتسفيه والتهديم، وهذا يقتضينا بادىء ذي بدء، أن نفرّق تفريقاً واضحاً بين السياستين: السياسةِ الخارجية والسياسةِ الداخلية.

إنني أعتقد أن السياسة الخارجية، هي شأن من شؤون الدولة، ترسمها وتحدّدها، سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية، وليس معقولاً أن توضع هذه السياسةُ تحت مِطْرَقةِ الصّحافة، لتعمل فيها تهشيماً من الداخل، كما يعمل فيها تهديماً أعداء الدولة من الخارج!

وأما السياسة الداخلية، فمن الضروري أن تخضع للنقد البريء، والمعارضة البنّاءة، لا من قِبل الصحفّيين فحسب، بل من قِبل كلّ مواطن، يرى رأياً خيِّراً، فيه مصلحة وطنية عامة.

وليس معنى هذا، انه يجب أن يكون الصحفي محروماً من الاطلاع على أهداف ومرامي وأبعاد السياسة الخارجية، بل إن العكس هو الصحيح، أي ان على الحاكم المسؤول، أن يزوّد الصحفيين، وخاصةً كتاب المقالات والتعليقات، بخفايا السياسة الخارجية، وأن يحدّد لهم ما يجوز نشره منها، وما لا يجوز، شرط أن يكون الصحفيّ موثوقاً وأهلاً للائتمان، اذ يستطيع بهذه المعلومات الخاصة التي يحصل عليها، أن يكون مزوداً بالافكار والأبعاد التي تدور فيها سياسة بلاده، فيكتب ما يكتب عن اطلاعٍ وخبرة، لا يخبط خبط عشواء، ولا يهرف بما لا يعرف، ولكن حذارِ.. ثم حذار من أن يهمل الصحفي مسؤوليته الاخلاقية والوطنية، فيبادر إلى المتاجرة بما حصل عليه من أخبار خاصة، أو إلى التهاون بما يقتضيه الحفاظ عليها، من حرص وأمانة.

وإذا كان الصّحفي مسؤولاً عن الحرص والأمانة، فان الدولة مسؤولة عن توفير

الأسباب والوسائل، التي تجعل من الصّحفي مواطناً مسؤولاً، وصحفياً ناجحاً، لا يميل بفكره وقلمه إلى باطل، ولا يمدّ يده إلى فعلٍ منكر أو مالٍ محرّم، وإن السلطة المسؤولة حين تحترم الصحفيّ، وتصون مكانة قلمه، وتزوّده بالصحيح من الاخبار والمعلومات، تكون قد هيّأت له أسباب النجاح، وجعلت لما يكتب وينشر، الوقعَ المفيدَ المنتجَ في نفوس قرّائه، فتعود هذه الفائدة على الأمة والوطن بكل خير، وإن السلطة كذلك، حين لا تُقتّر على الصّحفيّ ولا تحاربه في موادّ جريدته، ولا تبخل عليه بمساعدته على تنمية موارده المادية، فانها تكون قد ساعدته على عيشٍ شريف يمتنع معه عن مد يده إلى فعلٍ منكر أو مالٍ محرم، مع العلم باننا سنظلّ مقتنعين بحكمة الكلمة المأثورة القائلة: (تجوع الحرّة ولا تأكل بثدييها) وهذا دون أن ننسى الكلمة الحكيمة الاخرى: (يكاد الجوع أن يكون كفراً).

ونحن ــ كمسلمين ــ لنا في تراثنا العربي الاسلامي، ذخيرة ثمينة نستطيع أن نجد في ثناياها، الكثير من مبادىء التوجيه السديد، لبلوغ أعلى درجات الكمال، في كلّ شأن من شؤون حياتنا الدنيوية والأخروية، حتى ان العلاقة بين الدولة والصّحافة، يمكن أن نجد لها توجيهاً سديداً، من سيرة النبي الكريم، وسيرة خلفائه الراشدين.

اضرب مثلين فقط عن هذا التوجيه السديد، أحدهما من السيرة النبوية، وثانيهما من سيرة الخليفة الراشد، عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ذكرنا في محاضرة سابقة، ان هناك ما يشبه الاجماع، على أن الشعراء كانوا يقومون في العصور الغابرة، بالدور الذي يقوم به الصّحفيون في العصور الحديثة، وذكرنا أن النبي العربي عليه السلام، كان له شعراء عديدون يدافعون عن الدعوة الاسلامية، وينشرون رسالتها، ويسجلون مفاخرها وامجادها، ويحفظون للتاريخ أنباء فتوحها وانتصارها، ولا ريب في أنّ ما ينطبق على شعراء تلك العصور من رعايةٍ وتكريم، يمكن أن ينطبق على صَحفيّي العصور الحديثة من ناحية التكريم والرعاية.

أتناول هنا قصة الشاعر العربي المخضرم، كعب بن زهير بن أبي سُلمى، وما جرى له بين يدي رسول الله ﷺ، فهذا الشاعر كان شاعراً جاهلياً مشركاً، لم

يشرح الله قلبه في البدء للاسلام، وقيل إنه هجا النبي ﷺ، وتشبب بأمّ هانىء بنت أبي طالب، فغضب رسول الله وأهدر دمه، وقيل إنه أمر بقتله وقطْع لسانه.

وحين أسلم هذا الرجل، حظي بعطف عظيم من النبي، لم يحظَ بمثله إلا الاقلاّء من كبار الصحابة، وذلك بسبب أبياتٍ من الشعر، هي أشبه ما تكون بمقالٍ في جريدة.

تقول مصادر التاريخ الاسلامي، إن كعباً بنَ زهير، نقم على أخيه بُجَيْر لانه اعتنق الاسلام، وأرسل إليه يقول:

الا أبلغا عني بُجَيْراً رسالةً ... على أيّ شيء وَيْبَ غيرك دلّكا
على خُلُقٍ لم تُلفِ أمّاً ولا أباً ... عليه ولم تدرك عليه أخاً لكا
سقاكَ أبو بكر بكأسٍ رَويّةٍ ... فأنهلك المأمور منها وعلّكا

وقد غضب النبي من كلمة (المأمور)، لان العرب كانت تقول لكل من يتكلم بالشيء من تلقاء نفسه (مأمور)، يريدون أن الذي يقوله تأمره به الجن، ورغم أن رسول الله ﷺ، كان مأموراً من الله تعالى، ولكنه كره الكلمة، لعادة العرب فيها.

وحين صدر حكم النبي على كعب، حزن بُجَيْر بن أبي سُلمى على أخيه كعب، وكتب إليه قائلاً: النجاء، النجاء، وما أدري أن تتفلّت، ثم كتب إليه وقال: إذا أتاك كتابي هذا فأسلم، وأقبِلْ اليه، فانه لا يأخذ مع الاسلام بما كان قبله، فأسلم كعب، وجاء حتى أناخ راحلته بباب المسجد، ورسول الله ﷺ، مع أصحابه، قال كعب: فعرفته، فتخطّيت الناس اليه، فاسلمت وقلت: الأمانَ يا رسولَ الله، هذا مُقَامُ العائذِ بك. قال: من أنت؟! فقلت: كعبُ بن زهير، قال: الذي يقول... ثم التفت الى أبي بكر فقال: كيف قال؟ فأنشده أبو بكر الابيات حتى قال:

فأنهلك المأمور منها وعلّكا

فقال كعب: ما هكذا قلت يا رسول الله، وإنما قلت:

سقاك أبو بكرٍ بكأسٍ رويّةٍ ... فانهلكَ المأمونُ منها وعلّكا

فقال رسول الله ﷺ: «مأمونٌ والله».

وهكذا أبدل كعبٌ الراء بالنون من كلمة (المأمور) فتغيّر الحال، وقَبِل منه الرسول هذا التبديل، وأحبّت قريش إسلام كعب ولانت له، بينما تجهمته الانصار وأغلظت له، فأنشد النبيَّ قصيدَته العصماء:

بانتْ سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ ... متيَّمٌ إثْرَها، لم يُفْدَ، مكبولُ

إلى أن يقول فيها:

نُبِّئتُ أنّ رسولَ الله أوعدني ... والعفوُ عند رسول الله مأمولُ
مهلاً هداكَ الذي أعطاكَ نافلة القرآن فيه مواعيظ وتفصيلُ
لا تأخذنّي بأقوالِ الوشاةِ ولمْ ... أذنبْ وإن كثرتْ فيّ الاقاويلُ
إنّ الرسول لسيف يستضاء به ... مهنّد من سيوف الله مسلولُ

وامتدح كعب في قصيدته قريشاً والمهاجرين، وغمز من قناة الأنصار لغلظتهم عليه، فأنكرت قريشٌ قوله، وقالوا له: (لم تمدحنا، إذ هجوتهم) ولم يقبلوا منه ذلك، وعظُم على الانصار هجُوهُ، فشكوه، فقال يمدحهم:

من سرّه كرم الحياة فلا يزل ... في مِقْنَبٍ من صالحي الانصارِ
البذلين نفوسَهم ودماءهم ... يوم الهياج وسطوةِ الجبّارِ
يتطهّرون كأنه نسكٌ لهم ... بدماء من قتلوا من الكفّارِ

وبعد قصيدة «بانت سعاد» قام النبي ﷺ، ورفع بردته عن منكبيه الشريفين، وكسا بها كعباً بن زهير، فطار بها كعب فرحاً واعتزازاً، وظلّ يحتفظ بها طيلة حياته، ذخيرة ممجدة مكرّمة، ولما حاول معاويةُ بن أبي سفيان أن يشتريها منه، ليتبرّك بها هو والخلفاء الامويّون، قال له كعب: (ما كنت لأوثر بثوبِ رسول الله أحداً) إلاّ أن معاوية ظلّ مصرّاً على شراء البردة المباركة، فلمّا مات كعب، اشتراها معاويةُ من أولاده بعشرين ألفَ درهم، وظلّ الخلفاء يتوارثونها كابراً عن كابر.

وواضح أن رسول الله ﷺ، قد قبل إنكار كعبٍ حين ادّعى أنه لم يقل

(المأمور) وإنما قال (المأمون)، وقبل منه أيضاً أن يهجو الانصار ثم يعودَ إلى مديحهم، ورضي أن يسامحه على ما سبق أن صدر عنه، وزاد على ذلك، بأن أهداه بردته الكريمة، مع أن كعباً لم يكن يطمع بأكثرَ من العفو: (والعفو عند رسول الله مأمول)!!

أفلا نرى من خلال هذه الواقعة التاريخية، نوعاً من التكريم المميّز، صدر عن رسول الله ﷺ، لصالح الشاعر كعب بن زهير، وأكاد أقول: لصالح الصحفيّ كعب بن زهير؟!

أو لا نرى في هذا التكريم المميّز، نوعاً من التوجيه السديد، حول العلاقة بين الدولة والصّحافة؟!

هذا هو المثل الاول، الذي جرى في عهد رسول الله ﷺ، وأما المثل الثاني، فقد جرى في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه أن (الحطيئة) كان شاعراً هجّاءاً، لا يسلم إنسان من شرّ هجائه، ويبدو أن هجاء الناس، كان سليقةً في دمه وضميره، حتى أن أمّه لم تنجُ من هجائه فقال فيها فيما قال:

جـزاكِ الله شـرّاً مـن عـجـوزٍ ... ولـقّـاكِ الـعُـقـوقَ مـن الـبـنـينِ
لـسـانُـك مِـبـرَدٌ لا خـيـرَ فـيـه ... وَدَرُّكِ درُّ جـاذبـةٍ دهين

بل إنه هجا نفسه، حين لم يجدْ من يختصه بهجائه فراح يقول:

ابـت شـفـتـاي الـيـوم إلا تـكـلّـمـاً ... بشرٍّ، فـمـا أدري لـمـن أنـا قـائـلُهْ

وجعل يدهور هذا البيت في أشداقه، ولا يرى إنساناً، حتى اطّلع إلى حوضٍ رآى فيه وجهه فقال:

أرى لـيَ وجـهـاً شـوّهَ الله خَـلـقـه ... فـقُـبِّـح مـن وجـهٍ وقُـبِّـحَ حـامـلُهْ

وكثر هجاء الحطيئة للناس، فجاء الزِّبرِقان بنُ بَدر إلى عمر يشكو الحطيئة لقوله في الزِّبْرِقان:

دع المـكـارم لا تـرحـلْ لـبـغـيـتـهـا ... واقـعـدْ فـإنـك أنـت الـطـاعـمُ الكاسِي

فقال عمر للزبرقان، ما أسمع هجاء، ولكنْ معاتبة، فقال له الزِّبرقان:

أوَ ما تبلغ مروءتي إلا أن آكلَ والبَس؟! فقال عمر: عليَّ بلبيد، وسأله عن ذلك فقال: (ما يسرّني أنه لحقني من هذا الشعر ما لحقه، وأنّ لي حُمُرَ النَّعم) فأمر عمر بالحطيئة، وسجنه في نقير، في بئر!

وطال سجن الحطيئة، حتى أرسل للخليفة يسترضيه، ويستجديه العفو ويذكر أهلَه وصِغاره، ويقول:

مـاذا تـقـول لأفـراخٍ بـذي مَـرَخٍ ... زغبِ الحواصلِ لا ماء، ولا شجرُ
ألقيت كاسبَهم في قعرِ مُظلمةٍ ... فـاغـفـرْ عـليـك سلامُ الله يـا عـمـرُ
أنت الإمامُ الذي من بعدِ صاحبِه ... ألـقـى إليـك مـقـالـيـدَ الـنُّـهـى البَشَرُ
لـم يـؤثـروكَ بـهـا إذ قـدّمُـوك لـهـا ... لـكـن، لأنـفـسـهـم كـانـت بك الأثَرُ
فامننْ على صِبْيةٍ بالرمل مسكَنهم ... بين الأباطح، تـغـشـاهـمْ بـها القِرَرُ
أهلي فـداؤك كـم بـيـنـي وبـيـنـهـمُ ... من عرضِ دَاوِيَّةٍ تـعـمـى بـها الخُبُرُ

فأخرج عمر الحطيئة من سجنه، وقال له: إياك وهجاء الناس، قال: إذن يموت عيالي جوعاً، هذا مكسبي ومنه معاشي، فقال عمر: عليّ بالكرسي فأتيَ به فجلسَ عليه، ثم قال: أشيرُوا علي في الشاعر، فانه يقول الهُجْرَ وينسِب بالحُرَم، ويمدحُ الناس ويذمُّهم بغيرِ ما فيهم، ما أراني إلا قاطِعاً لسانه، ثم قال: عليَّ بالطَّسْت، فأتي بها، ثم قال: عليَّ بالمِخْصَف، عليّ بالسكّين لا بل عليَّ بالموسى فهو أوحى... فقالوا: لا يعودُ يا أمير المؤمنين، فأشاروا إليه، أن قل لا أعود، فقال: لا أعودُ يا أمير المؤمنين، فقال له: النجاء فولّى، وقال عبد الله بن المبارك، (على ما روى صاحب (الاغاني)) من أن عمر رضي الله عنه، خشي أن يصبح قطعُ اللسان سنّة، فأراد أن يؤكّد الحجة على الحطيئة، فاشترى منه أعراض المسلمين جميعاً بثلاثةِ آلاف درهم، فقال الحطيئة في ذلك:

وأخذتَ اطرافَ الكلامِ فلم تدعْ ... شـتـمـاً يضرّ، ولا مـديحـاً يـنـفـعُ
وحميتَني عِرضَ اللئيمِ فلم يخَفْ ... ذمّـي، واصـبـح آمـنـاً لا يـفـزعُ

والسؤال الآن: لماذا لم يقسُ عمر على الحطيئة، القسوةَ القاسية، مع أن

الحطيئة كما وصفته كتب الادب، كان «جشعاً سؤولاً ملحفاً، دنيء النفس، كثيرَ الشرّ، قليلَ الخير، بخيلاً، قبيحَ المنظر، رثَّ الهيئةِ، مغمورَ النسب، فاسد الدِّين»؟!

لماذا لم يقسُ عليه عمرُ بنُ الخطاب، ولماذا دفع له من بيت مال المسلمين، ثلاثةَ آلاف درهم، مع أن عمراً كان قادراً على معاقبته وعلى إلزامه بالصمت إلى الأبد؟!

في رأيي، أنّ عمر بن الخطاب، أراد أن يتأسى برسول الله ﷺ، وبما صنعه مع كعب بن زهير، ولعله أراد أن يصون حرّيةَ الشعر، كما نصون اليوم حرية الصحافة، ولكن لا صيانةً لجرائم القول الظالم، بل صيانةً لحرّية القول النزيه، ولهذا اطلق له حرية القول، واسترضاه بمبلغ من المال ليصون حقوق المواطنين وكراماتِهم، فلا يستغلُّ الحطيئة هذه الحرية لتحقيق كسبٍ دنيء، وربح رخيص.

هذان مثلان، أحدهما من السيرة النبوية، وثانيهما من سيرة عمر، افليس فيهما معانٍ واسعة، من مفاهيم حرّية القول ضمن حدودِ القانون، ومن مفاهيم المعاملة المميّزة لأصحاب الفكر والقلم.

وبالطبع، لا يرضى أحد للشعراء (ولا للصحفيين) أن يكونوا في المستوى الاخلاقي الذي عاش فيه الحطيئة وسار عليه، ولكننا نريد من سلطات الدول الاسلامية، أن تكون في مستوى الدروس التوجيهية التي رسمها رسول الله ﷺ، وسار عليها أصحابه من بعده، في كيفيّة الحرص على تمكين الصحفيّ من العيش عيشاً كريماً، لا يحاربه أحد في حرّيته، ولا في رزقه، فيبقى نزيهاً نقيّاً، لا يمد يده إلى فعلٍ منكر، ولا إلى مالٍ محرّم، فيضعُ موضعَ الاقتناع من نفسه، تلك الكلمةَ المأثورة: (تجوع الحرّة ولا تأكل بثديها) كما لا يتعرض لتجربةٍ يقول فيها: (يكاد الجوعُ أن يكون كفراً)، وما أسعد الأمة التي يكون لديها صَحفيون مؤمنون بواجبهم، وبحق ربهم ومعتقدهم وأمتهم ووطنهم الكبير.

وتاريخنا العربي الاسلامي، حافل بأمثال هذه الشواهد، التي تؤكد حرية الشاعر (أي حرية الصحفي) كما تؤكد تكريمه ومعاملته معاملة مميزة سَبَقْنا بها العالم الاجنبي، بما يقرب من ألف وأربعمائة سنة، ولعلّنا لا ننسى الكثيرين

الكثيرين من شعراء العصور الاسلامية المختلفة، وبينهم الشاعر النصراني التغلبي «الأخطل» الذي بلغ من تمتعه بحريته الكاملة، أن يدخل على الخليفة الأموي، وهو مخمور من كثرة سكره فيقول الشعر الذي يريده، بكل ما فيه من تحدٍّ وتعريض، حتى بلغ من قوله للخليفة:

خرجت أجرُّ الذيلَ تيهاً كأنني ... عليكَ أميرَ المؤمنينَ أميرُ

وقوله:

ولست بصائمٍ رمضانَ يوماً ... ولست بآكلٍ لحم الأضاحي
ولست بزاجرٍ عنساً بكوراً ... إلى بطحاء مكة للنجاح
ولست بقائم كالعير ادعو ... قبيل الصبح حيَّ على الفلاح
ولكني سأشربها شَمولاً ... واسجدُ عند منبلج الصباح

فهل هناك حرّية، وهل هناك تكريم، للشاعر أو للصحفي أوسع من هذه الحرّية، وأبلغ من هذا التكريم؟!

وبعد، فلعلي لا أطيل عليكم في ختام هذه المحاضرة، إذا رويت لكم حادثةً شخصية جرت لي في مطلع الخمسينات مع العالم الجليل والسياسي الكبير الاستاذ فارس الخوري، الذي شغل أرقى المناصب العربية والعالمية، بينها رئاسةُ مجلس النواب السوري، ورئاسة مجلس الوزراء لمرات عديدة، وبينها رئاسة مجلس الأمن الدولي، ورئاسة محكمة العدل الدولية في لاهاي، فهذا الرجل كان سياسياً من ألمع رجال السياسة العالميين، ومن أكثرهم علماً وفهماً وبُعْدَ نظر.

في مطلع الخمسينات، كانت النية متجهة إلى وضع دستور جديد للدولة السورية، وكان من متطلبات الشعب السوري آنئذٍ، أن يتضمن الدستور الجديد، نصّاً صريحاً يقول: (إن دينَ الدولة الاسلام).

ولقد وقف معظم المسيحيّين والسياسيّين العلمانيين وعدد كبير من مؤيديهم ضد هذه الدعوة، وساروا فيها وراء الزعيم النصراني الكبير فارس الخوري، ووقف في مقابلهِ عدد كبير من النواب والسياسيين المسلمين والزعماء الاسلاميين، مصرّين على إدراج هذا النصّ في الدستور الجديد.

ووقعت تدخلات خارجية وأجنبية، وكادت أن تقع في البلاد فتنة داخلية كبيرة، تلافاها قادة القوم بإيراد نصٍّ بديلٍ متفقٍ عليه، جرى إدراجه في مقدمة الدستور، التي تعتبر جُزءاً منه لا يتجزأ، وكان الاتفاق أن تكون الشريعة الاسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع في الجمهورية العربية السورية.

في تلك الفترة، حيث كانت جريدتي: (المنار) ناطقةً باسم الهيئات والجمعيات الاسلامية، ومعبّرة عن أفكار أعضائها وتطلعاتهم، كان من الطبيعي أن يكون (للمنار) دورٌ رئيسيٌ في قيادة المعركة على الصعيد الصحفي بغية تثبيت النصّ القائل: (دين الدولة الاسلام)، وكان من الطبيعيّ أيضاً أن ينصب هجوم (المنار) على الاستاذ فارس الخوري، باعتباره زعيمَ الجبهةِ المتصدّية. واستعرت بيننا وبينهم المعركة، فلم يخلُ عدد واحد من جريدة (المنار) أيامَ تلك المعركة، من مقال افتتاحي ضدّ فارس الخوري، ولم يخل عددٌ واحد من النيل منه والهجوم عليه، بأقلام قاسية، وألسنة حِداد.

وانتهت بعد لأيٍ المعركة، واتفق الفرقاء المعنيون على الحل الوسط الذي أشرنا إليه، وهو حل معقول ومقبول، جنّبَ الله به البلادَ والعباد، شرَّ فتنةٍ عمياء، لا أغالي إذا قلت إنها كادت أن تطيحَ باستقلال البلاد.

ومع انتهاء المعركة، فوجئت بالاستاذ الجليل فارس الخوري، يزورني في مكتبي، ويعرض عليّ صلحاً كريماً، ويدعوني إلى مأدبة غداء، يقيمها في منزله تكريماً لي ولزملائي الصحفيّين، ودعاني إلى تناسي حَمْلات المعركة، وكلِّ ما جاء فيها من تعريضٍ، وإلى فتح صفحةٍ جديدة، نعودُ بها إلى علائق الود العميق والتقدير المتبادل.

وإنني، وقد مضى على هذه الحادثة أكثر من ربع قرن، لا أنسى تلك الكلمات الحلوة التي قالها لي يومئذ ذلك الشيخ الوقور، وأنا يومئذٍ في رَيَعَانِ شبابي، وهو في عُنفوان شيخوخته ومكانته، قال:

«إن على السياسي الناجح أن يحرِصَ دائماً على صداقة الصَّحفيين، وأن الزعيم العاقل، هو الذي يحول دون عِداء الصحفيّين لشخصيته ولسياسته، وإنّ من الواجب على كل إنسان بعيد النظر، أن يبادر إلى الاتصال بالصّحفي، إذا نشر

الصحفي ضده أي خبر أو مقال، كي يوضِحَ له وجهةَ نظره، ويصحّحَ له معلوماتِه، وليحذَرِ السياسي إهمال هذا الاتصال، لأن ذلك سيحمل الصَّحفي على متابعة النشر، وعلى توسيعه بالغُرَر!! وتوشيته بالطُّرر!! فيخلق للسياسي الكثير من المتاعب، بينما تحول المبادرةُ الشخصية دون هذه المتابعة، أو تحولُ دون تسعيرِها، هذا إذا لم نقل بأنها إذا استمرت فستستمر بشكل لطيفٍ ومهذب».

وقال لي فارس الخوري أيضاً:

«أنا ضدُّ ذهابِ السياسي إلى ساحة القضاء، من أجل مقاضاة الصّحفي الناشر، لأن هذا يتيح له فرصةَ نشر وقائع كل جلسة من جلسات المحاكمة، كما سيتيح له فرصةَ التشهير والتطويل، ولهذا يبقى الاتصال المباشِر، أجدى في طيِّ القضية، وأفعلَ في حصرِها ضمنَ أضيقِ نطاق».

هكذا كان رأي أحد شيوخ السياسة العرب في ذلك الحين، بالنسبة للعلاقة بين الحكّام ورجالِ الصّحافة، وهو رأيٌ سديد، ما في ذلك شك، لانه يرسم طريقَ التسامح الأخلاقي، للتعاملِ الحسَن بين السّياسيين والصّحفيين، وهو إذا كان يفيد رجال السياسة، في حصرِ خصوماتهم ضمنَ أضيق نطاقٍ ممكن، فانه يفيدُ الصّحفيين أيضاً، ويدعوهم إلى الابتعاد عن شططِ القول وحماةِ الخصومة.

القسم الثاني

آراءٌ وأفكار ومقابلاتٌ صحفيّة

* كل ما يرد في هذا القسم يعبّر عن رأي أصحابه وكاتبيه. وليس بالضرورة عن رأي المؤلف.

مقابلة صحفيّة
مع بشير العوف
أجرتها جريدة «الجزيرة» السّعوديّة

ونشرتها

في العدد ٢٧٧٩ تاريخ ١٩٨٦/٣/٩

من إعداد
حسن التريكي

عناوين المقابلة في «الجزيرة»

«الجزيرة» تحاور بشير العوف

العوف يقول:

حرية الصحافة

موجودة دائماً في لبنان بمفهومها الواسع ولكن..!

لكي نتفوّق على الاعلام الغربي لا بدّ من

وجود استراتيجية عربية اعلامية موحدة!

الصحفي الجيّد هو الذي يملك:

ثقافة واسعة، وتتبعاً مستمراً، وقلماً رشيقاً

وممارسة دائمة، وظلًّا خفيفاً

الصحافة السعودية خطت خطوات كبيرة في مضمار

التقدم النوعي والفني، وأصبح لها مكان محترم

على صعيد السياسة العربية والاسلامية

● أستاذ بشير، في البداية نود أن نطلع القراء على أبرز نشاطاتكم وأعمالكم في مجالات الصحافة والكتابة والتأليف.

●● بدأت عملي الصحفي منذ ما يقرب من أربعين سنة، ومارسته بانتظام ودون توقف، بالرغم من أنني استعملت أسماء وتواقيع مستعارة كثيرة، أوجبتها ظروف سياسية صعبة. وقد أصدرت جريدة «المنار» في دمشق عام ١٩٤٩، التي توقفت عن الصدور عام ١٩٦٣، بفعل انقلاب عسكري جرى في سورية، صودرت فيه كل الصحف السياسية، والغيت امتيازات اصدارها. ومنذ ذلك الوقت انتقلت إلى لبنان، ودأبت على كتابة المقالات السياسية، بشكل يومي. في عدد كبير من الصحف اللبنانية التي تتفق ميولها مع ميولي السياسية. كان أبرزها جرائد «الحياة» و«نداء الوطن» و«صدى لبنان» التي أتولى فيها حتى الآن

كتابة التعليق السياسي اليومي في الصفحة الاولى، هذا بالاضافة إلى أنني توليت الكتابة الدورية في عدد من الصحف السعودية، بينها: «الندوة» و«اليوم» وأكتب الآن في مجلة «إقرأ» بشكل شبه دوري.

هذا بالاضافة إلى بضعة عشر مؤلفاً في الفكر السياسي والادب والقصة، ولدي عدد آخر من الكتب قيد الطبع، بالاضافة إلى عدد كبير من القصائد الشعرية المذاعة والمنشورة. وهي أيضاً ستصدر قريباً في ديوان مطبوع.

● قلت إن لك عدة مؤلفات في السياسة والأدب والقصة. يا ترى ما هي أبرز تلك المؤلفات؟

● ● ألفت في الفكر السياسي، والأدب والفن. ومن أهم الكتب التي ألّفتها كتاب «اشتراكيتهم واسلامنا ــ صدر في بيروت عام ١٩٦٦» وكتاب «لا ثورية ولا اشتراكية ــ صدر في بيروت عام ١٩٦٧» وكتاب وثائقي عن «الانقلاب السوري الاول صدر عام ١٩٤٩» بدمشق، وكتاب «لعبة السوفيات بمصر وخروجهم منها ــ صدر في بيروت عام ١٩٧٣» وكتاب «العرب وروسيا ــ صدر عام ١٩٦٩» وكتاب «رسائل إلى جمال عبد الناصر ــ صدر عام ١٩٦٨» و«الكتاب الأخضر حول مؤتمر القمة الاسلامي ــ صدر عام ١٩٦٦» وكتاب «السياسة المرحلية في دعوة الرسول العربي ــ صدر عام ١٩٧٤» وكتاب «الدرب الشائك» قصة صدرت عام ١٩٦٦. وقصة «بائسة» صدرت عام ١٩٥٨. وكتاب «كيف غالبت الموت ــ صدر عام ١٩٦١».

● ما هو الهدف من زيارتكم للملكة؟

● ● الزيارة تلبية لدعوة من جامعة الملك عبد العزيز في جدّه، لإلقاء سلسلة محاضرات في معهد الاعلام بكلية الآداب والعلوم الانسانية، تحت عنوان: «الصحافة ــ تاريخاً وتطوراً وفناً ومسؤولية».

● ماذا قدمت الصحافة اللبنانية من جهود لتهدئة وطأة الحرب الأهلية التي تعمّ لبنان منذ سنين؟

● ● لم تقصّر الصحافة اللبنانية بواجبها الوطني أبداً، وقد عكست حقيقة

الوضع القائم في لبنان. وإذا كانت قد اختلفت وجهات نظرها باختلاف الفئات المتصارعة على الارض اللبنانية، إلا أنها كانت في أغلب الاحيان داعية وفاقٍ واتفاق وسلام.

● ماذا عن حرية الصحافة في لبنان. وما هو مفهومكم لهذه الحرية؟

● ● حرية الصحافة موجودة دائماً في لبنان بمفهومها الواسع. والقوانين اللبنانية التي تنظم حرية الصحافة اللبنانية. هي من أفضل قوانين الصحافة الموجودة في العالم. غير أن «الارهاب الفكري» الذي نعتبره جزءاً من الارهاب العام الذي أفرزته الحرب اللبنانية، المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات فوق الاراضي اللبنانية، قد تناول فيما تناول الصحافة والصحفيين فمنعهم من استعمال حريتهم على الوجه الأكمل. وأما مفهومنا للحرية فهو مفهوم الحرية المقوننة المنضبطة الاخلاقية، لا مفهوم حرية الفوضى والتخريب والتهديم ومصادرة حرية الآخرين.

● ما رأيكم في الصحافة المهاجرة؟ وبماذا تفسّر هروب الصحافة اللبنانية إلى الغرب؟

● ● لا شك في أن جميع الصحفيين اللبنانيين الذين هاجروا بصحفهم ومجلاتهم، إلى خارج لبنان، ما زالوا يتوقون إلى اليوم الذي يعودون فيه إلى وطنهم الحبيب بعد عودته إلى وضعه الطبيعي. وهذا دون أن ننسى بأن صدور هذه الصحف في خارج لبنان، وخاصة في أوربا. قد أدّى خدمات جليلة للامة العربية على صعيد دولي.

● تحتل الصحافة اللبنانية مكانة مرموقة على صعيد الصحافة العربية إن لم تحظ بالمقدمة، ولكن يقال إنه انخفض مستوى الصحافة اللبنانية، وبشكل كبير. فما هي وجهة نظركم في هذا الاتهام وما أسباب ذلك؟

● ● لا أوافقك القول بانخفاض مستوى الصحافة اللبنانية. وإذا أخذنا بعين

الاعتبار الظروف القاسية التي مرّ ويمرّ بها لبنان، فإن الصحافة اللبنانية تبقى في الصف الأول مع الصحف الناجحة المتقدمة في العالم العربي.

● لماذا لا تهاجر الصحافة اللبنانية إلى الدول العربية الأخرى بدلاً من أوربا؟

● ● لا شك في أن الصحفي اللبناني الذي يعمل في أوربا لم يختر لنفسه هذا المكان لاغترابه، إلا لاعتقاده بأن مجال حرية التحرك لديه، سيكون هناك أوسع.. وهذا صحيح إلى حدّ بعيد.

● يقال إن بعض الصحف اللبنانية (جريدة أم مجلة) متهمة بالمتاجرة بالكلمة والحسّ الصحفي. ما هو رأيك في هذا الاتهام؟

● ● هذا الكلام فيه الكثير من التجنّي والظلم، ولكنك أحسنت حين قلت (بعض الصحف) ولم تقل (كل الصحف). إذ من المعروف أن مهنة الصحافة، هي ككل المهن، وان الصحفيين هم بشر ككل البشر، فيهم الصالح وفيهم الطالح. واذا كان بين البشر وبين أصحاب كل المهن من تهاون في الحفاظ على شرف المهنة، أو في مثالية الممارسة، فإن من الطبيعي أن ينطبق هذا التعريف على الصحافة والصحفيين في جميع بلاد العالم.

● أيهما تعتقد في نظرك أفضل، صحافة المهجر أم الصحافة المهاجرة؟ ولماذا؟

● ● لا مجال للمقارنة بين النوعين، فصحافة المهجر صحافة مقيمة مستقرة تستوحي عملها من واقع وجودها وامكاناتها وارتباطها بالوطن الام. وأما الصحافة المهاجرة فهي في نظري اختيار موقت يرتبط بالاسباب والظروف التي أدت إليه. وهو حتى في حال استمراره سيكون له وضع مستقل قائم بذاته لا يمكن الحكم عليه منذ الآن، رغم أن الحكم على صحافة المهجر يعتبر أمراً ميسوراً، إذ يكفي هذه الصحف فخراً انها حافظت على الروابط الفكرية والعقيدية والوطنية مع الوطن الأم، علماً أن الصحافة المهاجرة تصنع الشيء ذاته في الوقت الحاضر. ولكن إلى متى سيدوم هذا؟ الله أعلم!

● ما سبب تفوق الاعلام الغربي على الاعلام العربي وما السبيل إلى كسر طوق هذا التفوّق؟

● ● أعتقد أن الحكومات العربية هي المسؤولة عن ذلك، ولا شك في أن الكفاءات الشخصية والفنية والعلمية متوفرة إلى حد كبير في الوطن العربي غير أن (صناعة الاعلام) قد أصبحت (صناعة ثقيلة) تحتاج إلى امكانات مادية ضخمة، يضاف إلى هذا أن حرية التحرك سياسياً وفكرياً وتوجيهياً، تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر النجاح. وهذا مع ملاحظة عدم وجود استراتيجية اعلامية عربية موحدة، تجعل من الاعلام العربي، قوة ذات رأي واحد، ووجه واحد، فاختلاف وجهات النظر العربية الرسمية، حول قضايا جزئية أو كلية، يؤثر تأثيراً كبيراً على المكانة التي يحتلها الاعلام العربي ككل.

● من خلال اطلاعكم على الصحافة السعودية، ما هو تقييمكم لها؟

● ● لا شك أبداً في أن الصحافة السعودية قد خطت خطوات كبيرة، في مضمار التقدم النوعي والفني، وأصبح لها مكان محترم على صعيد السياسة العربية والاسلامية. غير ان الصحافة السعودية تظلّ أولاً وأخيراً، جزءاً من صحافة العالم العربي، بكل ما يتصل بوضعها من سلبيات وايجابيات.

● ما هي مقومات الصحفيّ الجيّد في نظرك؟

● ● ثقافة واسعة، وتتبع مستمر، وقلم رشيق، وممارسة دائمة، وظل خفيف.

حديث تلفزيوني
مع محمّد بعلبكي
نقيب الصحافة اللبنانية
نشرته «الوكالة الوطنية للأنباء» في بيروت
بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٩

العَناوين التي أوردتها الوكالة الوطنيّة

النقيب محمد بعلبكي لتلفزيون لبنان:

تجربة الجيش أسقطت مقولة الميليشيات

وواجبه حماية الحدود وصيانة الديمقراطية

الشرط الوحيد لقيام الحوار ونجاحه

أن يبدأ بغير شروط ومتحرراً من العقَد

تفتيت لبنان يفتّت الشرق العربي

وانقاذ لبنان.. انقاذ للعرب جميعاً

التعاون على أتمّه بين الرقابة والصحف

والصحافة ملتزمة بممارسة الرقابة الذاتية

وطنية ـ استضاف «تلفزيون لبنان» مساء اليوم ١٩/٩/١٩٨٣ نقيب الصحافة الأستاذ محمد بعلبكي الذي تناول في حوار أجراه معه الزميل عرفات حجازي، تطورات الأوضاع في لبنان، وما يمكن أن تعكسه الحرب القائمة من انعكاسات على مصير الوطن. هذه وقائع الحوار:

سئل: أين نحن اليوم من مراحل الازمة اللبنانية وفي أي اتجاه نسير؟

أجاب: تقول أين أصبحنا؟ القتال مستمر على الارض، لا أتمكن من اعطاء صورة دقيقة إلى أين سيصل. ولكن مع استمرار القتال، هناك استمرار الوساطة لوقف القتال. ليس مهما السؤال أين أصبحنا، الأصح أن نقول إلى أين نحن متوجهون؟ وحتى نتمكن من الاجابة يجب أن نتفاهم فيما بيننا على المنطلقات المبدئية والفكرية، لأنه إذا لم يكن هناك تفاهم على هذه المنطلقات المبدئية فليس من الممكن التوصل إلى تفاهم حول النتائج المترتبة عليها. واذا كانت المنطلقات المبدئية منطلقات سليمة وصحيحة، فالنتائج لا بد أن تكون صحيحة. أما إذا كانت المنطلقات غير سليمة فالنتائج تأتي غير سليمة وغير صحيحة.

سئل: ما هي المنطلقات التي تشكل قاسماً مشتركاً بين اللبنانيين؟

أجاب: أعتقد أنه بعدما بلغ الامر هذا الحدّ من تطور الاحداث، هناك سؤال كبير يفرض نفسه على كل لبناني، وعلى كل عربي. هذا السؤال هو الآتي: هل لبنان كدولة مستقلة ذات سيادة على كل الاراضي اللبنانية، ودولة ديمقراطية يتمتع فيها أبناؤها بالحريات في ظل أنظمة دستورية، هل لبنان هذا الذي نشأ عام ١٩٤٣ بتوافق اللبنانيين ونشأت معه الصيغة التفاعلية بين اللبنانيين، في جوّ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، هل لبنان هذا يجب أن يستمر أو لا يستمر، وأين المصلحة في أن يستمر وأين المصلحة في أن لا يستمر؟

اللبنانيون اليوم يجب أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال مهما كان موقفهم.

ولبنان اليوم على شفا الانهيار. ولا شك أنه بعد كل ما جرى فانّ الكيان اللبناني يعاني من تصدع خطير، وهذا يعني أن الكيان اللبناني كوحدة، والشعب اللبناني كوحدة، مهددان بالانفراط.

فكل لبناني سواء كان مسلماً أو مسيحياً أو حزبياً، في أي منطقة أو أي قطاع حزبي معروف، يجب أن يسأل نفسه: إذا تفكك لبنان وزال من الخريطة، ماذا يكون وضعه؟ هل يكون وضعه أفضل أم أسوأ؟ لا شك أن وضع الجميع سيكون أسوأ.

وهنا نأخذ كل طائفة بمفردها. ماذا سيكون وضع الشيعة، السنّة، الموارنة، وغيرهم؟ حتى الاحزاب السياسية والاحزاب المتطرفة التي تتمتع في لبنان بكامل حريتها، فماذا يكون وضعها؟

أعتقد أن وضعها لن يكون أفضل اذا لم يستمر لبنان. حتى رغم كل المطالب والشوائب والمظالم التي ربما تكون ونشهد بأنها قائمة، لكن إذا تفكك لبنان فماذا يكون وضع الجميع؟ حتماً لن يكون في وضع أفضل. وسيكون الجميع في وضع أسوأ، فضلاً عن أن اللبنانيين سيخسرون الشرف، شرف أنهم رواد تجربة انسانية حضارية عليا، فيها رسالة حضارية لهم وللعالم وفيها شهادة حضارية للعرب أنفسهم، ودور تاريخي بالنسبة للعالم ومستقبل العالم.

وقيل له: هذا ما جعل الشيخ بيار الجميل وياسر عرفات يستشهدان بالصيغة اللبنانية كحلّ لقضية فلسطين...

أجاب: ... وربما كان هذا الاستشهاد من جانب السيد ياسر عرفات كان من أسباب الهجمة الاسرائيلية على لبنان لتحطيم هذا النموذج فإذا فرط لبنان فسيخسر لبنان هذا الشرف التاريخي، وهذه الرسالة التي تصنع للوجود اللبناني هذا المضمون وهذه القيمة، وهذا ما يشكل قيمة الاوطان، لان النظر إلى بلدنا لمجرد أنه مسقط رأس، فهذا يعني وضعاً حيوانياً وليس انسانياً راقياً. ولا أعتقد بأن لبنانياً يسمح لنفسه بأن يتخلى عن هذا الشرف. هذا من جهة اللبنانيين، أما من جهة العرب فأين المصلحة لأي بلد عربي، حتى للبعض الذي هناك صراع معه، مثل الجانب السوري أو الفلسطيني أو العالم العربي، أي مصلحة للعروبة الحقيقية بانفراط لبنان؟ لبنان يشكل في تجربته، النقيض الحضاري لاسرائيل وتفكك لبنان

مهما كان السبب، هو تثبيت للعنصرية الاسرائيلية، وشهادة للعنصرية الاسرائيلية.

عندما يتفتت لبنان إلى دويلات طائفية، هل تعتقد أنه يتبادر إلى ذهن عربي عاقل أنه من الممكن أن ينجو أي بلد عربي من نتائج هذا التفتت، وخصوصاً دول المشرق العربي لا سيما دول المواجهة مع اسرائيل؟ لا بد أن يمتد هذا التفتت، وهذا الشيء لا نريده اطلاقاً، ولا يجوز لاصحاب الشأن ان يريدوه لانفسهم أيضاً. هذا التفتت سيمتد حتماً إلى سوريا، وإلى العراق ومن ثم إلى الخليج.

اليوم هناك شكوى تتعالى من بعض الجهات، من شيء اسمه هيمنة فئوية داخلية، وهناك شكوى تتعالى من جهات أخرى من هيمنة سورية وفلسطينية على لبنان، وهذا الشأن كذلك ربما الشواهد واردة عليه. لكن نريد أن نتبصر بالامر. فإذا انتهى لبنان وزال من الخريطة، ستكون الشكوى عندئذٍ من جانب الجميع من هيمنة ادهى وامرّ هي الهيمنة الاسرائيلية. هذا شيء يجب أن يعرفه الجميع، لبنانيون، وفلسطينيون وسوريون وعرب، وان يضعوه نصب اعينهم. وهناك مثل يقول: «من تحت الدلف إلى تحت المزراب». وفي حال تحقق الهيمنة الاسرائيلية فهذا لا يعود «مزراباً»، بل طوفاناً سيأتي على قواعد البنيان العربي من اساسه، وهذا شأن يجب أن يتوقف عنده الكل، حتى لا يواجهوا يوماً يرددون فيه الشعر القائل:

رب يـــوم بـــكـــيـــت مـــنـــه فلـمـا صـرت في غـيـره بـكـيـت عليه

اليوم جميعنا يعرف مخططات اسرائيل، لكن هذا لا يكفي، بل يجب أن نتعاون على مواجهة هذا المخطط بمواقف عملية تنطوي على العقل والتبصر وعلى استباق الاحداث لا على وجود الانفعال بها.

سئل: ماذا يترتب لبنانياً على محاربة هذا المخطط، وماذا يترتب على الاشقاء العرب، وهل الفرصة متاحة لاتخاذ المواقف؟

أجاب: إذا كان الاقتناع حاصلاً بهذا المنطلق الذي تحدثنا عنه، فهذا يترتب عليه مواقف عملية. فعلى الصعيد اللبناني، يجب على اللبنانيين أن يكونوا صفاً واحداً ويداً واحدة في مواجهة هذا المخطط. أما كيف تتبلور وحدة الموقف، فلا توجد طريقة اطلاقاً لتبلور هذه الوحدة إلا عن طريق الشرعية، لانه إذا كان كل

فريق يريد أن يعمل لوحده، فاننا نعود إلى التشرذم، وتصبح هناك عدة شرعيات وعدة دول.

نحن نريد الانتقال من هذا الواقع ونجعل جهودنا تصب في قناة فاعلة واحدة وليس من سبيل إلا الشرعية الواحدة. ضمن الوضع الداخلي يمكن أن يكون لهذه الفئة مطالب أو مظالم أو شكاوى، انما كل هذا يمكن أن يعالج من ضمن الشرعية وضمن الاصول الديمقراطية، أما محاولة معالجته بالعنف والسلاح فهذا يتناقض مع المنطلق الذي انطلقنا منه، ويفسح المجال لتفسيخ الوضع اللبناني، ويفسح الفرصة للتدخل الخارجي، وخصوصاً اسرائيل للتدخل وتنفيذ مراميها.

اذن وطن واحد، شعب واحد، شرعية واحدة، ولكن ما هي أداة الشرعية؟ إنها الجيش. لا مفر من الجيش. لا توجد دولة ليس عندها قوة شرعية مسلحة لحماية نفسها من الاخطار الخارجية والفوضى الداخلية.

والجيش مفترض أن يكون جيش كل اللبنانيين. وكانت هناك شكاوى من فئوية الجيش، وأنا أعتقد أنه إذا أخذ قانون خدمة العلم سبيله إلى التطبيق الفعلي، فهذه التهمة يجب أن تكون منتفية، لان خدمة العلم لا تفرّق بين طوائف ومناطق وانما تحشد كل طاقات الشباب اللبناني في خدمة العلم وفي سبيل صيانة الكيان والدولة ووحدة الشعب والوطن.

ونحن نرى شهداء الجيش من كل الطوائف والمناطق، وكل الاعمار والفئات. ولا أعتقد أن أحداً يجوز أن يسمح لنفسه بأن يسخّر الجيش لخدمة أو تغطية مساوىء في الحكم، ولا أعتقد أن أحداً يفكر مثل هذا التفكير. إذا كانت هناك مساوىء في الحكم فهذا علاجه الحوار الديمقراطي، ومن واجب الجيش فقط إلى جانب صيانة الحدود ووحدة الوطن ووحدة الشعب، صيانة الديمقراطية، وأن يضمن تمتع كل الفئات اللبنانية وكل الفرقاء بالحرية والعدالة والمساواة.

وأضاف: عندما نسلم جميعاً بأن إنقاذ لبنان وصيانته من الانفراط، يقتضي التسليم بأن لا سبيل غير الشرعية، فمن المفروض أن نؤكد بأنه لا يجوز أن يبقى أي سلاح حيث تسود الشرعية.

وأعتقد أن تجربة الجيش اللبناني قد أسقطت كل مقولات الميليشيات وأن التجربة التي خاضها الجيش اللبناني حتى الآن تثبت وجوب اسقاط كل

الميليشيات إلى أي طرف انتمت، طالما أن هناك جيشاً لبنانياً، ومن خلاله يمكن للشعب اللبناني أن يلتف حول هذه المؤسسة الوطنية بحيث تؤدي الغايات العظمى في الشأن الوطني، وهي حفظ وحدة التراب الوطني وصيانة السيادة اللبنانية، ونشر هذه السيادة على كل الاراضي اللبنانية.

وقال: لا شك أن هناك واجباً على العرب بالاضافة إلى اللبنانيين. وعلى العرب ألا يوفروا تضحية في سبيل مساعدة لبنان، لانهم بمساعدة لبنان من أجل الا ينفرط، كأنهم يساعدون أنفسهم ضد العدو المشترك، العدو الاسرائيلي.

وهنا أتساءل: ماذا يؤخذ على لبنان؟ قبل الاجتياح الاسرائيلي ناشد لبنان واستنجد ورفع الصوت عالياً حتى أنه حذر وطالب بضرورة وضع استراتيجية عربية، ورغم ذلك لم يلق أية استجابة. وعندما حصل الاجتياح ظهر أن هناك عجزاً في مواجهته، وتُرك لبنان يواجه هذا الامر لوحده، وتحمل عبء هذا الاجتياح ووطأة هذا الغزو بكل ثقله، حتى أن بيروت كانت العاصمة العربية الاولى التي تسقط بعد القدس.

وهنا أريد تذكير المعنيين بالشأن العربي، بأن الاجتياح الاسرائيلي لم يقتصر على شريط حدودي أو جزء بسيط من لبنان، بل احتل أكثر من نصف مساحة البنان، بل في قلب لبنان أي الجبل، فضلاً عن الجنوب والبقاع والعاصمة، وعندما اضطر إلى مغادرة العاصمة ظل على مشارفها مدة طويلة، حتى الامس عندما انسحب ذلك الانسحاب المشبوه من الجبل بصورة مفاجئة. وبدون أي تنسيق، وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين تشير إلى أن الانسحاب الاسرائيلي من الجبل بكل ما كان يتضمن من مخاطر تكشفت على أرض الواقع، كان نوعاً من العقوبة للحكم اللبناني ولبنان، لان لبنان كما يقول المسؤولون الاسرائيليون، وأكدها اليوم وزير الدفاع الاسرائيلي لم يبرم الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي (اتفاق ١٧ أيار). وأن الحكم اللبناني مسؤول عن حرب الجبل لأنه لم يبرم هذا الاتفاق.

ولبنان طلب عقد مؤتمر قمة لعرض هذا الامر واذا لم يتيسر عقد مثل هذه القمة فليكن مجلس للجامعة العربية. ورغم ذلك لم يحصل أي شيء من هذا القبيل.

وقال: ان الوساطة العربية هي لا شك وساطة خيرة ونتمنى لها النجاح وهي

تبذل جهدها الكبير لكي تبلغ غايتها، وعسى أن تصل إلى غاية ايجابية في وقت قريب، وكلنا نعلق الامال على بلوغ هذا الامل، ولكن نخشى أن نقع كلنا في الفخ الاسرائيلي المعروف، وهو اشغال اللبنانيين والعرب بأمور مستجدة من أجل أن يتركوا الجوهر. وبالتالي الضرورة الملحة تقضي بوقف اطلاق النار، ولا أرى أي عاقل يريد أن يناقش أو يضع الشروط لحقن الدماء ووقف اطلاق النار، وبالتالي يفترض عقد طاولة مستديرة، ان على الصعيد اللبناني أو العربي لاجراء حوار مسؤول. وأخشى أن ننشغل في موضوع ما يحصل في الجبل ويغيب عن بالنا الموضوع الاساسي، وهو تحرير هذه الارض اللبنانية التي هي أرض عربية، فعندما نحرر الارض اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي فإننا نحرر أرضاً عربية اضافة إلى ذلك، نصون سائر الاراضي العربية التي لم يطلها الاجتياح والغزو والاعتداء بعد.

فهذا الشأن يجب أن تعود إليه كل الجهود اللبنانية والعربية المخلصة من أجل بحثه والتوصل إلى ما يمكن أن يتم العمل بشأنه، مع العلم أنه علينا جميعاً أن نعترف، وعلى العرب كذلك، بأن لبنان لا يستطيع أن يتحمل وطأة الاحتلال الاسرائيلي فترة طويلة من الزمن. لان اطالة أمد هذا الاحتلال قد يعرض التركيبة والوضع اللبناني بأكمله إلى الانفراط.

سئل: كيف يمكن حل المشكلة اللبنانية لمواجهة كافة المخططات الخارجية؟

أجاب: لقد استوقفني تصريح الاستاذ وليد جنبلاط. يقول وليد بك:

«لن أسمح بقيام دولة مسيحية كتائبية في لبنان، ولو أدى ذلك إلى زوال لبنان».

عندما قرأت أنا هذا التصريح، تبادرت إلى ذهني الفكرة بأنه عندما تقوم دولة مسيحية كتائبية في لبنان سينهار لبنان بطبيعة الحال. ولن يكون هنالك حاجة لاحد من أجل ازالته. وكذلك اذا قامت دولة اسلامية في لبنان، سيزول لبنان، ولن يكون هنالك حاجة لاحد كي يمنع هذا الزوال. الامر نفسه بالنسبة لدولة درزية تقدمية اشتراكية، لان لبنان قام في الاساس على توافق الفئات الروحية، وعلى مبدأ احترام حقوق الانسان، وحرية المواطن والنظام الديمقراطي، والتمسك بالديمقراطية هو السبيل لحل كل المشاكل.

أنا أفهم أن هناك مطالب، وأن هناك مظالم، وحتى بعض السياسيين ذهب في انتقاده للاوضاع الداخلية إلى حد تسمية الامور باسمائها، مثل دولة الرئيس صائب سلام الذي سمى الامور باسمائها، ورغم ذلك، فقد نقل كلامه في التلفزيون وفي الصحف. أنا أفهم ذلك، وهذا يجب أن يعالج ولكن معالجته لا يجب أن تكون بهدم الهيكل، لانه إذا هدم الهيكل لا يعود بالامكان معالجة أي شيء. ولا يبقى شيء لمعالجته، ويخسر الكل. هذه الامور يجب أن تعالج ضمن الاصول الديمقراطية، وبالحوار الوطني.

وهنا أريد أن أقول كلمة، باعتبار انه من الممكن للصحافة أن تكون منبر الحوار الدائم، والحوار اليومي مع المواطنين ومع كل العالم، هذا الحوار لا يصح أن يكون مشروطاً للاقبال عليه، الشرط الوحيد الذي يصح فرضه على الحوار هو أن يكون بلا شرط، لانه عندما تفرض شروط مسبقة على الحوار، تعطل فوراً نتيجة هذا الحوار، وتوضع الحواجز قبل أن يبدأ. فحوار الطرشان هو حوار قائم على وضع متاريس فكرية، ولا يوصل إلى نتيجة.

كل شيء يمكن أن يبحث، وأنا قرأت اليوم تصريح الرئيس أمين الجميل للتلفزيون الفرنسي، وفيه كل استعداد لبحث كل ما يعرض على الساحة اللبنانية الداخلية إلى أبعد الحدود، لان هذه الدولة ليست دولة فريق ضد فريق، وليست بلد فئة دون فئة، وسبق أن أعلن رسمياً أنه لا يمكن للدولة أن تكون كذلك، الدولة للجميع، والرئاسة للجميع، سمعنا ذلك مراراً. إذا كان هنالك أخطاء، يمكن معالجتها، ومعالجتها لا تكون بهدم الهيكل، نحن مسؤولون عن دعوة كل اللبنانيين إلى أن يعودوا إلى الحوار، لان لبنان بحاجة ملحة إلى وقف القتال فوراً دون أي شرط، إلا شرطاً واحداً هو ضمان عدم الاستفادة من فترة وقف اطلاق النار لتأجيج الامر، والانتقال إلى قفزة قتالية مقبلة. هذا الشرط يجب أن يضمن، وذلك من شأن المختصين.

وأنا لا يمكن أن أفهم كيف يمكن لأي كان، أن يناقش موضوع وقف اطلاق النار، لان لاستمراره عواقب وخيمة تهدد المنطقة كلها بالخطر. وهو بالنتيجة لمصلحة اسرائيل فقط.

وسئل عن دور الصحافة في الظروف الراهنة، وموقف النقابة من عودة الرقابة على الصحف، فأجاب النقيب بعلبكي: موقف الصحافة لا يمكن أن ينطلق الا من تقديرنا لهذه المنطلقات الاساسية التي تكلمت عنها في مطلع حديثي.

الحرية هي الاصل، وكنا دوماً معارضين في نقابة الصحافة عندما ادخل على التشريع اللبناني بعض النصوص، خصوصاً المرسوم رقم (١) والمرسوم رقم ١٠٤ الذي جرى اقراره في ظروف اقل حدة من الظروف الحالية[1]. فعندما سن هذا التشريع كانت الحرب قد وضعت اوزارها في لبنان عام ١٩٧٧، ولم يكن هناك أي قتال. لذلك وضع هذا التشريع لانه اعتقد أن هناك مصلحة بعيدة المدى فيه، والتزمت به الصحافة يومها طوعاً لكي تنفي عن نفسها تلك التهمة المتجنية بأنها وحدها، كانت وراء كل ما حدث. بينما تبيّن أن الامر غير ذلك، فهناك عوامل داخلية وعوامل خارجية، وعوامل عربية تداخلت كلها وراء كل تلك المطامع والمخططات الاسرائيلية. وقد أدت الصحافة الشهادة على أنها أمس واليوم التزمت طوعاً بالتعاون مع السلطة في موضوع الرقابة، لان الصحافة لا يمكن أن تكون العقبة في وجه أي تدبير من شأنه العودة بالامور إلى حالتها الطبيعية، أي عندما يكون الامر أمر توحيد لبنان واستعادة سيادة لبنان وانقاذه من كل هذه الويلات، وبالتالي انقاذ العروبة من كل ما يترتب على الكارثة اللبنانية. فإذا كان كل هذا متوقفاً على أن تتخلى الصحافة عن شيء من حقوقها، فهي لن تتردد في ذلك، بل هي على استعداد لتفتدي هذا البلد. وبافتداء هذا البلد فانها تفتدي العروبة، وهي تأمل أن تكون القدوة الصالحة لكل العاملين في الحقل السياسي داخل لبنان، وأن يتنازل الجميع من أجل أن نصل كلنا إلى الغاية، وأن يتفهم العرب حقيقة المخاطر والعواقب التي ستترتب عليهم جميعاً في حال استمرار الكارثة في لبنان. اهـ.

(وكانت اذاعة لبنان نقلت حديث النقيب البعلبكي مباشرة لدى بثه في التلفزيون).

---

(١) ألغي هذا المرسوم في ما بعد بقانون من مجلس النواب اللبناني بناء على طلب نقابة الصحافة اللبنانية.

حديث صحفي
مَع الدكتور صَابر فَلحوط
نقيبُ الصحافيين السوريين
نشرته مجلّة «المجلّة» في دمشق

• متى تأسست نقابة الصحافيين في سورية، وما هي المراحل التي مرت بها؟

رداً على هذا السؤال يقول الدكتور صابر:

ـ تأسست نقابة الصحفيين السوريين عام ١٩٣٦، وظلت حتى العام ١٩٧٤ تضم كل العاملين في حقول الصحافة من السائق حتى رئيس التحرير، وفي العام ١٩٧٤ صدر قانون جديد لتنظيم مهنة الصحافة وتحديد اطرها وتوصيف العاملين فيها. حيث انشىء اتحاد الصحفيين الذي تقتصر عضويته على الصحفيين الذين يمارسون المهنة الصحفية فعلاً كتابة كانت أم اذاعة أو تصويراً.. حسب التعريفات التي وضعها القانون. كما قامت في سورية، إلى جانب الاتحاد، نقابة تسمى نقابة الصحافة والطباعة والمهن الحرة حيث ضمت الزملاء الذين يعملون في فنون الصحافة دون الكتابة والنشر.

وأبرز الصحف السورية في الوقت الراهن هي: «البعث»، «الثورة»، و«تشرين» وهي صحف يومية. كما توجد في كل محافظة من محافظات سورية الاربع عشرة صحيفتان، الاولى تصدر عن المكتب التنفيذي للادارة المحلية، والثانية تصدر عن قيادة فرع الحزب. كما أن جميع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية لها صحفها اليومية أو الاسبوعية مثل العمال، الفلاحين، الشباب، الطلبة، الاطباء والمحامين.

وتصدر في سورية أيضاً مجلات فكرية متخصصة اسبوعية وشهرية ابرزها «المعرفة» و«الموقف الادبي» و«المرأة».

• هل لديكم جداول تحصر عدد الصحفيين؟ وكيف يصبح السوري صحفياً؟

ـ عدد الصحفيين في سورية حوالي الفي صحفي. مرتبين على النحو التالي:

إذ يوجد جدول يضم الصحفيين العاملين وآخر يضم الصحفيين تحت التمرين (ومدة التمرين عامان لحاملي الاجازة الجامعية) وأربعة أعوام لما دون هذه الشهادة. ولا يصبح المتمرن عاملاً في الاتحاد، إلا بعد اجتياز اختبارات علمية وتأكيد كفاءته بشهادة رؤسائه.

• وماذا عن الصحفيين السوريين في الخارج؟

ـ الصحفيون السوريون في الخارج هم اعضاء في اتحاد الصحفيين السوريين. ويصنفون في جدول خاص يسمى جدول الصحفيين المشاركين، وينتقلون إلى جدول العاملين لدى عودتهم إلى الوطن الأم. وينظر الاتحاد إلى الصحفيين السوريين الذين يعملون خارج سورية على أنهم وطنيون حملتهم ظروفهم للعيش والعمل في الخارج. وينظر إلى دورهم ورسالتهم بكل تقدير واعجاب. وليس للاتحاد من شرط عليهم سوى الوفاء المستمر للوطن ولمبادىء القيم الوطنية والقومية التي هي من أبرز مميزات القومي العربي.

*• هل من شروط يجب توفرها في من يرغب في الانتساب إلى اتحاد الصحفيين؟

ـ شروط العضوية في اتحاد الصحفيين هي ممارسة مهنة الصحافة في أي من ميادينها المختلفة. وتنفيذ الواجبات التي نص عليها قانون المهنة وأبرزها: الحفاظ على شرف المهنة، والايمان بقيم ومبادىء الامة والعمل على تحقيق اهداف شعبنا في الوحدة العربية، والحرص على تقديم الحقيقة للجماهير، وأخيراً، تحري الدقة في كل ما يكتب وما ينشر.

• هل من مكاسب حققها الاتحاد للصحفيين؟

ـ استطاع اتحاد الصحفيين أن يصل إلى جملة مكاسب، وقد انعكست ايجابياً على حياة الصحفيين الاعضاء وهي:

ـ منح الصحفيين تعويض طبيعة عمل صحفي مقدارها ٥٥ في المئة من الراتب أو الأجر الشهري.

ـ تخفيض أجور السفر خمسين في المئة، عبر الطائرات أو القطارات داخل سورية وخارجها.

ـ تأمين المساكن المناسبة للصحفيين وتحمل فوائد القروض التي تقدمها الدولة لهم.

ـ تأمين الطبابة المجانية للصحفيين.

ـ اقامة الدورات التدريبية داخل سورية وخارجها عبر اتفاقات التعاون المشتركة مع النقابات الصديقة.

• هل تحدثنا عن الرقابة؟

ـ يمارس الصحفيون في سورية مهامهم الصحفية دون أي شكل من أشكال الرقابة المعروفة في العديد من بلدان العالم. ولا توجد في المؤسسات الصحفية في سورية اجهزة رقابة صحفية، لأن النظام لا يحتاج إليها للأسباب التالية:

١ ـ ان القيادات الصحفية تشارك في مؤتمرات القيادات السياسية في سورية التي ترسم التوجيهات السياسية والبرامج المرحلية على مختلف الاصعدة.

٢ ـ جميع الكتاب يعرفون الحدود التي تفيد المصلحة الوطنية وتسيء إليها.

٣ ـ تضع القيادة السياسية في سورية الصحفيين في صورة الاحداث والمستجدات، من خلال اجتماعات ولقاءات دورية يساهم الصحفيون خلالها في المناقشة وبلورة الافكار ورسم الخطط الاعلامية. ولهذا فان هوامش الخطأ تضيق جداً إلى درجة الانعدام. لأن الصحفي الكاتب يعرف ما يريد تماماً. ولهذا فانه لم يعد بحاجة إلى رقيب يبين حدود الخطأ والصواب.

٤ ـ الصحفيون في سورية يكتبون وينتقدون ويخوضون المعارك الاعلامية ضد الخطأ والتهاون في الادارات والمؤسسات، كما يمارسون الرقابة على أجهزة الدولة ومؤسساتها. وكل ذلك يتم تحت شعار الحرية والمسؤولية.

• ويضيف الدكتور فلحوط نقيب الصحفيين قائلاً:

ـ في الوقت نفسه هناك رحابة صدر يلمسها الصحفيون في سورية من جانب

الجهات القيادية المعنية، الأمر الذي جعل الصحفيين يمارسون العمل تحت مظلة هذه الحرية الصحفية التي يحدد الصحفيون أنفسهم اطرها وأبعادها دون الوقوع في شرك الخطأ الذي يقود إلى المساءلة أو العقاب. ولعله من نافلة القول التأكيد على أنه منذ العام ١٩٧٠ لم يحصل أن أوقف صحفي أو حوسب من قبل أية سلطة في البلد من جراء مقالة كتبها، أو رأي أطلقه لذع به مسؤولاً أو جهة رسمية.

• في حال وقوع بطالة يتعرض لها أي من الصحفيين السوريين. كيف تتم معالجة هذه المسألة؟

ـــ عندما يتوقف العضو عن العمل بسبب ما، يتكفل الاتحاد بمواصلة دفع أجوره والبحث عن عمل كريم له. ومجمل القول: أن الصحفيين في سورية متميزون في رعاية الدولة لهم، كما هم متميزون أيضاً في حرية الكلمة والرأي والتوجيه. ولعل ذلك كله يرجع إلى التقدير العالي الذي تحظى به رسالة الصحافة لدى قيادة البلد والمفاصل المسؤولة في مختلف مستويات الدولة.

• كيف تواجه النقابة المشاكل التي تعترض بعض الصحفيين؟

ـــ في قانون الاتحاد لا يجوز مساءلة الصحفي من قبل الجهات الادارية أو القضائية إلا بحضور ممثل عن اتحاد الصحفيين. وكل الدعاوى التي أقيمت على بعض الصحفيين من قبل عدد من الجهات الادارية تم ربحها لصالح الصحفيين، لأن النقد الذي وجهوه عبر الصحف كان صحيحاً ويستهدف مصلحة البلد وانقاذ المؤسسة المنتقدة من الاستمرار في الخطأ.

• في الأخير، ما هي علاقتكم بالنقابات الصحفية الاقليمية في البلاد العربية وباتحاد الصحفيين العرب؟

ـــ علاقات اتحاد الصحفيين السوريين باتحاد الصحفيين العرب، علاقة وثيقة جداً وعلى درجة عالية من التعاون. فقد شاركنا في تأسيس اتحاد الصحفيين العرب ونشغل نائب الرئيس في قيادته. ونعمل بكل فعالية فيه لتحقيق صورة من صور التضامن العربي عبر الكلمة المقاتلة في سبيل المجد العربي.

الاعلام
وقضية العصر

بقلم: د/ صابر فلحوط
رئيس المركز

إذا كانت العصور التي تتالت على البشرية في عمرها المديد، قد أخذت اسماءها وصفاتها من أبرز الاحداث فيها، وألمع الانجازات والمخترعات فقبل عصر النار وعصر النهضة، وعصر الانحطاط، وعصر الفضاء، وعصر الذرة الخ....

فان العالم يعيش هذه الأيام، عصر الاعلام... فهل أصبح الاعلام قضية مميزة وهاجساً يومياً للأنظمة والجماهير.. للعامة والخاصة، للعلماء، والسواد الأعظم من الناس...

وهل أصبح أيضاً سلاحاً، يقتنى للدفاع؟ وسلاحاً يتقى شره وخطره؟ وهل أمسى الاعلام طعاماً ندركه أو نفاذه يؤدي إلى المجاعات والكوارث؟ وكثرته والافراط فيه تورث التخمة والأمراض..

وهل باتت واجبات القيمين على الاعلام أجل، وأقدس، وأخطر، من واجبات المسؤولين عن التموين. ذلك أن أي تسمم أو تجرثم يصل إلى المواد الغذائية، بما فيها المياه كعنصر رئيسي في حياة البشر، يؤدي حتماً إلى نكبات وفواجع يذهب ضحيتها الناس بلا حصر.. ولعله هو الشأن نفسه بصدد التسمم الاعلامي أو ـــ التسرطن ـــ الفكري والثقافي والادبي الذي يتناول الناس جرعاته ليلاً ونهاراً بواسطة أجهزة الاعلام المتعددة.

وإذا كان تسمم الاجسام بالمواد الغذائية الفاسدة يحتاج إلى قليل من الوقت لاصلاح الاجهزة الملوثة وتنظيف ما علق فيها من جراثيم فان تلوث العقول والأفكار، والاحاسيس والوجدانات، بسبب التسمم الاعلامي يحتاج إلى أجيال من العمل على غسل الادمغة، واعادة بناء ما تخرب من المفاهيم والقيم، والمعارف والمعاني الحضارية والانسانية.

وإذا كان ضحايا الكوارث الغذائية بالآلاف فان مرضى الجراثيم الاعلامية المسمومة بالملايين في جميع الاحوال.

وقد أصبح الاعلام هوية الشعوب والعلامة الفارقة التي تشير إلى الأنظمة وتدل عليها، حتى أصبح المثل القائل: قل لي ما هو اعلامك؟ أقل لك لأي نظام تنتسب.

فقد تعددت ــ الاعلامات ــ بتعدد الأنظمة وتنوعها، بين تقدمي ورجعي، يساري، ويمينيّ، قومي، وانفصالي، رأسمالي، واشتراكي إلى آخر قائمة التصنيفات النظامية...

وبالنظر لخطورة الاعلام هذا، وأهميته المتنامية مع تنامي حقوق البشر وحاجاتهم اليومية، بعدما أصبح حق الناس في الاعلام، كحقهم في الحرية والحياة والغذاء، فقد نشطت الهيئات والمنظمات الدولية في عقد المؤتمرات، واعداد الدراسات لاستنباط نوع أو نظام جديد للاعلام يلبي الطموحات، ويسد الحاجة، ويلغي، أو يقلل الفوارق بين الأنظمة الاعلامية المتصارعة والمختلفة في عصر الاعلام الذي نعيش...

وقد شهد الشهر الماضي حدثين اعلاميين يعكسان مقدار ما يأخذه الاعلام من حيز هائل في الزمن المعاصر. الأول انعقاد ندوة المخطّطين الاعلاميين العرب الذي عقد بدمشق في نطاق جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والثاني المؤتمر التاسع لاتحاد الصحفيين العالمي في موسكو حيث انصبت الدراسات، والابحاث، والخطب والمداخلات متفقة على ضرورة احداث الهزة المنتظرة في هذا العصر وهي قيام نظام اعلامي جديد وبالاحرى تفجير ثورة العصر باحداث الانقلاب الاعلامي المنشود..

فهل يجوز أن تستمر لعبة الغابة أو شريعة الاسماك في المحيطات، القوي يأكل الضعيف، والكبير يبتلع الصغير وتستمر عملية النزيف الانساني بلا توقف؟...

أليس جديراً بأبناء عصر النور المتتالية، عصر النهضة، عصر الثورات التقنية، عصر الفضاء ورواد الكواكب، أن يجعلوا من عصر الاعلام رمزاً للعدل ضد الظلم، وسبيلاً للصفاء والفهم والعلم بدلاً من التعمية والتجهيل وايقاع الجماهير في مستنقع الاحاجي والرموز والالغاز اليومية التي تنشرها وسائل الاعلام في أجواء وساحات الحياة المعاصرة..

فالاعلام بهذا الاهتمام المتزايد من قبل الانظمة، قيادات وجماهير، على امتداد الساحة العالمية، قد انتقل من كونه وسيلة توعية وتثقيف وتوجيه وارشاد، وقيادة فكر، وصناعة ذوق، ليصبح الحاضر والمستقبل، ومشكلة الانسانية التي تحتاج إلى الحلول العاجلة والناجحة قبل أن يستشري خطرها، ويستعصي حلها، وقبل أن يتحول الدواء إلى داء، والغناء سقام، وطاعون يُفرّ منه بدلاً من أن يُحتمى به...

ان الدعوة المخلصة لنظام اعلامي جديد يلغي سيطرة امبراطورية ودكتاتورية وسائل الاعلام الغربية والامريكية على أسماع وأنظار هذا العالم تبدو اليوم أكثر الحاحاً من البحث عن تأمين جميع وسائل العيش...

لقد قطعت مرحلة الهجوم الاعلامي من قبل الامبريالية شوطاً بعيداً في ميدان المواجهة حيث اكتسحت الحواجز أمامها جميعاً، ووصلت إلى قصورنا، وأكواخنا وخيام بدونا في أعماق رمالنا..

فهل نحصن أنفسنا، وأذهاننا نحن أبناء العالم الثالث، ضد العواصف الاعلامية التي تعمل على اقتلاع جذورنا واجتثاث وجودنا، وتركيب جذور ووجود جديدين في المنطق والذوق والتقويم يتناسبان مع مفهوم القنابل النظيفة والاحتلال الثقافي الذي تقوده الامبريالية والصهيونية؟.

وهل نبدأ مرحلة الهجوم بالاعلام فنجعل منه سلاح العصر بدلاً من مشكلة العصر، وذلك بوضعه في خدمة الجماهير تراثاً وتاريخاً، وتطلعاً إلى بناء المستقبل الاكرم لهذه الأمة...

انه يوم ننتظر فجره، ولن نملّ من الدعوة والعمل، بتواضع، على تفكيك أمراس نجومه المربوطة بصخور الواقع...

دمشق ١٩٨١/١١/٥

د/صابر فلحوط

رئيس المركز

حديث صحفي
مع كامل زهيري
أجرته جريدة «السياسة» الكويتية ونشرته

بتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠

عناوين الحديث في «السياسة»

أول حديث مع نقيب الصحافيين المصريّين

وأمين عام اتحاد الصحافيين العرب

عضوية نقابة الصحافيين..

كالجنسية.. لا يجوز اسقاطها..

عبد الناصر.. هو الرجل الذي

خرج بمصر من النهر إلى البحر

قضايا الصحافيين العرب و همومهم واحدة

قالت «السياسة»:

الاثنان كاتبان.

والاثنان ينتميان إلى اليسار المصري.

والاثنان من البدء صديقان ويقفان على مساحة فكرية متقاربة. ورغم ذلك صنعا اعنف معركة انتخابية لنقابة الصحافيين المصريين في ١٩٧٩/١٢/٢١.

الاول: كامل زهيري...

يدعمه ـ كنقابي ـ نقابته السابقة للصحافيين (سنة ٧٠) وأمانته لاتحاد الصحافيين العرب ومواقفه الواضحة المحددة.

ومنافسه: عبد الرحمن الشرقاوي...

ويدعمه اليسار واليمين المصري.. وتاريخه الشعري السابق.

وطالت المعركة الإنتخابية.. وامتدت أكثر من ستة أشهر.. حتى تنازل في اليوم السابق للانتخابات عبد الرحمن الشرقاوي.. ونجح السياسي المحنك والنقابي القدير كامل زهيري، وهكذا صار نقيباً للصحافيين المصريين مرة ثانية.

كيف كانت القصة؟ نبدأ معه فصولها...

***

• كيف صنع اثنان من اليسار أعنف معركة انتخابية في تاريخ نقابة الصحافيين المصريين؟

ـ أكثر عنفاً لم يكن بالاختيار.. ومن الممكن أن نقول انها كانت معركة مرهقة لانها كانت طويلة.. كان فيها كرٌّ وفر... ونعم الاستاذ عبد الرحمن الشرقاوي صديق عزيز علي من سنة ١٩٥٠ ونحن متقاربان فكرياً في كثير من القضايا لكن ليس معنى ذلك أن نتقاسم النقابة أو يتنازل أحد للآخر (فالنازل

والمتنازل كلاهما في النار).. القضية أساساً هي النقابة وهي ملك اعضائها.. ولا أعتقد أن معنى أن نتفق في الافكار أننا نتفق في المواقف.. وهذا ما حدث.. لكن في ظني أن اجراء الانتخابات بطولها قد أعطى فرصة أكبر لطرح أفكار المرشحين ومطالب الصحفيين بشكل أوضح.

• هل كان وارداً نجاحك كونك محامياً سابقاً ومراوغاً ممتازاً؟

ـ لا.. وان كان ذلك رأي بعض الناس.. لكني لا أرى اني مراوغ.. فالمراوغ بدون هدف سريعاً ما يقع.. لكن المرن مع الثبات على أفكاره هو الذي يحقق بالتأكيد المكسب.

• اذن ماذا أعطتك المحاماة كصحفي؟

ـ نظرتي إلى المحاماة نظرة قد تتهم بالرومانتيكية.. لكن هذه المهن هي مهن حرة، وأنا أحب المحاماه والكتابة لما يسمى بالروح الاستقلالية فأنا لا أحب أن أكون موظفاً على الاطلاق، هذا بطبيعة تكويني.. ثم ان المحامي مهنة النجدة للدفاع عن الظلم الواقع على الآخرين.. أنا أرى أن العدل جميل كنظام متسق وبالتالي فالمحامي حين يدافع فهو يدافع عن نوع من العدل.. والصحفي والكاتب أيضاً يدافع عن العدل، لكن بشكل أشمل وهو الوطن.. ومن هنا العلاقة بين المحامي والكاتب.

• عشر سنوات بين نقابتك الأولى ونقابتك الثانية.. كيف كان مشوار العشر سنوات؟

ـ طوال العشر سنوات لم أنقطع عن العمل النقابي.. فمنذ تركت النقابة لم أرشح نفسي وبعد ذلك انتخبت كأمين عام لاتحاد الصحفيين العرب.. وبهذا كان عملي النقابي موصولاً وان كان على الصعيد القومي.. على صعيد الوطن العربي.. فأنا لم أغير العمل ولكن غيرت الموقع فقط.. ربما كانت همومي أكبر في اتحاد الصحفيين العرب من حيث انشاء نقابات في البلاد التي ليست بها نقابات.. انشاء معهد للصحفيين أو اغلاق الجرائد.. انشاء لجنة دفاع عن الحريات.. مواجهة الحكومات إذا تم اعتداء على الصحفيين.. الى غير ذلك من القضايا.

• أليس الجمع اليوم بين النقابة المصرية واتحاد الصحافيين العرب.. قد يأتي بمصلحة واحدة على الأخرى؟

ـ ربما من ناحية الوقت يصبح عبئاً.. لكن القضايا الصحفية بالوطن العربي تقريباً متشابهة.. أولها العلاقة بين الصحفي والنقابة وهي علاقة دائمة فقد تكون علاقة الصحفي بمؤسسته أو جريدته دائمة أو غيرذلك، لكن أهمية النقابة بظني أنها تعطي شهادة الميلاد للصحفي باعطائه العضوية.. وهي المدافعة الأولى عن الحقوق المالية والمعنوية إلى أن يحال إلى المعاش.. ومن هنا كانت فكرتي وشعاري (أن عضوية النقابة كالجنسية لا يجوز اسقاطها..) فمن الممكن فصل أي صحفي تحت أية ظروف.. أو استقالته لكن تبقى علاقته بنقابته كالجنسية يجب ألا تنفصل.. فهي مرتبطة بحق انساني أكبر.. مرتبطة بحق من الحقوق الاساسية في الدستور.. كحق العمل.. وحق الأمن.. وحق الجنسية.. ان مشاكل الصحافيين العرب وهمومهم وقضاياهم تقريباً واحدة.. وعلينا السعي لحلها.

• وما مفهوم سيادتك للنقابة؟

ـ النقابة أصلاً تنظيم ديمقراطي يجمع أبناء المهنة الصحافية وينظم عملهم ويحدد واجباتهم ويوضح حقوقهم.. وبالتالي فهي كأي تنظيم نقابي من التنظيمات التي يعترف بها القانون.. وفي مصر نقابة الصحافيين هي أقدم نقابة بالعالم العربي.. وان كانت أول نقابة صحافية مصرية اعترف بها قانوناً كانت سنة ١٩٤١ بين (أصحاب الصحف والمحررين) لكن محاولات انشاء النقابة بدأت منذ سنة ١٨٩٩... ثم ظهرت محاولة سنة ١٩١٠ ومحاولة سنة ١٩٢٠ ومحاولة سنة ١٩٢٦ ومحاولة ١٩٣٦.. أي أن هناك ٥ محاولات لانشاء نقابة الصحافيين قبل أن تعترف الدولة بها سنة ١٩٤١.. فنحن لدينا تاريخ عريق للحركة النقابية.. بل انه لا يوجد كاتب وطني ليس له دور نقابي (فأمين الرافعي) سنة ١٩١٠ كان يدافع عن الوطن ويدافع أيضاً عن حرية الصحافة.. ولهذا فليست حرية الصحافة وليدة السبعينات لكنها موضوع مطروح منذ مائة عام.

• هل هناك فرق بين حرية الكاتب وحرية الصحافة؟

ـــ حرية الصحافة أشمل.. لأن معناها ليس حرية المحرر أو الكاتب لأن هذا جزء منها.. ان حرية الصحافة تعني حرية الجريدة في الصدور والتوزيع والتداول والبقاء بمعنى ألا تصادر أو تلغى.

• أي انها بالنهاية جزء من حرية الدولة؟

ـــ لا.. جزء من حرية المجتمع.. فهناك حرية الجريدة في أن تبقى وتصدر وتستمر وحرية الكاتب في التعبير عن رأيه.. وحرية القارىء في أن يصل اليه قدر كاف من الأفكار والأخبار تساعده على المشاركة في اتخاذ موقف وطني سليم.. بينما حرية الكاتب أو حرية الصحفيين جزء من هذه الحرية الشاملة.. فهي حرية الرجل الذي يكتب من حيث علاقته بصاحب الجريدة.. وعلاقته بالقارىء.. وبالسلطة.. والقوانين انها حرية المنتج وهذا هو الجزء البشري من حرية الصحافة.

• لو سألتك عن هؤلاء النقابيين السابقين لنقابة الصحافيين المصريين:

أحمد بهاء الدين: قوته الفكرية عظيمة ولديه نزاهة فكرية.. لكنه يخاف من الجماهير.

يوسف السباعي: رغم عيوبه فقد كنت أحبه جداً فقد كان طيب القلب.. وهذا مهم جداً في الشخصية النقابية.

عبد المنعم الصاوي: كان نشيطاً جداً.. ولديه قدرة ادارية هائلة وذا علاقات واسعة وأنا كنت من مؤيديه لكن اضطررت أن أعارضه حين صار وزيراً ووضع مشروع قانون الصحافة وكان فيه قيود شديدة.. فأنا أرى أن الدول يقاس تطورها وتحضرها بحرية صحافتها وديموقراطيتها.. ولهذا فلا نقبل أي قانون يحمل أي عيوب للصحافيين.. فكان لدينا سنة ١٩٥١ محمود عزمي رئيس اللجنة العالمية لحرية الصحافة في الأمم المتحدة.. فهل يمكن أن نأتي بعد ذلك ونتقهقر عن ما وصفه محمود عزمي.. ومن هنا كان موقفي من عبد المنعم الصاوي.

علي حمدي الجمال: كان انساناً على خلق.. وأنا أيدته في سنة ١٩٧١.. كان دمثاً.. واعتقد أيضاً أن الجانب الاخلاقي مهم.

• يبدو أن سيادتك مُصرّ على الأجزاء الجميلة فقط في الحديث عن النقابيين السابقين؟

ـــ مهمة الشخص دائماً هي الانصاف الايجابي والجميل، إلا إذا كان انساناً حقوداً.. أنا أرى أن فن الريادة.. وفن الزمالة هو معرفة الجزء الايجابي وتوظيفه.. وأيضاً معرفة السلبي والابتعاد عنه وعدم التأثر به.. ويمكن لهذا يندهش الكثيرون من أن أصدقائي من أقصى اليمين وأقصى اليسار أيضاً.. هذا لأني أساساً لا أضع ميمات وخانات ولا أتعامل مع الآخرين بهذا المنطق.

• كان أهم قرار نقابي استطعت تحقيقه للصحافيين بنقابة ١٩٧٠ هو عدم جواز نقلهم من عملهم إلى مجال آخر.. هذا ما كان ـــ فما الذي في أحلامك للغد؟

ـــ ممكن هذا القرار كان أهم قضية أتبناها في قانون سنة ٧٠ وكنت أسميها دائماً (القضية الملتهبة) لقد كان نقل الصحافيين من عملهم إلى عمل آخر شيئاً سهلاً.. وكان هناك أيضاً مكاسب استطعنا تطبيقها في قانون سنة ٧٠ منها:

١ ـــ الغاء الحبس الاحتياطي في جرائم الرأي.. ولا زالت معظم القوانين العربية تنص عليه.. ولعلنا نسعى لالغائه عربياً.

٢ ـــ حضور النقابة في كافة التحقيقات مع أعضائها.

٣ ـــ محاكمة الصحفي أمام محاكم عادية وليست استثنائية.

٤ ـــ وضع قواعد للتأديب الصحفي.. وهذه أوقفت الهجمات الشرسة على الصحافيين وهذا شيء نفخر به.

• وبالنسبة للمستقبل؟

ـــ المستقبل بهذا المقياس موقفنا أمامه ليس سهلاً لأسباب كثيرة: الأول للوضع المالي السيء وثانياً للخمول النقابي من حيث غياب النشاط الثقافي والفكري والصحفي.. وثالثاً لأن المبادأة أو المبادرة لم تعد في يد النقابة كما كانت في سنة ٧٠.. لقد أفلتت المبادأة من يد النقابة حيث هناك لجان خارجية تضع مشاريع للصحافة.. وهذه المشاريع مهما كانت درجة عظمتها فان أصحابها

لا يدرون شيئاً عن النقابة والصحافيين.. فالنقابي هو أدرى شخص بشعاب نقابته.. والأمل أن تعود للنقابة القدرة على المبادأة.. وفي ظني يجب ألا نحرم أنفسنا من فضيلة الحوار.. فالحوار الكفء والمتكافىء مع الدولة يستطيع توضيح موقفنا..

وأول ما نبدأ به هو تنفيذ ما وعدنا به وهو معهد الصحافيين لتدريب شباب الصحافة الجدد بدورات متخصصة في الشئون الاقتصادية والأفريقية والعربية.. الخ.. فيجب أن يكون للنقابة دور تدريبي وعاجل جداً.. أيضاً سنبدأ باعادة النشاط الثقافي من نادي السينما وكافة النشاطات الفنية والتشكيلية.. ونطرح حلاً لمشكلة الاسكان.. وهكذا سنبدأ من الواقع ثم نكون لجنة لمناقشة كافة المشاكل والعمل على حلها.

● وكتأمين لاتحاد الصحافيين العرب.. ما رأيك فيما يثار حول اشتغال الصحافيين المصريين في الصحافة العربية.. أو اشتغال الصحافيين عامة في صحف أقطار أخرى؟

ـــ أنا مع الاشتغال.. وأحبذ جداً اشتغال المصريين في الجرائد العربية واشتغال العرب في الجرائد المصرية.. وهذه أيضاً قضية مبدئية.. بل وأنادي بالغاء الرقابة على حظر تداول الجرائد العربية.. فهل تتصور أن الجرائد المصرية دخلت العراق لأول مرة سنة ١٩٧٢ عقب مؤتمر بغداد.. للأسف ان الخلافات السياسية للحكومات العربية أول هدف سهل لها يكون الغاء الجرائد، أول عقوبة هي منع تداول الجرائد، وهذا نوع من الخصام الطفولي.. لأن منع الصحف يجب أن يكون على مستوى عال جداً.

● يمكن لان الصحافة العربية لم تصل إلى درجة النضج الكافي فمعظمها موجهة.. وتنتمي إلى الحكومات وبالتالي ما أسهل منعها؟

ـــ هذا عيب موجود في الصحافة والنقابات.. فالاستقلالية ليست كاملة.. لكن بنفس الوقت لا يوجد خلاف سياسي إلا وتكون الجرائد هي عسكري الشطرنج المطاح به.... فالحكومة تتردد في تجميد الأموال لكن ما أسهل الغاء الجرائد ومنعها.. وهذا خطأ يجب تعديله في كافة القوانين العربية.. خاصة وانه لا

يمكن منع الأفكار والأخبار مع انتشار الترانزيستور.. اذن يجب على الحكومات العربية ان تعيد النظر في القيود وقانون المطبوعات وهذا ما أسميه اعادة النظر في وضع الصحافة بين المنح والمنع والقمع.

● رغم ان الفنان بداخلك يحركك من حيث الأسلوب والتعبير.. ولوحاتك التشكيلية إلا انك تحسب مع السياسيين دائماً؟

ـــ أنا لست سياسياً.. فأنا أحسب ظلماً مع السياسيين، أنا أقرب إلى الفكر السياسي مني إلى العمل السياسي.. أميل للكتابة السياسية لكن العمل السياسي يحتاج إلى شخصية أخرى مختلفة.. ليس لدي اخلاقيات الاشتغال بالسياسة ويمكن أحسب فكرياً مع السياسيين.. ان اهتمامي بالنظريات والمذاهب والناس يقربني أكثر إلى دائرة الفكر السياسي ويبعدني عن دائرة العمل السياسي اليومي والمباشر.. وهذا لضيقي بفكرة الطاعة أو الالزام أو النظام الحزبي الصارم أو الضيق ويمكن هذا هو الجزء الفني بداخلي بالاضافة إلى أنه يبدو في الأسلوب والانطباعات والتحليل والعلاقات الانسانية عامة.

● سؤال أخير.. ما هي ملامح الفكر السياسي لكامل زهيري؟

ـــ أنا محسوب مع اليسار.

ومع الناصريين؟

ـــ وقبل الناصريين.. أنا كنت أميل إلى الفكر الاشتراكي الديمقراطي اليساري.. الجناح اليساري لحزب العمال.. وترجمت (بيغان) مع الاهتمام بكاذكا.. فتقدر تقول أني أنتمي لليسار الوطني الديمقراطي.. أنا أومن بالاشتراكية وأعادي الدول الكبرى من ناحية الصدام مع الهيمنة.. مهتم بحقوق الانسان.. الاهتمام بالأقليات الدفاع عن حق العمل.. وبالنسبة للناصرية.. فأنا أعتبر أن عبد الناصر مهما قيل عن تجربته داخل مصر فهو الرجل الذي خرج بمصر من النهر إلى البحر.. وعندما تخرج مصر من النهر إلى البحر تصبح في قوتها، وحين تصبح ضعيفة تعود مرة أخرى إلى النهر وإلى منابع النيل وافريقيا، هذا درس تاريخي.. من أول الفراعنة إلى صلاح الدين إلى محمد علي إلى عبد الناصر نفس

التجربة الاتجاه للبحر (مدّ) والعودة إلى النهر (جزر).. ومن هنا دفاعي عن عروبة مصر.. فعروبة مصر ليست انتقاداً، وانما الأمن المصري يقتضي أن تخرج مصر من النهر إلى البحر، تخرج من دائرة الحصار.. هكذا كان عبد الناصر.. وهكذا أدرك دور مصر الحقيقي وقوتها.

نَدوَة صحفيَّة

أجرتها ونشرتها مجلة «الكفاح العربي» اللبنانية

في عددها رقم ٣١٨-١٠٠١

تاريخ ١٣-١٩/٨/١٩٨٤

مع:

محمد بعلبكي

نقيب الصحافة اللبنانية

فاضل سعيد عقل

نائب نقيب الصحافة اللبنانية

باسم السبع

أمين سر نقابة الصحافة اللبنانية

أدار الندوة: رفيق نصر الله

تصوير: عدنان برجي

عنوان الندوة

سلطة الصحافة
و
صحافة السلطة

● **الكفاح العربي: الصحافة اللبنانية، خط التماس الابدي مع حرية وطن منتظرة.. إلى متى ستظل مهددة بالاغتيال؟..**

● **النقيب محمد البعلبكي:** اسمح لي أولاً أن اعترض على وصفك للصحافة اللبنانية بانها خط التماس مع الحرية والديموقراطية، انا، شخصياً، أكره هذا التعبير، لان التماس هو أوهن أنواع العلاقة التي يمكن أن تقوم. فحين كان يقال «خط التماس بين الشرقية والغربية» كنت أشعر بالتقزز، لان في هذا التعبير ما يفيد بأن العلاقة بين الشرقية والغربية في العاصمة علاقة بالغة الوهن. وفيما يتعلق بالصحافة والحرية، لا أستطيع أن أتصور أن الصحافة هي خط التماس. كلا الصحافة اللبنانية بخاصة هي الحرية في صميمها، وهي في صميم الحرية، ولا مجال للتمييز بينها وبين الحرية، وذلك لاسباب عدة.

هذا الواقع، ليس قائماً بصورة عفوية، وإنما له أسباب تعود إلى تاريخ الصحافة اللبنانية ونضالها في سبيل الحرية، منذ أن تأسست الصحافة اللبنانية في منتصف القرن التاسع عشر، وحتى اليوم. واذا لم أكن مخطئاً، فإن أول دعوى أقيمت على صحافي لبناني كانت في العهد العثماني، أقامتها السلطة على صاحب «الجوائب» أحمد فارس الشدياق، وحوكم وحكم عليه. ومنذ ذلك التاريخ،

والصحافة اللبنانية في صراع لانتزاع الحرية، وقد تمكنت بفضل تضحياتها واستشهاد ابنائها بصورة متصلة من أن تنتزع الحرية انتزاعاً، فالحرية التي تمارسها الصحافة اللبنانية ليست منحة من أحد، ولا هي كسوة خلعها أي سلطان أو أي حكم، وانما هي حق اكتسبته الصحافة اللبنانية بتضحياتها المستمرة، وبدماء شهدائها. لذلك، يخطىء من يظن أن بامكانه، مهما كان له من القوة، أن يجتث الحرية من الصحافة اللبنانية.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال: «الى متى ستظل الصحافة اللبنانية مهددة بالاغتيال»، أقول: ستبقى الصحافة اللبنانية مهددة بالاغتيال إلى أن يصبح مفهوم الحرية لدى مجتمعنا بالمستوى الذي نبتغيه له من الناحية الحضارية، وما دامت الصحافة اللبنانية تمارس حرياتها، على أوسع نطاق ممكن، علينا ألا نستغرب إذا تعرضت هي ورجالها للاعتداء الذي يبلغ حد الاغتيال، فهذا أمر طبيعي. الصحافة التي لا تمارس الحرية أو التي تعيش في ظل أنظمة لا تؤمن بالحرية، هي وحدها التي لا تتعرض للاعتداء ولا يتعرض رجالها للاغتيال، أما الصحافة التي تؤمن بالحرية، وتمارس الحرية ممارسة فعلية، خصوصاً في مجتمعات لا بدّ لها من أن تخطو بعض الخطوات إلى الامام في مجال الرقي والحضارة، فستبقى مهددة بالاغتيال أو الاستشهاد وهذا شرف للصحافة اللبنانية وشرف لابنائها الذين لا يوفرون تضحية في سبيل التمسك بمبدأ الحرية، بلوغا للوضع الاجتماعي الافضل.

● **فاضل سعيد عقل:** اعتقد أن ما قاله النقيب يعبر تعبيراً كافياً ووافياً عن هذه الناحية النضالية في حياة الصحافة والصحافيين، ولدي خبرة في هذا الموضوع، باعتبار أن والدي كان أول من استشهد في سبيل حرية الصحافة والاستقلال الوطني في السادس من أيار (مايو) ١٩١٦.

ان تعرّض الصحافة اللبنانية للاغتيال، سواء أكان هذا الاغتيال مادياً أم أدبياً أم سياسياً أم روحياً، سيبقى ما دامت الصحافة تعاني من مرض كبت الحريات الذي يحاول بعض الانظمة وبعض الحكام فرضه عليها. الا ان الصحافة في العهد العثماني، وحتى في أشد أيام الحكم الانتدابي، وبعض الحقب الوطنية،

استطاعت أن تقاوم هذا المد من الاضطهاد، المتنوع والمتعدد، والذي أودى بحياة العديد من الصحافيين الذين استشهدوا في سبيل حرية الصحافة وحرية آرائهم. ان هذا يكفي ليعطينا صورة حقيقية عن مدى صمود الصحافة ومدى انتصارها على كل أشكال الارهاب الذي يمكن أن تتعرض له. فالصحافة اللبنانية لا يمكن أن تموت ما دام هنالك فكر، وما دام هنالك ايمان بالحرية. وهذه الحرية أصيلة في لبنان بخاصة، من دون سائر الاقطار، لان لبنان تمرن عليها وعلى ممارستها والتمتع بها في جميع الحقول، حتى منذ مئتي سنة يوم تفرد بانتخاب المجالس البلدية والوطنية، فأعطى بذلك مثلاً حياً على أن الحرية في لبنان أصالة، وعلى أن تمسك اللبنانيين بعامة والصحافيين بخاصة، بحريتهم، انما هو تمسك عريق لا يمكن أن يفضي في النهاية، إلا إلى انتصار الرأي والكلمة على كل أنواع الاضطهاد التي يمكن أن تتعرض لها الصحافة اللبنانية.

■ ■ الصحافة اللبنانية في خطر

● **باسم السبع:** ليس لي أن أضيف على ما قاله النقيب ونائبه رداً على هذا السؤال. غير أنني أتصور أن السؤال ينطلق من محاولة الاغتيال التي تعرض لها الزميل طلال سلمان أخيراً. فالصحافة اللبنانية ــ كما قال النقيب ــ ستبقى معرضة للاغتيال طالما أن هناك أعداء للحرية في هذا البلد، وستبقى معرضة للاستشهاد طالما ان هذا المحيط العربي سيبقى مليئاً بالديكتاتوريات، وطالما ستبقى في لبنان حالة من الميوعة السياسية، تفسح في المجال أمام كل عدو للقضية كي يشهر سيفه ويطلق رصاصه على الصحافة اللبنانية. ولعل ما تعرض له الزميل طلال سلمان أخيراً، دليل على أن الصحافة اللبنانية في خطر. ولذلك فهمت الصحافة هذا الجانب جيداً، وتبلغت الرسالة التي أرسلوها اليها عبر رصاصات «البومب اكشن» الاخيرة، وعرفت كيف تتعامل مع هذه الرصاصات، وكان لها موقف موحد من محاولة الاغتيال ومن كل المحاولات التي تستهدف ضرب الصحافة اللبنانية وضرب القضية الديمقراطية.

لقد عبرت الصحافة اللبنانية من جديد عن وحدتها وعن تماسكها وعن وقوفها صفا واحداً في وجه أعداء الحرية، وضد كل من يحاول أن يسيء إلى هذا المظهر

من مظاهر الديمقراطية في الوطن العربي. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن صحافة لبنان هي المظهر الوحيد من مظاهر الديمقراطية في المنطقة. إذا أردنا أن نفتش عن منافذ نور في كل هذه المنطقة، لا نجد غير الصحافة اللبنانية، هي وحدها تمثل شباك الضوء الوحيد الذي يشرع المعرفة لكل ابناء الشعب العربي.

■ ■ صحافة موحدة لوطن واحد

● **الكفاح العربي: ما هو الاطار الذي يجب أن تعمل الصحافة اللبنانية من خلاله، تجاه وطن موحد، خصوصاً في هذه المرحلة التي نشهد فيها خطوات نحو انفراج ولو نسبي؟**

● **بعلبكي:** هذا الاطار، هو الذي دأبت الصحافة اللبنانية على أن تعمل من ضمنه في مختلف الظروف، وفي شتى مراحل حياة لبنان. هذا الاطار ليس جديداً، فالصحافة اللبنانية كانت دائماً داعية وداعمة لوحدة الشعب اللبناني ووحدة الارض اللبنانية، حرصاً منها على هذا الكيان كنظام ضامن للحريات. اذ يكفي أن نتصور (وكما يقول الشاعر: وبضدها تتميز الأشياء) ان هذا البلد قد انهار نهائياً، أو زال إلى الابد، لنتساءل: ماذا ستكون حال الحرية؟.. وماذا ستكون بالتالي حال الصحافة اللبنانية؟.

ان الصحافة اللبنانية اذ تعمل دائماً، وباستمرار، وبوحي من واجبها، على دعم الوحدة الوطنية ووحدة الدولة اللبنانية، انما تعمل من أجل ذاتها، كما تعمل من أجل لبنان الذي نعتبر استمراره ضماناً لاستمرارها واستمرار تمتعها بحريتها. انه واجب ورسالة، لذلك نرى الصحافة اللبنانية اليوم مجمعة على دعم كل خطوة تبذل، ومن أي جهة أتت هذه الخطوة، من أجل استعادة وحدة اللبنانيين ووحدة الارض اللبنانية واستعادة السيادة والاستقلال الكامل، خصوصاً في هذا الظرف المصيري الذي يواجهه لبنان من جراء الخطر الصهيوني الذي لا أقول انه أصبح يهدد لبنان، بل أقول انه بات في عقر الدار اللبنانية، وان احتلاله ليس لجزء من أراضي لبنان، وانما هو لكل الاراضي اللبنانية، عبر هذا الجزء المحتل. انه ــ كما قلت ــ واجب ورسالة، استمرت الصحافة في تأديتهما بكل صدق واخلاص، وسوف تستمر ما دام هنالك ما يهدد هذه الوحدة.

■ ■ الثوابت العشر

● **عقل:** أود أن أتكلم عن الاعلام بعامة، وعن الصحافة ــ التي هي ركن أساسي ــ بخاصة، كما أريد أن أتكلم بصورة مبدئية، دون أن أدخل في التفاصيل.

حتى يستطيع الاعلام أن يضطلع بنجاح بمهمة المساهمة في تحقيق الوحدة الوطنية وانقاذ الوطن، ينبغي أن يلتزم بثوابت عشرةٍ، هي:

أولاً: أن يكون اعلاماً صحافياً شرعياً. بمعنى أن يكون قانونياً مرخصاً له، محققاً لاغراض الشعب، متجاوباً مع المصلحة الوطنية العليا، مع بقائه على تنوعه الخير، لانه متى قامت الدولة اللبنانية بمباركة جميع الفرقاء، لا يعود ثمة مجال للعمل الخارج عن القانون، أو العامل على هامشه.

ثانياً: أن يكون الاعلام مثقفاً، مستعداً للحوار وللمضي في جدلية الوفاق، مدركاً آراء الغير، مطلعاً على كل المطالب.

ثالثاً: أن يكون قوياً، له القدرة على الاستيعاب والمصارحة بشجاعة، وبلا تردد.

رابعاً: أن يكون منفتحاً، له اطلالات على كل التيارات والعقائد والمعتقدات، مرفقة بتفهم ايجابي صادق لها.

خامساً: أن يكون واعياً، يتسم بالاعتدال والابتعاد عن التحريف، وان يكون شعاره الحضارة والتثقيف.

سادساً: أن يكون وطنياً، أي لكل الوطن ولكل اللبنانيين، فيؤنسهم بالحقيقة ويزودهم بالوقائع.

سابعاً: أي يكون توجيهياً، غير مقتصر على الخبر ولكن بلا تعنت أو تزمت أو فئوية أو انعزالية.

ثامناً: أن يكون حراً لا مفروضاً، لان الحرية شرط لازم لنجاح أي حوار وطني.

تاسعاً: أن يكون مسالماً، لا مدفعياً.

عاشراً: أن يكون مؤهلاً للتحليل والنفاذ إلى الاعماق وتناول الابعاد واجراء المقارنة للوصول إلى الحقيقة.

■ ■ لا صحافة دون ديمقراطية

● **باسم السبع:** أتصور أن الاطار الذي يجب أن تعمل الصحافة اللبنانية من خلاله في هذه الظروف الراهنة هو اطار الديمقراطية قبل أي شيء آخر، فلا صحافة لبنانية دون ديمقراطية. ليعطوا الصحافة حقها في أن تقول وفي أن تعبر عن كل وجهات نظر الرأي العام اللبناني، وعندها يمكن للصحافة اللبنانية أن تلعب دوراً ايجابياً في عملية التوحيد والتحرير. فالمطلوب أن يرفعوا عن الصحافة اللبنانية كل القيود التي تحد من حركتها.. كل القيود القانونية.. كل قيود الترهيب التي فرضوها على الصحافة طوال عشر سنوات.. ليرفعوا عنها حملات التشهير والترهيب التي تعرضت لها منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن. هناك قوانين كثيرة تحد من حرية الصحافة اللبنانية، وضعوها ككواتم صوت كي لا تمارس الصحافة اللبنانية دورها، واتهموا الصحافة بأنها وراء الحرب اللبنانية، واتهموها بالتحريض، وبأنها تمارس الابتذال بالكلمة.. هذه تهم باطلة نسمعها منذ عام ١٩٧٤. واعتقد أن ما ورد في كلام النقيب ونائب النقيب يعبر بدقة عن رغبة الصحافة اللبنانية في أن تمارس دورها الوطني، وأن تضطلع بمسؤولياتها في هذه الظروف المصيرية. ولكن يفترض في السلطات المعنية أن تعطي الصحافة هامشاً واسعاً من الحرية كي تستطيع أن تعكس كل وجهات النظر، وأن يعبّر عن مختلف التيارات، مهما كانت حدة التعبير، فالحوار بالكلمة يبقى أفضل من الحوار بالمدفع، ولا سبيل للوصول إلى توحيد البلد وتحريره إذا لم تكن الصحافة اللبنانية حرة وقادرة على أن تمارس دورها بالشكل الصحيح، ولنا في ذلك أمثلة كثيرة، لقد لعبت صحافة لبنان دورها على مستوى المنطقة، فكانت سنداً كبيراً لكل حركات التحرر، ولكل المظلومين في أوطانهم، وكان لها دور واسع في دعم التوجهات الوطنية ضد كل أشكال الهيمنة التي سادت منذ الاربعينات حتى الآن. فالديمقراطية تبقى الحل

الوحيد، ومن دونها لا يمكن لصحافة لبنان أن تمارس أي دور ايجابي على صعيد تحرير البلد.

■ ■ الحرية تطلب.. أم تنتزع؟

● **الكفاح العربي: الصحافة تطالب الدولة بالحرية، فيما الدولة تسعى لكبت هذه الحرية واسكات كل من يعارض سياستها ونهجها. فلماذا تطلبون الحرية، ولا تحاولون انتزاعها واستعادتها؟.. واستطراداً: ما هو دور نقابة الصحافة في الحفاظ على حرية الصحافة... وماذا فعلت لمواجهة المراسيم والقوانين التي تحد من هذه الحرية؟**

● **بعلبكي:** كنت أود أن أتطرق إلى هذه النقطة قبل طرح السؤال، وأريد أولاً أن أتبنى كل ما قاله الزميلان فاضل سعيد عقل وباسم السبع، وأضيف: ان الاطار الذي تعمل من ضمنه الصحافة اللبنانية، أو المفترض أن تعمل من ضمنه، لدعم الوحدة الوطنية ونصرة كل شأن وطني، هو اطار الديمقراطية. وضمن هذا الاطار، لا بد من احترام الرأي الآخر وحق الآخرين في ابداء الرأي، مهما كان هذا الرأي، لكي يمكن نتيجة لذلك التوصل إلى الحقيقة والموقف الموحّد المنشود.. وكل ذلك من خلال ما نسميه دائماً الكلمة الطيبة. وفي هذه المناسبة أردد القول الالهي الوارد في القرآن الكريم: «ألم تر كيف ضرب الله مثلاً: كلمة طيبة كشجرة طيبة، أصلها ثابت، وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين باذن ربها، ويضرب الله الامثال للناس لعلهم يتذكرون. ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار»..

اذن، الكلمة الطيبة هي التي ينبغي أن تكون معتمدة في ابداء الرأي وفي مناقشة الرأي الاخر. واعتقد أن الصحافة بعامة، اعتمدت هذه الكلمة الطيبة في جميع مراحل نضالها من أجل تحقيق المطالب المحقة.

طبعاً، لا بد من الحفاظ على الحرية، واعتقد أن الصحافة اللبنانية اليوم تمارس هذه الحرية بالفعل، وإلى أبعد حد مستطاع، ولذلك فهي معرضة للاغتيال، للاستشهاد.. هذا أمر طبيعي ما دام هناك أعداء للحرية. ولكن، واقعياً، ممارسة

الحرية قائمة بالفعل.. اعتمدنا ــ شأننا في كل مرحلة دقيقة يمر بها هذا البلد ــ الرقابة الذاتية، ولم نرتض يوماً بالرقابة الحكومية منذ أن كانت هناك رقابة حكومية.. في أيام الانتداب، وفي مطلع عهد الاستقلال، لم نرتض الرقابة، وكان للصحافة دائماً نضالها المستمرّ للتخلص من الرقابة الحكومية المسبقة على الصحف، خصوصاً عندما تمارس هذه الرقابة في ظروف لا تستدعي فرضها.. في كل الدول هناك رقابة مسبقة على الصحف، في حالات استثنائية جداً.. كحالات الحرب، أو تعرض المصير القومي للخطر. في الحرب العالمية الثانية مورست الرقابة على الصحافة في بريطانيا، وهي من الدول الديمقراطية، وكانت الصحافة تتقبل هذه الرقابة ادراكاً منها بأن المصلحة الوطنية العليا تقتضي ذلك... أما في غير حالات الطوارىء، أو عندما لا يكون الوطن مهدداً بالزوال، فليست هنالك حاجة لرقابة مسبقة على الصحف، لان مثل هذه الرقابة تعتبر نوعاً من الديكتاتورية، يأباها أي شعب يتمسك بالديمقراطية.

نحن نمارس الرقابة الذاتية، ويشرفني أن جميع المسؤولين، وجميع المواطنين، يشعرون بتقدير كبير لمستوى ممارسة هذه الرقابة الذاتية، ونتمنى لو أن كل العاملين في الحقل السياسي، سواء أكانوا في الحكم أم خارجه، يقتدون بما تلزم به الصحافة نفسها من رقابة ذاتية، فيراقبون ذواتهم وألسنتهم وتصرفاتهم كما تراقب الصحافة ذاتها، اذن لوفرنا على البلد متاعب كثيرة.

فيما يتعلق بدور الصحافة للتخلص من كل قيد قانوني يمكن أن يعطل حريتها، فان مواقف نقابة الصحافة معروفة، ولا حاجة للتذكير بها. ان آخر ما صدر من تشريعات في هذا الشأن، كان المرسوم الاشتراعي الرقم واحد الذي صدر في أول عام ١٩٧٧، بعد أن استقر الامن في البلاد، في مطلع عهد الرئيس السابق الياس سركيس، وحكومة الرئيس سليم الحص. وقد أعاد الذين أصدروا هذا المرسوم أسباب اصداره إلى أوضاع وصفوها بأنها اضطرارية، على سبيل الاعتذار لانهم أصدروا مثل هذا المرسوم. وقد سبق أن طبق هذا المرسوم، وآثرت الصحافة أن تكون ايجابية لكي تعطي الدليل على أن ما أشيع وروج من أنها هي المتسببة في محنة لبنان، كان تجنياً عليها. وقد ثبت بالدليل القاطع، ورغم تطبيق

هذا المرسوم الاشتراعي، أن فرض الرقابة المسبقة على الصحف، فعلياً، لم يؤد إلى إنهاء الازمة، بل انها استفحلت كثيراً، وعاد الانفجار على أشده، وأيقن الناس والحكم أن الصحافة اللبنانية ليست المسبِّبة، وليست وراء كل ما يحدث، وان هنالك أسباباً بعيدة وقريبة، الصحافة أبعد المؤسسات عنها، فكان أن توقفت السلطة عن تطبيق المرسوم الرقم واحد، إلى أن أعيد العمل به منذ فترة، في أيلول (سبتمبر) الماضي، ابان اندلاع حرب الجبل. وكان لنقابة الصحافة موقف واضح هو موقف الاعتراض المستمر، رغم أنها آثرت ــ مرة أخرى ــ أن تكون إيجابية، لكي تعطي الدليل على أنها لن تكون العقبة أمام أي خطوة نحو استقرار الاوضاع. وقد تبين مرة ثانية أن تطبيق الرقابة المسبقة على الصحف ليس السبيل لانهاء الازمة، لان الازمة انفجرت من جديد، وكانت التجربة عبرة للمعتبرين.

واليوم هناك تقدير من جميع الجهات للصحافة.. لم نكتف بتسجيل الموقف الرافض، من الناحية المبدئية، بل سعينا في كل مقابلة لنا، مع أي من المسؤولين، من أعلى درجات القمة حتى ادناها، لكي نثير هذا الموضوع. وتمّ التفاهم مع رئاسة الجمهورية حول ضرورة وضع مشروع جديد للصحافة اللبنانية يليق بها وبلبنان الجديد.

لقد عمدت نقابة الصحافة إلى عقد اجتماعات متواصلة، وبالتنسيق مع مستشاريها القانونيين، حتى توصلت إلى وضع صيغة نهائية لمشروع قانون جديد للصحافة اللبنانية، رفعناه إلى رئيسي الجمهورية والحكومة، وإلى وزير الاعلام، طالبين أن ينتهزوا أول فرصة ممكنة في مجلس الوزراء لطرحه ومناقشته واقراره، بالتنسيق مع نقابة الصحافة اللبنانية، فأبدى الجميع استعدادهم الحسن.

هذا المشروع له عدة ميزات أهمها:

أولاً: ليس فيه أي نص يشير إلى أي نوع من أنواع الرقابة.

ثانياً: ليس فيه أي نص يشير إلى أي نوع من أنواع الرقابة على مداخيل الصحف.

ثالثاً: يلغي المشروع كل نص في المرسوم الرقم ١٠٤ الصادر في آخر حزيران

(يونيو) ١٩٧٧ لجهة الغاء ترخيص الصحيفة، وهي نصوص لا يمكن أن ترتضيها الصحافة اللبنانية. فضلاً عن أن هذا المشروع يتعلق بالصحافة اللبنانية، دون سواها من المطبوعات، فقانون المطبوعات الحالي الصادر عام ١٩٦٢ يشمل سائر أنواع المطبوعات، بما فيها الصحافة... يشمل دور النشر والمطابع والتوزيع، ومشروعنا مقتصر على الصحافة فقط، بمعزل عن سائر أنواع المطبوعات..

كما أحب أن أشير إلى أن هذا المشروع يحصر حالات التعطيل في أضيق نطاق ممكن، وهي حالات نطلب نحن أن يحكم فيها على البعض إذا حصلت مخالفة للقانون، كاصدار صحيفة بلا ترخيص، أو اصدار صحيفة موروثة دون انجاز معاملاتها القانونية. أما في الحالات الاساسية التي تمس الشأن الوطني، فقد أبقينا على النص المتعلق بالتعطيل القضائي، وليس التعطيل الاداري، أي التعطيل بحكم من محكمة المطبوعات. وهذه الحالات تنص عليها احدى مواد القانون، ومنها: اثارة النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولة تفتيت وحدة البلاد ووحدة الشعب اللبناني، وتعريض سلامة الوطن وعلاقاته الخارجية للخطر. كذلك، يتضمن مشروعنا نصوصاً لضبط وتنظيم أعمال اتحاد الصحافة اللبنانية ولجنة الجدول النقابي للصحافيين اللبنانيين. ومعلوم أن القانون لحظ وحدة الجسم الصحافي، على الرغم من قيام نقابتين: نقابة الصحافة ونقابة المحررين. القانون الحالي ينص على تشكيل «اتحاد الصحافة اللبنانية»، ويلحظ تشكيل المجلس الاعلى لاتحاد الصحافة اللبنانية من أعضاء مكتبي نقابتي الصحافة والمحررين، يترأسه نقيب الصحافة، ويتولى فيه نقيب المحررين منصب نائب الرئيس، وكل المستندات النقابية تصدر عن اتحاد الصحافة اللبنانية. وهذا أمر أحب أن انتهز هذه الفرصة لكي يكون معروفاً لدى الزملاء والمواطنين: ان كل المستندات النقابية تصدر عن اتحاد الصحافة اللبنانية، وخصوصاً البطاقات الصحفية وسائر الشارات الاخرى.

■ ■ مسيرة الالف ميل قاربت النهاية

● **عقل:** أريد أن أوضح بكلمة صغيرة أن الصحافة اللبنانية لم تطلب أبداً

من الدولة، في أي يوم من الايام، أن تمنحها الحرية، لانها تعتبر أن الحرية هي من انجازها الخاص. اشترتها بدمائها كما اشترى الشعب اللبناني نظامه الديمقراطي بتضحياته. ولقد ناضل رجال الصحافة في لبنان نضالاً مريراً منذ زهاء سبعين سنة حتى وصلوا إلى هذه النتيجة وحققوا هذه المنجزات.. مروا بظروف عصيبة.. لجأوا أحياناً إلى اضرابات وتنظيم مسيرات الاحتجاج، وحتى إلى مقاطعة السلطات، وخاضوا معارك عنيفة ودخلوا السجون وتعرضوا للضرب والاعتداء في الاربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات، ثم إلى الاغتيال، ومع ذلك واصلت الصحافة مسيرة الالف ميل التي اعتقد اننا نشارف على نهايتها. وقد حققت الصحافة بفضل جهادها الكثير من مطالبها، واكتسبت امتيازات عديدة، من أهمها وقف الرقابة الرسمية، ووضع قوانين جديدة للصحافة، والغاء التعطيل الاداري، والغاء التوقيف الاحتياطي للصحافيين، ووضع ميثاق شرف للمهنة، وانشاء صندوق الضمان الصحي والتقاعد للصحافيين المسجلين، فضلاً عن بعض الامتيازات المادية لرجال الصحافة، كخفض أسعار تذاكر السفر ورسوم الهاتف وسواها، وكذلك توسيع مدى ممارسة الحرية بالنسبة للصحافة اللبنانية.

هذه وغيرها من المكتسبات، يعود الفضل فيها إلى عناد رجال الصحافة في مقاومة الطغيان، وفي تشبثهم وتمسكهم بحريتهم.

● **محمد بعلبكي:** اضافة إلى ما قاله الاستاذ عقل، ان معظم زملائنا الذين يمارسون الصحافة اليوم، ويتمتعون بالحريات الصحفية، لا يتذكرون الآلام التي عاناها الجيل السابق والجيل الاسبق في سبيل الوصول إلى هذا الوضع الجديد. أكثر من هم اليوم على قيد الحياة، من الجيل السابق، دخلوا السجون في سبيل تحقيق هذه المطالب.. ان الغاء التعطيل الاداري والغاء التوقيف الاحتياطي وحصر حق مقاضاة الصحافيين بمحكمة المطبوعات المدنية دون غيرها من المحاكم، سواء أكانت العسكرية أم سواها، تطلب جهاداً متصلاً وتضحيات وسجوناً وآلاماً وشهداء. وآخر هؤلاء، شهيدنا النقيب الراحل المرحوم رياض طه، وحتى حادثة الاستاذ طلال سلمان، لا بد من أن تندرج في سياق هذا النضال المتصل من جانب الصحافة، لانتزاع حرياتها وحقوقها، وللحفاظ على هذه

الحريات. الامر أصيل في حياة الصحافة اللبنانية، وليس شأناً طارئاً أو كما قلت في بداية حديثي.. ليس منحة أو خلعة من حكم وسلطان.. ومن هنا علينا أن نمارس حريتنا بمسؤولية.

■ ■ الصحافة اللبنانية مهددة بالاندثار

● **السبع:** اضافة إلى المعاناة القانونية التي عرض لها النقيب، بالنسبة للمرسوم الاشتراعي الرقم واحد أو المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ أو المرسوم الاخير الرقم ١٢١، أتصور أن هناك معاناة أخرى تعيشها الصحافة اللبنانية اليوم، وهي معاناة سياسية. هناك مشكلة سياسية بين الصحافة وبين السلطة. كيف تنظر السلطة اللبنانية وكل السلطات في المنطقة إلى الصحافة اللبنانية؟.. انها تنظر نظرة الخوف والخشية.. الخوف من الديمقراطية، فصدور الحاكمين، على اختلاف ألوانهم واتجاهاتهم، تضيق ــ على ما يبدو ــ بالكلمة، ولا تستطيع أن تتحمل رأياً واضحاً وصريحاً. ولان الوضع كذلك، منذ عشر سنوات حتى الآن، تتجه الصحافة اللبنانية إلى الاندثار ــ إذا صح التعبير ــ فقد توقفت صحف كثيرة في البلد بنتيجة الحرب الاهلية، ولم نر من يرفع صوته داعياً إلى انقاذ هذه الصحف. رحلت صحف كثيرة عن البلد.. رحلت لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات قانونية، وتعرضت مؤسسات صحفية لعمليات نسف وضرب، وتعرض الكثير من الزملاء لمحاولات اغتيال.. وحدها الصحافة اللبنانية كانت تقف في وجه هذه الحملات، لانها هي واجهة الديمقراطية في البلد، وهي التي تضطلع بمسؤولية حماية الحريات ازاء المتضررين من الحرية. المهم الآن أن تفهم السلطات طبيعة الدور الذي يجب أن تضطلع به الصحافة اللبنانية في المرحلة الراهنة، وأن تحدد هذه السلطات طبيعة العلاقة بينها وبين الصحافة «وهي ممزقة ومشتتة الآن». لقد وزعونا على سلطات، وعلى هيئات عدة، لا نعرف مع من نتصل، ولا نعرف من هي الجهة المسؤولة عن أوضاع الصحافة في البلد، وأوضاع الاعلام بعامة.. تارة يقولون لنا وزارة الاعلام، وتارة يقولون الامن العام، وتارة قيادة الجيش، وتارة القيادات السياسية.. لقد شتتوا الصحافة، ولكن الصحافة استطاعت أن تبقى

موحدة، وأن تحافظ على هامش ولو صغير من حقها في التعبير وفي الادلاء بارائها، وفي أن تكون المرآة التي تعكس توجهات الرأي العام.

■ ■ علاقة الصحافة بالسلطة

● الكفاح العربي: هذا يقودنا إلى السؤال: كيف ينظم المشروع الجديد لنقابة الصحافة علاقة الصحافة مع السلطة؟

● **بعلبكي:** الكلام عن العلاقة بين السلطة والصحافة يجب أن ينطلق من النصوص القانونية، الوضع الذي أشار له الاستاذ السبع ناشيء عن تداخل النصوص الراهنة التي وزعت هذه العلاقة على جهات متعددة. اليوم، قانوناً، بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم واحد، لمدير الامن العام سلطة على الصحافة. له الحق ــ دون تكليف من مجلس الوزراء ــ في أن يأتي إلى أي صحيفة، ويقول: أريد مراقبة كل مواد المطبوعة قبل نشرها. هذا القانون، لا ينفّذ الآن، لان الصحافة رفضته، وأعلنت أنها ملتزمة بالرقابة الذاتية... والسلطة حتى الآن ــ وهو موقف نهائي حسب اعتقادي ــ ليست في وراد العودة إلى تطبيق المرسوم الرقم واحد، لكن هذا النص ما زال قائماً، ولا يجوز أن يستمرّ، لان مجرد استمراره، يمكن أن يشكل نوعاً من أنواع السيف المصلت على الصحافة. هناك علاقة مع وزارة الاعلام فيما يتعلق بالمعاملات القانونية أو الاعلانات الرسمية أو البيانات. هناك علاقة بين الصحافة والجيش، لانه في فترة من الفترات، أعطي الجيش صلاحية أن يراقب، أو أن يكون له اشراف على المنشورات التي تصدر. ونحن قمنا باستصدار تصريح رسمي من المدعي العام العسكري بأن هذا الاشراف لا يشمل الصحافة، لان لها قوانينها المستقلة. ثم هناك علاقة مع القضاء، ان عبر الدعاوى أو ما شابه؟.. المرجع هو القضاء..

هذا كله ناشيء عن النصوص القانونية التي تنظم علاقة الصحافة بالاطراف المعنية. في القانون الجديد، حصرنا علاقة الصحافة مع السلطة بوزارة الاعلام من جهة المعاملات القانونية، ومع القضاء لجهة تعديل العقوبات، والحد من السلطة التي كانت النصوص التشريعية السابقة تمنحها للقضاء، خصوصاً ما يتعلق بالغاء

التراخيص وصلاحية التعطيل.. النصوص الجديدة ألغت كل شيء..

● **عقل:** اعتقد أن أصل الخلل في العلاقة بين الصحافة والدولة يعود إلى الخلل في القوانين الموضوعة. بمعنى أن الدولة عندما تضع قوانين أو تستصدر مراسيم اشتراعية تتعلق بالصحافة، كانت تنص على الواجبات دون الحقوق، فجاء مشروع القانون الذي وضعته النقابة وألغى هذا الخلل، وأوجد توازناً بين الواجبات والحقوق، وبذلك استوت العلاقة بين السلطة والصحافة على علاقات يمكن أن توصف بأنها طبيعية.

● **بعلبكي:** لعلي لا أكشف سراً إذا قلت أن موضوع الرقابة الذاتية وقرار مجلس الوزراء تأليف لجنة برئاسة وزير الاعلام وعضوية نقيبي الصحافة والمحررين، لم يتم عفواً، وإنما تم بعد تشاور في هذا الامر كان من جرائه التوصل إلى هذه الصيغة. ولو راجعنا قرار مجلس الوزراء لرأيناه بالغ الدقة في تحديد مهمات هذه اللجنة، وهي «ملاحظة تنفيذ الرقابة الذاتية». واعتقد بكل صدق أنه من واجب نقيبي الصحافة والمحررين أن يلاحظا كيف تمارس الصحف الرقابة الذاتية.

هذا الامر لم يفرض فرضاً، وإنما تم بعد تشاور وحصل ضمن النطاق المنطقي المعقول، ويشرّف الصحافة.

■ ■ من عهد سركيس إلى عهد الجميل

● الكفاح العربي: كلما اشتد ساعد الدولة، تستأسد أول ما تستأسد على الصحافة. تجربة ١٩٧٧، ثم تجربة ١٩٨٢، تؤكدان أنه بمجرد أن تشعر الدولة بالدماء تسري في شرايينها، تصدر قوانينها لتصادر حرية الكلمة.. الرئيس سركيس جمع كل الرؤساء العرب لمصادرة حرية الصحافة والعهد الحالي مارس الاتجاه نفسه.. الدولة الآن تستعيد بعض عافيتها، ونحن نتوجس.. فما هو موقف الصحافة؟

● **بعلبكي:** لنكن واقعيّين، الشيء الذي يتعلق بمؤتمر الرياض، صحيح أن أول مرسوم اشتراعي صدر في عهد الرئيس سركيس بعد أن أخذت حكومة

الرئيس سليم الحص صلاحية اصدار مراسيم اشتراعية، كان المرسوم الاشتراعي الاول يتضمن فرض الرقابة على الصحافة. حول هذه المرحلة، سبق وقلت إن الذين أصدروا هذه المراسيم كانوا يعيدون ذلك إلى «أسباب اضطرارية»، حتى لا أستعمل كلمة «ضغوط». تلك مرحلة انقضت، ومنذ مجيء العهد الجديد للرئيس الجميل، إلى معركة الجبل، لم تمارس أي رقابة، ولم يكن هناك ميل...

• الكفاح العربي: ولكن مع نزول الجيش بموجب المرسوم الرقم ١٠، فرضت الرقابة على الصحافة..

• **بعلبكي:** الرقابة لم تمارس في مطلع عهد الرئيس الجميل.. لم تمارس الرقابة إلا عند بداية معركة الجبل.

• **السبع:** مع بداية المعركة الاولى في الجبل، وليس الاخيرة..

• **بعلبكي:** نعم. استمرت هذه الرقابة إلى ٦ شباط (فبراير)، إلى أن حدثت المتغيرات الجديدة.

الآن، تعود الدولة، ولكنني لا أعتقد أنها في وارد فرض الرقابة. ولو أرادت أن تفرضها فعلاً، لكان مجلس الوزراء اتخذ قراراً بذلك، ولكان القرار سياسياً. المرسوم الرقم واحد موجود من الناحية النظرية، ويستطيع مدير الامن العام تنفيذه، لكن العودة إلى تطبيق هذا المرسوم تحتاج إلى قرار سياسي، لانه مجمد بقرار سياسي. ولا أعتقد أن مجلس الوزراء في وارد اتخاذ مثل هذا القرار.

• الكفاح العربي: مجلس الوزراء الحالي..

• **بعلبكي:** أنا لا أميز في الحكم.. اليوم هناك صيغة متبعة: الحكم والحكومة. أنا لا أميز بين شخص رئيس جمهورية وبين رئيس الحكومة لان مجلس الوزراء اليوم هو برئاسة رئيس الجمهورية. هناك حكم وطني.. حكم لبناني. وهذا الحكم اما أنه مستمر، والكل متكافلون متضامنون فيه، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية وإلى جانبه رئيس الحكومة، وأما عكس ذلك، فينفرط كل شيء.. فيما يتعلق بالصحافة، لم يلجأ مجلس الوزراء إلى تطبيق المرسوم الاشتراعي الرقم واحد عندما قرر الشروع في تنفيذ الخطة الامنية، وانما اكتفى بتشكيل لجنة من

وزير الاعلام وعضوية نقيبي الصحافة والمحررين، وبتوجيه نداء إلى الصحافة ووسائل الاعلام كافة، لممارسة الرقابة الذاتية. على العكس، هنالك تعبير عن الرغبة في التعاون الايجابي، ونحن ايجابيون ما دامت السلطة إيجابية معنا. وعندما تصبح السلطة سلبية، لكل حادث حديث.

• **السبع:** هذا الكلام صحيح. ولكن، إذا أردنا أن نحاسب حسب النيات، أعتقد أن هناك مشكلة كبيرة.. الرقابة لم تمارس أخيراً، لكننا نعرف أن لدى السلطات اتجاهاً لممارسة هذه الرقابة. قد تكون التطورات السياسية الجديدة في البلد هي التي حالت دون ممارسة الرقابة.

• **بعلبكي:** نحن لنا النتائج.

• **السبع:** إذا استعرضنا العمليات الارهابية الاخيرة التي تعرضت لها الصحافة اللبنانية أخيراً، بدءاً باطلاق قذيفة على دار التعاونية الصحفية، وانتهاءً بمحاولة اغتيال طلال سلمان، لصحّ لنا أن نقول أنها رقابة من نوع آخر تفرض على الصحافة اللبنانية.

• **بعلبكي:** لا استطيع أن أقول و«أضع في ذمتي» أنه عمل من جانب السلطة..

• **السبع:** الوضع السياسي العام في البلد يحاول أن يفرض رقابة على الصحافة اللبنانية، وهذه مسألة يجب مواجهتها.

• **بعلبكي:** أنا معك بشأن الوضع السياسي العام. نعم، لا تزال هناك اتجاهات كثيرة تحاول أن تفرض نوعاً من الرقابة على الصحافة، والدليل على ذلك الاحداث التي جرت.. من محاولة نسف «السفير» أو «النهار» أو محاولة اغتيال الزميل الاستاذ طلال سلمان.. انه الجو السياسي، ولكننا لا نستطيع اطلاقاً أن نتهم جهة معينة، وبالتحديد السلطة.

• الكفاح العربي: ولكن، وعبر قراءة للخط البياني لكل ما جرى، نجد أن الحكومة الكرامية اليوم، بكل تياراتها داخل الحكم، قد لجمت الكثيرين. ولكن، لو استمرت الحكومة الوزّانية، أو أي حكومة وزانية

أخرى، هل كانت السلطة تراجعت عن مواقفها؟

● **بعلبكي:** لا.. لكننا بالمرصاد. نحن نعتمد الكلمة الطيبة، وننطلق من حسن النية إلا اننا بالمرصاد.

مصلحة البلد لا تسمح لنا بأن نعود إلى الماضي ونقول: لو كان كذلك، ماذا كان جرى.. لنا أن نأخذ الاتجاه والموقف الحالي، ليس فيما يتعلق بالصحافة، وانما بالموقف العام ككل.. بالخط السياسي العام. إذا كان اتجاهاً أقرب إلى السلامة، فمن واجبنا أن نكون إيجابيين. أما إذا بدر ما يفيد أو ما يدل على موقف سلبي، فنحن بالمرصاد.

● **عقل:** من الواجب أن نحدد علاقتنا مع الدولة، إما بالايجابية أو السلبية، قدمنا هذا المشروع، فإذا قبل، كان دليلاً على حسن النية التي يفتقدها البعض، وإذا رفض أيضاً، كان الدليل على أن الحكم لا يريد للصحافة أن تكون حرة.

● **بعلبكي:** أنا أعتقد أن الحكم الحالي (أي مجلس الوزراء) كان ذكياً، بل بالغ الحكمة، إذ لم يقرن تنفيذ الخطة الامنية التي يقوم بها الجيش اللبناني، بفرض الرقابة المسبقة، لأنه لو عمد إلى ذلك لألقى على هذه الخطة الامنية ظلاً من القمع البوليسي..

■ ■ الصحافة اللبنانية ومسألة التحرير

● الكفاح العربي: ننتقل إلى قضية ملحة تتعلق بتحرير الجنوب.. أين موقع الصحافة اللبنانية من هذه القضية؟

● **بعلبكي:** هذا سؤال لا يطرح، لان الصحافة اللبنانية، بحكم كونها لبنانية، نذرت نفسها للحرية وللاستقلال، لا يمكن للصحافة إلا أن تكون حاملة لواء الدعوة إلى الخلاص والتحرير والاستقلال الكامل.

● الكفاح العربي: لكن هنالك مواقف نسبية ازاء هذه القضية.

● **بعلبكي:** ان موقف الصحافة اللبنانية، بمختلف فئاتها واتجاهاتها، موقف حاسم، ولعل هذا ما يفسر لجوء المحتل إلى تدابير تعسفية.

● الكفاح العربي: لكن التدابير لا تشمل كل الصحف...

● **بعلبكي:** ربما لا تزال تشمل البعض، ولكن هذا ليس قاعدة. نحن نتوقع أن يقوم الاحتلال بأعمال على صعيد أكبر، لانه احتلال. ولقد برهنت عملية مصادرة اعداد الصحافة اللبنانية المرسلة إلى الجنوب على أن ما يدّعيه العدو من مظاهر ديمقراطية، هو ادعاء فارغ تماماً. نحن نريد الخلاص من الاحتلال ككل، للتخلص من ذيوله.

● **السبع:** عفواً حضرة النقيب.. اعتقد أن هذه المسألة تتطلب كلاماً واضحاً، ولا تتحمل أي شكل من أشكال الدبلوماسية، انطلاقاً من أن قضية تحرير الجنوب، هي المدماك الاول في عملية اعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان، لذلك، علينا أن نعترف أن الصحافة اللبنانية ككل لم تأخذ دورها في التصدي.. إن بعض الاعلام اللبناني الخاص كان يمارس تشويشاً على هذه المسألة، آخذين في الاعتبار الالوان السياسية التي يعبّر عنها الاعلام اللبناني، وهي ألوان لم تتفق بعد على مسألة التحرير. وإذا عدنا إلى البيان الوزاري للحكومة الكرامية، لتبيّن لنا أن الخلاف حول كيفية التحرير ما زال قائماً على المبدأ، المسألة هي مسألة سياسية تنعكس في الصحافة اللبنانية تبايناً في وجهات النظر ازاء التحرير، ولكن هذا لا يمنعنا من القول أن بعض الصحافة اللبنانية يلعب دوراً مهماً في عملية التحرير، وفي دعم المقاومة الوطنية. ولعل الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي مؤخراً، بمنع دخول بعض الصحف إلى الجنوب، خير دليل على الدور الوطني الذي تضطلع به بعض الصحف اللبنانية ازاء قضية التحرير. وهنا أريد أن أسجل الموقف النقابي الصريح الذي اتخذته نقابة الصحافة بشخص النقيب، بتوجيهها البرقيات إلى الهيئات الدولية. ولكني أريد أيضاً أن أسجل تقاعس السلطات المختصة عن ملاحقة هذا الامر، باعتباره من الامور الوطنية الملحة. فلا يجوز أن تبقى الاصوات التي تحمل قضية الجنوب غائبة عن الجنوب، ولا يجوز أن تبقى قضية الجنوب قضية جنوبية، بل يجب أن تتحول إلى قضية وطنية عامة. فكما تمنع اسرائيل بعض الصحف من دخول الجنوب المحتل، يمكن أن تمارس في المستقبل دوراً ضاغطاً ضد الصحافة اللبنانية التي تدخل الجنوب الآن.

وهناك معلومات تفيد بأن الحكام العسكريين في الاراضي المحتلة في الجنوب، يمارسون ضغوطاً على مراسلي الصحف هناك.

المطلوب اذن أن تتحمل السلطات المعنية والنقابات، وعلى رأسها نقابة الصحافة، مسؤولية حماية الصحافة اللبنانية. ان الصحافة تغيب عن ثلث مساحة الوطن، وهذا يقتضي بطبيعة الحال أن تتجدد الحملة التي بدأتها نقابة الصحافة، وأن تتحمل السلطة مسؤولياتها.

● **بعلبكي:** تحرير الجنوب وسائر الأراضي المحتلة قضية مبدئية لا تحتمل الدبلوماسية كما أشار الزميل باسم. وحين يكون ثلث الاراضي اللبنانية تحت الاحتلال، لا يصح أن يحصل أي انقطاع بين هذا الجزء وبين سائر أجزاء لبنان، خصوصاً أن الصحافة اللبنانية هي جسر الوصل. فأي منع لهذه الصحف انما يهدف إلى تقطيع أوصال الوطن، والمفروض أن تتجدد المساعي، وأن تستمر، وهو ما نحن ماضون فيه، ذلك ان منع الصحف اللبنانية من دخول الجنوب ليس أقل أهمية من عدم سماح المحتل باجراء امتحانات البكالوريا، التي لاقت اهتماماً من السلطات أكثر بكثير من موضوع الصحافة.. هذا يجب أن يسجل. منع الصحافة من دخول الجنوب لا يقل أهمية أبداً عن عدم اجراء الامتحانات.. كان من المفروض أن تولي السلطات هذا الموضوع اهتماماً أكبر وأكثر.

● **الكفاح العربي: اسرائيل تمنع بعض الصحف من دخول الجنوب، ولها مصلحة في ذلك، وهذا أمر طبيعي، لكن السؤال: ما هو موقف النقابة من مواقف أخرى في مناطق غير محتلة من قبل اسرائيل، لا تدخلها بعض المطبوعات اللبنانية؟**

● **بعلبكي:** الموقف نفسه طبعاً.. نحن لا نقبل بأن يكون هنالك أي حاجز في وجه انتشار الصحافة اللبنانية. نعترض على وضع أي حاجز، سواء أكان اسرائيلياً أم لبنانياً.

● **الكفاح العربي: منذ سبع سنوات تمنع بعض المطبوعات من دخول مناطق معينة في العاصمة وغير العاصمة..**

● **بعلبكي:** نحن كنقابة ليس لدينا ميليشيا، ولن تكون لنا.

● **الكفاح العربي: بين أعضاء نقابة الصحافة من يمثلون هذه المناطق التي تمنع دخول هذه المطبوعات.**

● **السبع:** يمكن أن نقول بصراحة أن كل الصحافة اللبنانية معرضة للمنع. وصحيح أن مسألة منع الصحف من دخول الجنوب لها الاولوية، لكن هناك صحفاً ممنوعة من دخول مناطق كثيرة. والمشكلة هي مشكلة الحرب الاهلية.. مشكلة سياسية. وفي هذه المرحلة، فان الاولوية يجب أن تعطى إلى مسألة دخول الصحف اللبنانية إلى الجنوب.

مقال صحفي
بقلم حسن العلوي
نشرته جريدة «السياسة» الكويتية
بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨١

عناوين المقال في «السياسة»

نظرية الاستثمار الوطني للصحافة

ونظرية عبد الناصر في الدفاع الاعلامي

الأمن الاعلامي لا يتحقق باقامة خطوط دفاعية بالخارج وانما باقامة الدفاع الاعلامي الذاتي المقتدر

الكويت وحدها هي التي استطاعت أن تنشىء اعلاماً ضارباً مدعوماً بخمسة فيالق دفاعية وهجومية هي الصحف اليومية وجيشاً احتياطياً من المجلات الاسبوعية

شريعة حمورابي أول جريدة أصدرها الانسان منذ نشأة الخليقة

من يجيد الكتابة على الآجرّ..
يتألق كالشمس..

حمورابي

حين طرح الرئيس جمال عبد الناصر في أوائل الخمسينات نظريته الاعلامية الجديدة لتأسيس قوة دفاعية صحفية خارج بلاده، كان السفير العراقي في بيروت قد انتهى من التوقيع على عقد خاص مع مؤسسة صحفية تقف في مواجهة (الاعلام الناصري) وتدافع عن الاستراتيجية البريطانية في الشرق الاوسط. و«ضرورات انشاء حلف بغداد واثره الايجابي على القضية العربية»!!

وبذلك كانت السياستان المصرية والعراقية قد دخلتا في معركة مواجهة على الساحة اللبنانية. وبادوات صحفية وتمويل خارجي.. وكان كل من عبد الناصر ونوري السعيد حريصاً على أن تكون الصحف الموالية لهما أكثر انتشاراً وأعمق تأثيراً. وكانت طلبات اصحابها تنفذ بسرعة الحركة العسكرية، وربما ساهمت وزارة الدفاع في البلدين بتمويلها من مخصصات الدفاع الوطني لا سيما وان وزارة الاعلام لم تكن قائمة بعد في العراق.

وخلال عشر سنوات أصبحت بيروت عاصمة الصحافة العربية، واختفى بريق الاهرام القاهرية، والمصور المصرية، وانتهى قرن الصحافة القاهرية على مشارف بيروت!!

أما صحف العراق فلم تكن أكثر من بدايات متواضعة مرهفة ـــ لم يستثمر فيها رأس مال معين، فضلاً عن كونها صحفاً موسمية تصدر اليوم لتحتجب غداً سواء برغبة الحكومة أم برغبة أصحابها ولم تظهر مجلة عراقية ثابتة الصدور حتى منتصف عام ١٩٦٨ وعندما مات نوري السعيد لم يترك لنا صورة ملونة، فلم تفكر الصحف العراقية أو المجلات باستخدام الطباعة الملونة، ولم تر الدولة (ضرورة) لها ما دامت صحفها في بيروت زاهية، جذابة مثيرة، وعيون الصحفيين في بغداد والقاهرة تقطر دماً وحسرة.

ومما أنعش صحافة التمويل الخارجي توالي الانقلابات في العواصم العربية

والتجاء الحاكم العربي والمعارض إلى حجز صحيفة له في بيروت. كما وجدت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي فرصاً ذهبية للتنافس الاعلامي على أرض بيروت، وبذلك أصبحت الجريدة ممثلة دبلوماسية «لدولتها» في العاصمة اللبنانية ثم صارت مدفعاً مستأجراً لاطلاق الصواريخ ضد أو مع!! ونشأ كارتل صحفي تقاسم فيه الصحفيون الكبار حصص الصحفيين البؤساء في بغداد والقاهرة ودمشق وصنعاء وطرابلس الغرب فيما بعد ـــ وكان هذا الكارتل من القوة إلى حد استخدام التهديد الاعلامي العلني للدولة أو النظام الذي لا يوقع له الصكوك السرية. وكانت اشارة صحفية عابرة من جريدة أو مجلة بيروتية ضد حكومة عربية تكفي لان يأتيها الملحق الصحفي المقصود سعياً على الرأس لا مشياً على القدم، ويداه ترتجفان خجلاً وهو يقدم عصارة ما جمعته حكومته من أموال وضرائب إلى صاحب تلك الجريدة!!

ولم يعترض العقائديون على حكوماتهم اليسارية وهي تدعم صحف اليمين لتسكتها!! ولم يعترض اليمينيون على حكوماتهم وهي توقع صكوك الدعم لصحف اليسار!!

واختلطت الخنادق.. فالنظام اليميني يمول صحف اليمين ويدعم صحف اليسار، والنظام اليساري، يمول صحف اليسار ويدعم صحف اليمين..

أما الصحفيون المحليون خارج بيروت فكانوا يقرأون أخبار عواصمهم الخاصة في صحف بيروت!!

لقد أفرغت هذه النظرية أو اللعبة صحف العراق من مبررات صدورها وهي فارغة، كما افرغت صحف القاهرة وهي مملوءة..

ولعلها اشارة قد لا تكون زائدة عن الحاجة تلك التي تشهد بانه في العراق أصدر الانسان أول جريدة في تاريخ الخلق الانساني حين كتب المشرع العظيم حمورابي شريعته على مسلة من الآجر، وكان الناس يقرأونها مجاناً، وإلى جانبها عبارة حمورابي.. من يجيد الكتابة على الآجر يتألق كالشمس!!

وبعد أربعة آلاف سنة على ظهور أول جريدة كتبها الانسان أصدر العراق

الحديث أول جريدة يومية بعد الاهرام عام ١٨٦٩ باسم الزوراء وقد استمرّ صدورها ٤٨ سنة!!

وفي أواسط الخمسينات يلتفت العراق وسكان بابل القدماء فلا يجدون في عاصمة الرشيد من يتألق كالشمس، لان صحف بيروت الممولة استنزفت نور الشمس البابلية!!

وفي دمشق التي أصدرت مطلع الخمسينات ثلاثين جريدة يومية واسبوعية لم تعد تسمع باسم الصحافة إلا في (جرك المصنع)!! وهاجر صحفيو دمشق إلى جارتهم، لكنهم لم يصبحوا أصحاب صحف، وهاجر المصريون من عاصمة الفكر والثقافة القديمة إلى العاصمة الجديدة.. أما العراقيون فقد آثروا البقاء في بيوتهم، وانتهت ثلاثون سنة ولم يبرز اسم منهم في الصحافة العربية إلا نادراً.

لكن بيروت التي أخذت الثمن مالاً وخبرة دفعت الثمن حين أصبحت ساحة مواجهة للتيارات العالمية، وساحة حرب اعلامية هيأت للحرب الأهلية عام ١٩٥٨ كما كانت طرفاً مباشراً ومسؤولاً في الحرب الاهلية اللبنانية التي ما زالت ذيولها وآثارها على أفواه مذيعي الراديو والتليفزيون.

ولم تعد صحافة بيروت خطوطاً دفاعية متقدمة لأنظمة خارجية فحسب بل أصبحت ساحات عرض لهذا المطرب الفنان وذاك الثري الولهان. وكان الفنانون العرب كالسياسيين تماماً يدفعون للصحف التي تتبنى نشاطهم، وتكذب أكثر في عرض رغباتهم.

لقد أراد الصحفيون الكبار أن يشكلوا سياجاً أمنياً للأنظمة الممولة لكنهم أسرفوا في أمن عاصمتهم الجميلة، وحين حلّ الدمار الكامل في أرض لبنان كان الصحفيون الكبار المستفيدين، وكانوا يفجرون بعض واجهات صحفهم لغرض الابتزاز وينشرون رسائل التهديد الكاذبة لاستدرار مبالغ اضافية من الانظمة الممولة، ثم لم يجدوا أخيراً أفضل من اقامة مؤسسات صحفية خارج الوطن العربي لتقوم بالدور القديم.

لقد قتل اليمين، الصحفي الناصري، نسيب المتني. وقتل اليسار (الصحفي

السعيدي) كامل مروة، وتوالى القتل منذ الخمسينات، لكن أحداً منهم لم يكن شهيد الكلمة أو الحرية.. انه شهيد الاجور إذا أردنا أن نسمي الاشياء باسمائها (!!)

ان نظرية الامن الاعلامي لا تتحقق عن طريق اقامة خطوط دفاعية بالخارج وإنما تتحقق من خلال اقامة الدفاع الاعلامي الذاتي القادر على ابعاد المخاطر الاجتماعية والفكرية والسياسية وهنا تلتقي النظريتان العسكرية والاعلامية.

لقد فشلت الصحف الممولة في الخارج أساساً في كونها وسائل مموهة لتعبير الاخبار المطلوبة ونشر الآراء التي لا يراد لها أن تنشر في الداخل، بسبب معرفة هوية الممول بسرعة. وأصبحت هذه التجربة ذات مردودات سلبية على جهة التمويل التي تتحمل عادة اجتهادات (وتمريرات) ووسائل ابتزاز الشخص الذي تحمل الصحيفة اسمه، وربما أوقعت هذه التجربة كثيراً من السياسات في ورطة المواجهة مع سياسة أو نظام لم تقصده ولم تتجه بعد ضده، أي انها أصبحت أجهزة كاشفة تعطي اشارات مبكرة للجهة المعادية بأن تستعد لمواجهة الموقف التالي.

ومثل هذه الالتباسات فضلاً عما أشرنا إليه من أضرار تعيب الصحافة المحلية لا يمكن أن تقع في حالة الاستعانة بالمبدأ الآخر الذي ندعو له في اقامة مؤسسات صحفية محلية ذات قدرة عالية على مخاطبة الناس وايصال الفكرة بأقصر الطرق وأسهلها.

ان جهاز الدفاع الذاتي أفضل وسائل الدفاع سواء في الحروب العسكرية أم الحروب الاعلامية.

ان الكويت وحدها التي انتبهت إلى هذا المبدأ حتى ظهرت مع ظهورها فكرة الاستثمار الوطني للصحافة، وشكلت مؤسسات صحفية تشتري الخبرة ولا تبيع الكلام، وتتقبل الاقناع وترفض التمويل، وقد تقترب من وجهة نظرك أو تبتعد فلا تشعر معها أو منها بالضيق..

ظهرت الصحف اليومية الخمس في الكويت وقفزت خلال عشر سنوات إلى طليعة الصحف العالمية، فماذا كانت ستكون حال الكويت وهي بلد صغير وثري

ناهض، ناشيء لو لم تكن هذه الصحف جداراً اعلامياً واقياً، وقوة دفاع اعلامي؟

ان بلداً مثل الكويت يصلح في التصور البسيط أن يكون مائدة للكارتل الصحفي الخارجي الذي لا يشبع. لكنها وجدت اسمها فجّاً على لسان مذيعي الاذاعات العالميين ليست قوة نووية ضاربة وليست دولة صناعية عملاقة، لكنها دولة اعلام ضارب، مدعومة بخمسة فيالق دفاعية وهجومية في وقت واحد. ان الاستثمار الوطني للصحافة مبدأ سليم سواء في الكويت أم في الرباط أم في الرياض، وهو حقل واسع لاستثمار رأس المال الممول وتنمية القدرة الذاتية عن طريق الاستعانة بالخبرة العربية لأن الصحافة ليست أموالاً فقط فهناك دول أغنى من الكويت لكنها فقيرة صحفياً، وانما هي وعي لنظرية صناعة وتجارة... تتقبل الخسارة الآنية مقابل ربح قادم... وقد جعلت الصحف الكويتية الخمسة بلدها أكبر حجماً في التعامل الدولي وأوسع رقعة وأكثر عدداً، واستوعبت استراتيجيته في الامن الاعلامي ونشرتها بهدوء واستعانت بالخبرة وهي تتعامل مع سلعة غالية الكلفة، باهظة الجهد.. وعندي أن الكويت ليست أبراجاً ثلاثة لكنها فيالق خمسة، يسمونها السياسة، والرأي العام، والقبس، والانباء، والوطن، وجيش احتياطي من المجلات الاسبوعية وشعلة حورابي على واجهاتها.. من يجيد الكتابة على الآجر، يتألق كالشمس.

حديث صحفي
مَع بشير العوف
أجراه فيصل أحمد صالح ومحمد مكي صالح
ونشرته جريدة «أخبار الجامعة» السعودية

بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٠

عنوان الحديث
الصحافة
كيف تخدم العقيدة الإسلاميّة؟

بطاقة..

الاسم: بشير العوف من مواليد دمشق سنة ١٩١٧ م، مهمتي الاولى والاخيرة في الحياة، هي خدمة العقيدة الاسلامية، نشأت وترعرعت في حناياها، وكنت صغير السن جداً، حينما كنت الامين العام لمركز دمشق لجمعية الشبان المسلمين سنة ١٩٤٥ م وفي تلك الاثناء مارست العمل الصحفي ضمن النطاق الاسلامي، فكنت مديراً مسؤولاً لجريدة (الايام) حتى سنة ١٩٤٧ م، وفي نفس السنة صدرت جريدة (المنار) لسان حال الاخوان المسلمين في سورية، وكنت مديرها المسؤول، والمشرف عليها ادارياً وتحريرياً ومالياً، ثم اوقفتها السلطة بأمر من قائد الانقلاب السوري الاول حسني الزعيم فأصدرتُ بعد زوال الزعيم جريدة خاصة باسم (المنار الجديد) سنة ١٩٤٩م واستمرت متعاطفة مع سائر الجمعيات والهيئات الاسلامية، حتى اوقفتها السلطة وصادرتها في انقلاب الثامن من آذار عام ١٩٦٣.

واضطررت للجوء إلى لبنان وهناك أيضاً مارست العمل الصحفي في النطاق العربي والاسلامي، وقد اصدرت بضعة عشر مؤلفاً أبرزها كتاب (اشتراكيتهم واسلامنا) صدر سنة ١٩٦٥ م، وكتاب (لا ثورية ولا اشتراكية) صدر سنة ١٩٦٧ م، وكتاب (لعبة السوفييت في مصر وخروجهم منها) صدر سنة ١٩٧٢ م، وكتباً عديدة تتعلق بالمؤتمر الاسلامي، وأيضاً كتاباً عنوانه (السياسة المرحلية في دعوة الرسول العربي) وقصة طويلة اسمها (الدرب الشائك) وكتاب قصص عديدة اسمه: (كيف غالبت الموت) وقصة صغيرة بعنوان (بائسة) بالاضافة إلى

أنني كنت أكتب يومياً مقالات سياسية في الصحف العربية واللبنانية، وكتبت في جريدة (نداء الوطن) الناطقة باسم الفريق المسيحي في لبنان حينما كان بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي حياً، كما كتبت في جريدة (الحياة) والآن اكتب بصورة مستمرة في جريدة (صدى لبنان)، وهي ذات اتجاه اسلامي عربي واضح، اكتب فيها المقال اليومي الرئيسي بالصفحة الاولى في التعليق على السياسة الدولية، بالاضافة إلى ذلك مارست الالقاء الاذاعي والاحاديث الاذاعية وخاصة الادبية، فأذعت لسنوات طويلة أحاديث في الادب من اذاعة لندن وكذلك من اذاعات الكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان وبعض البلدان العربية الاخرى وأيضاً عندي ديوان شعر كبير. وان شاء الله تتهيأ الظروف لطبعه واخراجه [١].

كيف تمارسون مهمة الدعوة إلى العقيدة الاسلامية؟

الدعوة إلى الاسلام عامة، وإلى العقيدة الاسلامية خاصة، مهمة صعبة هينة، صعبة على المتشنجين والمتعصبين والمتزمتين الذين لا يفهمون الاسلام الا حجراً وكبتاً وتضييقاً، فيضيقون بالناس، ويضيق الناس بهم. وهيّنة على المؤمنين الواعين الميسّرين، الذين يدخلون إلى قلوب الناس بسهولةٍ ويسر. ويغرسون فيها بذور الايمان ومعاني الاسلام بحلاوة وطلاوة.

ديننا والحمد لله دين يسر. وليس دين عسر. والنبي عليه الصلاة والسلام يقول: «انما بعثتم ميسّرين. ولم تبعثوا معسّرين» [٢] وفي حديث السيدة عائشة (رض) ما يؤكد نهج التيسير إلى أبعد الحدود، حيث قالت قال رسول الله ﷺ: ما خُيّر رسول الله بين أمرين. إلا اختار أيسرهما» [٣] ولهذا فإني أعجب من بعض

(١) صدر للمؤلف فيما بعد عن المكتب الاسلامي في بيروت ثلاثة دواوين شعر:
١ ــ ثمالات الندى صدر عام ١٩٨٣.
٢ ــ خمائل الطيب صدر عام ١٩٨٥.
٣ ــ هالات الضياء صدر عام ١٩٨٧.

(٢) أخرجه الامام أحمد في مسنده ج ٢ ص ٢٣٩.

(٣) رواه البخاري ومسلم والامام ملك والامام أحمد (مسند أحمد ج ٦ ص ٨٥).

الدعاة الذين يتمسكون بالتشديد والتعقيد دون التوسيع والتيسير.

وأما في جوهر العقيدة والتوحيد. وفي أسس بناء الاسلام والايمان. فإنه لا تهاون فيها ولا تراخ ولا ضعف فإن الله تعالى قال:

«إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلكَ لِمَنْ يَشَاء. وَمَنْ يُشْرِكْ باللهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثماً عَظِيماً»(١).

وقال تعالى:

«قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِم: لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَميعاً. إِنَّهُ هو الغَفُورُ الرَّحِيمُ»(٢).

هذا هو فهمي لمبدإ خدمة العقيدة الاسلامية، وهذا هو نهجي ومنهجي في ممارسة العمل الصحفي الداعي إلى الاسلام.

● واستطردنا معه الحديث فيما يقال ان البداية صعبة في أغلب الاحيان مع تطبيق ذلك في بداية رحلته مع الصحافة فقال:

● واقع الامر أن الانسان اذا خشي الصعاب، فالافضل له أن لا يتقدم لاي عمل. ان الانسان المصمم على العمل يجب أن يضع في ذهنه مبدأً لا حياد عنه وهو تحطيم الصعاب والاعتماد على الله، فإذا اعتمد على الله وكان عنده العزم والايمان، فلا بد من أن يصل.

أقول لك عن نفسي بأنه مر عليّ وقت طويل في بداية عملي الصحفي كنت، أخرج فيه من بيتي في الصباح ولا أعود إلا في صباح اليوم التالي، وتمرّ عليّ الاسابيع وأنا لا أشعر بأني أنام في الاربع والعشرين ساعة، أكثر من ساعة أو ساعتين، وكنت أجد لذة ومتعة، حتى في أثناء مقارعتي للصعاب التي تعترضني، وأعجب كيف أن فريقاً من الناس يحبون أن يسندوا النجاح إلى الحظ، فأنا لا

(١) سورة النساء. الآية ٤٨.

(٢) سورة الزمر. الآية ٥٣.

أؤمن بالحظ اطلاقاً ولكن أؤمن بالتوفيق، فأنا أعتقد أن الانسان الذي يحالفه التوفيق من الله، وعنده الاستعداد للاستفادة من هذا التوفيق، فإنه يستطيع أن يتقدم لا يخشى صعوبة ولا عقبة ولا أي شيء.

● وعند سؤاله عما إذا كان هناك سلّم وظيفي للعمل الصحفي، مارسه من واقع حياته الصحفية فقال:

● منذ اللحظة الاولى التي قرّرت فيها أن أكون صحفياً، قررت أن أخدمها تطوعاً، ابتداءاً من الجندي الصغير حتى الماريشال، وأقول انني سعيت جهدي لأن أدخل في دقائق الامور الادارية فضلاً عن دقائق الامور التحريرية، وقد مارست التصحيح ذاتياً، (تصحيح البروفات) ثم كتابة المقالات (والريبورتاجات) وبقية الاقسام الصحفية ممارسة عملية دون أن تكون مطلوبة مني كعمل وظيفي، وفي بعض الاحيان أحببت أن أدخل إلى أقسام العمال الذين يعملون في طيّ الجريدة. في وقت كانت غير متوفرة فيه الوسائل الميكانيكية والاوتوماتيكية للطبع أو للطي، وما أشبه ذلك، فكنت أشاركهم في أعمال الطيّ وتربيط الجرائد، كل شيء حتى أعرف دخائل المهنة بكل جوانبها وكل مهامّها. والحمد لله توفقت عندما صار عندي مؤسسة من أكبر المؤسسات الصحفية التي قامت في سوريا، لذلك لم تمرّ عليّ قضية سواء كانت تتعلق بعامل أو بمحرر أو بكبير أو بصغير. إلا وكنت أعرف كيف أعالجها، وكنت أجابه كل قضية بما يلزمها من معرفة وحكمة.

● وقد استوضحنا منه الفارق بين الداعية والصحفي، وخاصة انهما يشتركان في توجيه الشعور نحو الخير فقال:

● هناك فرق، وأعتقد انه فرق كبير، الداعية ملزم بان يعطي من نفسه صورة صادقة عن دعوته، يجب أن يكون هو المثال في الدرجة الاولى. في كل ما يعمل وما يدعو إليه، أما الصحفي فقد تضطره ظروف المهنة لان يطرق أبواباً عديدة لا يجوز للداعية أن يطرقها، وعليه أن يواجه قضايا شائكة يصعب على الداعية أن يواجهها، وقد يضطر إلى سلوك مسالك يمكن أن تضعه في موضع الشبهة في بعض الاحيان، وهذا لا يجوز أن يتعرض له الداعية. الصحفي بحكم مهنته سوف يطرق كل الابواب ويسلك كل المسالك، انما الضمانة الوحيدة هي عقيدته واخلاقه، وعلى قدر

الامكان يجب عليه أن لا يسمح للاخرين بأن يحكموا عليه ببعض المظاهر التي تصدر عنه وانما باعماله التوجيهيّة الرشيدة.

• وأثناء حديثنا معه طلبنا رأيه فيمن يكتب في الموضوعات الصحفية القائمة على أساس قومي وهل يسمى صحفياً؟

• طبعاً يسمى صحفياً، لأن الانتماء المهني هو غير الانتماء العقيدي. والصحفي يمكن أن يكون مؤمناً أو ملحداً، ومسلماً أو كافراً. ومهنة الصحافة تتصل بجميع الامم وجميع الشعوب وجميع الاوطان وأما بالنسبة للانتماء القومي. فأنا في قرارة ضميري لا أؤمن بالقومية ايماناً أعمى، وانما أؤمن بالاسلام يجمع شمل المسلمين على قاعدة الآية القرآنية الكريمة: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى. وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»[1]. وفي واقع الامر هناك مهمة لا يجوز لنا أن ننساها وهي أن الله لم يختر أمة العرب لحمل رسالة الاسلام، الا لأنها تملك الخامة الجيدة للنهوض بالدعوة. وصدق من قال (اذا ذلّ العرب ذلّ الاسلام)، واعتقد أن الصحفيّ هو الذي يقوم بكشف الحقائق التي تخدم الصالح الوطني أو الاسلامي أو العربي بشرط أن تكون نيته سليمة، غير قائمة على هدف التخريب أو التهديد أو ما أشبه ذلك، وحين يكون الصحفي مسلماً وحين يتوخى من نشر الحقائق خدمة الصالح العام، فانه يؤدي أكبر دور في حقل البناء العام.

• وبالنسبة للصحافة الاسلامية، سألناه هل أدت دورها وما هي المصاعب التي تواجهها؟..

• قال: ان الدور لا ينتهي، هو مستمر ثابت إلى الابد، والامر الذي يمكن توضيحه بدقة، هو أن الصحافة الاسلامية بالمفهوم العام، أصبح لها وجود جيد، وهي تسير بخطوات جيدة ولا بد من أن تحقق اهدافاً جيدة على المدى القريب أو البعيد.

أما عن مصاعبها قال: هي مصاعب التمويل، وخاصة إذا كانت صحفاً

(١) سورة الحجرات. الآية ١٣.

عقائدية، في بلد لا يرعى حرمة العقيدة بالشكل المريح. فمن المعلوم أن الصحف تعتمد أكثر ما تعتمد على المورد الاعلاني، وعلى البيع، وعلى الاشتراكات، فالمورد الاعلاني في الصحف العقائدية مورد ضعيف جداً، فأكثر الشركات وغالبها شركات اجنبية وحتى الشركات الوطنية تفضل الصحف غير ذات الاتجاه العقيدي أو ما أشبه ذلك كالصحف التجارية والصحف الرائجة. إلاّ أنّ ما يغطي هذه المصاعب إلى حد كبير كبير هو تجاوب القراء والمشتركين معها بحيث لا يكون اندفاعهم مقتصراً على حدود دفع اثمان الجريدة أو الاشتراكات الرسمية المقررة بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى دعم الجريدة بتغطية ميزانيتها...

أما بالنسبة لجريدتنا «المنار» فقد تمكنا بحمد الله من أن نحوّلها إلى مؤسسة طباعية، فكان عندي من موارد الطباعة: طباعة الكتب والاعمال التجارية العديدة، ما يوفر لها مورداً جيداً تستطيع أن تغطي به نفقات الجريدة اليومية الاسلامية.

هذا فيما مضى، وأمّا الآن فإن صناعة الصحافة قد أصبحت أشبه ما تكون بـ«الصناعة الثقيلة» التي تتطلب تمويلاً ضخماً، وهذا لا تنهض به إلا مؤسسات وطنية أو حكومية أو شركات تجارية بحتة. ويبقى على الصحف الحزبية أو العقائدية أن تقنع بوضع يتناسب مع امكانات الجهة التي تنتمي إليها عقائدياً ووطنياً وسياسياً ومالياً.

• في نهاية حديثنا الممتع معه سألناه عن نصيحته لطلبة معهد الاعلام عامة، ولطلاب شعبة الصحافة خاصة فقال:

• أعتقد أن من الوسائل اللازمة والضرورية للصحفي أن يكون عنده في الاساس الموهبة ثم تأتي الدراسة وتوسيع نواحي الثقافة، واستمرار التتبع الذي يردف الموهبة بقوة، فيستطيع أن يتقدم، فاذا شعر الانسان أن موهبته غير كافية أو انه يقدم على العمل الصحفي دون أن يحسب الحساب اللازم للمصاعب التي ستعترضه، أو يريد أن يقدم عليه كهواية.. فربما تتبخر عاطفته بعد أيام أو بعد أسابيع أو أشهر وعلى هذا فإن من الافضل له أن لا يسلك هذا الطريق، أما اذا وجد عنده الاستعداد فعليه أن يدأب ويستمرّ فهذا هو الاساس مع وجود الهواية

والدراسة. وحينئذ يفوز ببلوغ أعلى مراتب الصحافة، واذا لم تكن هذه العوامل الاساسية متوفرة فاعتقد أنه سيضيّع وقته ولن يصل إلى ما يريد.

فالنصيحة هي أن يستمر في الدأب والممارسة وتغذية الموهبة، وأن يحرص على أن يكون ظلّه خفيفاً في كل مناسبة صحفية، فلا يثقل على الناس ولا يثقل على مسئول، ولا على مواطن، بل يحاول أن يتسلل إلى قلوب الناس بمنتهى الرقة، ولا يظن أنه بصفته صحفياً يملك قلماً أو جريدة أو لديه المجال المتسع للنشر. فيبادر إلى تهشيم الناس، أو الاساءة إليهم ليجعل الصغير كبيراً أو الكبير صغيراً، فهذا لا يجوز اطلاقاً، وعليه أن يعلم أن عمله في مهنته ليس سلاحاً مفيداً يمكنه أن يتعالى به على الناس، فاذا تعالى فان الناس سيمجّونه وسيكرهونه وسيحاربونه، وسيصبح مبعداً عن عمله، لا يستطيع أن يؤدي أي خدمة، لا لنفسه ولا لأهله ولا لوطنه ولا لأمته.

الإسلام والصحافة

في احتفال كبير بالمركز الإسلامي
في عائشة بكّار - بيروت
نشرته جريدة «صدى لبنان» اللبنانية

١٩٨٣/٣/٢٣

عناوين الجريدة

اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية

يكرّم نقابة الصحافة اللبنانية

الشيخ عسّاف:

تكريم يجسّد الترابط العضوي

بين السلطة الرابعة وجماهير الشعب اللبناني

النقيب البعلبكي:

يؤكد مقام الحرية والحوار

في الوفاق الوطني ولبنان الجديد

اقام مجلس اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية مساء السبت الماضي في المركز الاسلامي في محلة عائشة بكار احتفالا تكريمياً كبيراً لمجلس نقابة الصحافة حضره حشد كبير من رجال السياسة والفكر والدين. وكان في مقدمة الحاضرين الرئيس رشيد الصلح ووزير الاعلام الاستاذ ميشال اده ووزير السياحة الاستاذ مروان حمادة والنائب زكي مزبودي والمدير العام للمراسم في رئاسة الوزارة السيد عبد الرحمن الشيخة ممثلا رئيس الحكومة والمدير العام لوزارة الاعلام الاستاذ رضوان مولوي ومدير الاذاعة اللبنانية الاستاذ كاظم الحاج علي وسماحة الشيخ شفيق يموت وسفير المغرب في لبنان الاستاذ محمد طاهر البناني وممثل السفير البابوي وعدد من الديبلوماسيين والعلماء الاجلاء ونقيب الصحافة محمد البعلبكي وامين سر النقابة باسم السبع وعضوا مجلس النقابة يوسف خطار الحلو وجمال رياض طه وعدد من الزملاء.

كلمة الشيخ أحمد عساف

افتتح الاحتفال رئيس الاتحاد فضيلة الشيخ أحمد عساف بالكلمة الآتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الدولة والمعالي وأصحاب الفضيلة والسعادة أيها الحفل الكريم.

انه لمن دواعي فخر مجلس اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية، واعتزازه أن يسهم بقسطه في تكريم نقابة النضال والصبر، نقابة الصحافة اللبنانية بنقيبها الاخ الصديق الاستاذ محمد بعلبكي وهيئة مكتبها الجديد.

لقد أطلقت اسم «نقابة النضال والصبر» على المؤسسة العتيدة، وما أحسب أني وفيتها حقها، فهي بحق رمز من رموز هذا الوطن، ونموذج فذّ من نماذج وحدته التي لا تنفصم ولا تنفصل ولا يتسرب إلى بنيتها الوهن، ويكفيها فخاراً انها دفعت من دماء عناصرها وقيادييها أغلى ضرائب الفداء، وظلّت كما عهدها الشعب اللبناني وكما آلت على نفسها هي أن تكون: رائدة الوحدة الوطنية، وصورة مصغرة عن «البيت اللبناني» والاسرة اللبنانية الصامدة، أمام الانواء والعواصف والاهواء.

ولبنان حينما يباهي، وحينما يتيه، له ان يباهي بتلك الكتيبة من فرسان الفكر، وروّاد الكلمة، وحملة الاقلام، الذين أعطوا للعالم صورة «لبنان الحضارية» و«حقيقة لبنان الوطنية»، والذين ما زالوا متشبثين بمواقعهم حاملين شرف رسالتهم، يمارسون العطاء في أصعب ظروف عرفها الانسان، وينهضون بعبء الواجب تحت ظلّ الموت وشبح النسف والتدمير، وما برحوا يتابعون الخطى في مسيرة الصبر الطويل والنضال المتواصل، وليس بعد الصبر إلا الظفر، ولا خاتمة للنضال الشريف إلا خاتمة النصر.

أيها السادة:

اننا اذ ننوب عن جماهيرنا الاسلامية، وقواعدنا الشعبية في تسجيل بادرة التكريم لنقابة الصحافة، نقيباً وهيئة مكتب جديدة، فإنما نجسد الترابط العضوي المثمر بين «السلطة الرابعة» الممثلة بالصحافة، وبين جماهير الشعب اللبناني، ومما لا جدال فيه، أن الصحافة تفقد جوهرها، كلما ابتعدت عن قواعدها.. وبالمقابل فإنها لا تتألق ولا تتمتع عن جدارة بلقب «صاحبة الجلالة» الا اذا التصقت بالناس.. وكانت مرآتهم، ولسانهم، وضميرهم، وأحلامهم الملونة.. وطموحهم اللامحدود.

ان الشعب هو روح الصحافة الوطنية الحرة.. وحينما يعامل كل منهما الآخر، بغير هذا المفهوم وعلى غير هذا الاساس، فانهما يخالفان معاً المحتوى الحضاري للشعب.. وللصحافة.

أيها السادة:

بهذه الروح، وبهذا الامل العريض بالرسالة الصحافية، وبمجلس النقابة الجديدة، وبشخص نقيبها الاخ الصديق الاستاذ محمد بعلبكي، يسرني أن أفتتح هذا الاحتفال التكريمي المتواضع، الذي أردناه في مجلس اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية، تكريماً للقيم، وتشجيعاً للمناقب والجدارات الفكرية اللبنانية، ومنطلقاً لمسيرة تعاون وطني فذّ، بين القواعد الشعبية والمنابر الصحافية اللبنانية، من أجل انقاذ لبنان من محنته، وانهاء مأساته، وترميم العلاقات الحميمة بين عائلاته، وترسيخ قواعد وحدة أرضه وشعبه ومؤسساته.

أكرر ترحيبي بكم أيها الاخوة فرداً فرداً، وأمدّ يدي إلى أخي النقيب والي اخوانه أعضاء النقابة لاشدّ على أيديهم مهنئاً ومكرماً ومعاهداً على متابعة مسيرة الصبر والنضال حتى الفوز ان شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قصيدة شفيق جدايل

وقد قوبلت كلمة فضيلة الشيخ أحمد عساف بالتصفيق ثم ألقى الاستاذ شفيق جدايل كبير المذيعين في الاذاعة اللبنانية قصيدة رائعة أشاد فيها بالصحافة اللبنانية ونقيبها الجديد مناشداً شعب لبنان العودة السريعة إلى الوفاق الوطني.

كلمة النقيب

وبعد ذلك القى نقيب الصحافة الاستاذ محمد البعلبكي كلمته التي استهلها بقوله:

حين أقف اليوم هذا الموقف في هذا المركز الاسلامي الكريم، ومن حولي هذه التيجان البيضاء، تعلو رؤوس علمائنا الاجلاء، تعود بي الذاكرة إلى عهد الفتوة قبل نحو نصف قرن من الزمن، إلى عهد طلب العلم يوم كنت مع نفر من فتيان

بيروت ولبنان ننهل العلم والمعرفة والاخلاق والايمان بالله وبالوطن في أول معهد شرعي عال أقيم في هذا البلد. أذكر ذلك، والذكريات صدى السنين الحاكي، لكي أفخر وأعترف بفضل لا يمكن أن أنساه وسأظل أذكره ما حييت هو فضل شيوخنا الكبار من أمثال الشيخ محمد توفيق خالد مفتي لبنان الاسبق والشيخ مصطفى الغلاييني والشيخ أحمد عمر المحمصاني والشيخ محمد العربي العزوزي والشيخ حسن مكي والشيخ رائف فاخوري والشيخ عبد الرحمن سلام والشيخ أحمد العجوز والشيخ هاشم الدفتر دار وسواهم أذكر فضل شيوخنا جميعاً ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، رحم الله واكرم مثوى من بات منهم في جوار الله، وأمد في أعمار من لا يزال منهم على قيد الحياة يواصل العطاء، نفعنا الله ونفع الناس بعلمهم وفضلهم جميعاً.

وانتقل النقيب البعلبكي بعد ذلك إلى شكر مجلس اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية فقال:

«وبعد، فشكراً لهذه البادرة الكريمة تصدر عن اتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية ازاء الصحافة اللبنانية، وشكراً للروح الرفيعة التي اتسمت بها هذه البادرة اذ جاءت تكريماً لا لشخص بعينه، سواء كان النقيب أو غير النقيب، بل لمجلس النقابة الجديد كهيئة هي واجهة هذا البلد السياسية والفكرية، وقد تمكنت أن تتغلب على كل الصعاب لتبقى الهيئة الجامعة لكل المذاهب والطوائف والتيارات والاتجاهات والعقائد السياسية وغير السياسية، ولتبقى قبل هذا كله هيئة تجسدت فيها الوحدة الوطنية اللبنانية بشكل خاص. فاتحاد الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الذي هو مؤسسة اسلامية، انما يرتفع عبر هذا النحو من التكريم، سعيه إلى ذلك في كل عمل يحاول أن يقدم عليه، لكي يعبر لا عن الرأي العام الاسلامي فحسب، بل عن الرأي العام اللبناني الوطني بأسره على اختلاف طوائفه وفئاته، الذي قابل نتائج انتخابات نقابة الصحافة بارتياح عفوي وترحيب تلقائي، ندر ان يكون له مثيل، وهو الدليل الحي الذي يعكس بكل قوة، لا أقول تمسك الشعب اللبناني بوحدته الوطنية، بل يعكس تمرد هذا الشعب بأسره على كل عوامل الفرقة والتشتت والتمزيق والتقسيم، فلبنان واحد، هكذا كان،

وهكذا هو في الحقيقة، وهكذا سيبقى واحداً بشعبه اللبناني الواحد، بأرضه الواحدة، واحداً بوطنيته لا بطائفيته، واحداً بفضائله لا برذائله، واحداً بمحبته لا ببغضائه، واحداً بإيمانه بالله وبإيمانه بالوطن. بهذه الوحدة التي لا تعترف بأي تقسيم، لا تعترف لا بشرقية ولا بغربية، وترفض أن تغدو علاقة أبناء لبنان علاقة تماس هو أوهن ضروب العلاقة البشرية، فكيف اذا كان تماساً على خطوط النار، بهذه الوحدة استمر لبنان وسيستمر باذن الله أثبت وأمنع وأقوى من الموت، مهما استقوى عليه الموت واستبدت به أدوات الموت».

«ثم ان هذا التكريم يتجاوز شخص النقيب وأشخاص أعضاء مجلس النقابة الجديد إلى المعنى الديمقراطي العظيم الذي تجسد في انتخابات النقابة. هذا المعنى الذي انبثق من مبدأين أساسيين هما مبدأ الايمان الذي لا يتزعزع بالحرية، ومبدأ الممارسة المسؤولة للحوار الحر.

فمنذ نشأة الصحافة اللبنانية، بل منذ نشأة الصحافة العربية، ولبنان كان لها الرائد والقيدوم، تعاقد الرجال الذين اختاروا الصحافة رسالة لهم على أمر خطير يساوي وجودهم. تعاقدوا على كلمة سواء هي كلمة الحرية. بهديها استناروا وما زالوا يستنيرون، وفي دروبها ساروا وما زالوا يسيرون، وعلى مذبحها قدموا وما زالوا يقدمون أغلى القرابين وأزكى الدماء التي ضمخت وما تزال تضمخ ثرى هذا الوطن بأطيب طيب سيبقى للوطن بشائر الامل ومنائر الدروب مهما تكاثفت الظلمات وادلهمت الخطوب.

واردف النقيب البعلبكي يقول:

«ان لبنان هو صنو الحرية، حرية المعتقد والرأي، وحرية التعبير عن المعتقد والرأي. وكل مؤامرة على هذه الحرية هي مؤامرة على لبنان، وكل مؤامرة على لبنان انما تستهدف هذه الحرية بالذات.

«والحرية، هذه القيمة العظمى في حياة الانسان لها موقع الاصالة في تاريخنا الحضاري وفي تراثنا الروحي بشكل خاص:

ـــ «تعرفون الحق والحق يحرركم».

ـــ قالها السيد المسيح، ليكون موضوع المعرفة هو الحق، والهدف المنشود لمعرفة الحق هو تحرير الانسان، وتمتيعه بالحرية.

ـــ «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً» ـــ كلمة اطلقها الخليفة العربي عمر بن الخطاب قبل ألف وأربعمائة عام لتبقى خالدة على تعاقب الاجيال.

وما لنا لا نذكر هنا تلك الآيات العظيمة آيات القرآن الكريم التي نصت على مبدأ الحرية في أبلغ بيان:

ـــ «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين».

ـــ «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين».

فالقوة والعنف والارهاب لا تصنع الايمان، وانما طريق الايمان والحجة والمنطق والدليل والبرهان. وما كان الا تكريماً من الخالق للانسان، ان ترك له حرية الاختيار مع تحمل مسؤولية الاختيار. ولولا ذلك لكان كالعجماوات التي لا تعقل ولا تختار ولا تتحمل مسؤولية الاختيار. لقد هدى الله الانسان النجدين: «إنا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً» وترك له أن يختار. «لا اكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي». وقد لا يعلم الكثيرون ان هذه الآية انما نزلت في رجل من الانصار كان له ابنان نصرانيان، وكان هو قد دخل في الاسلام فجاء إلى الرسول الكريم يقول: ألا استكرههما أي ألا أكرههما على اعتناق الاسلام، فانهما أبيا الا النصرانية، فنزلت هذه الآية العظيمة التي كرّست حق الانسان في حرية الوجدان أوضح تكريس وأخلده على مر الزمان.

وأضاف النقيب البعلبكي:

وإذا كان لبنان هو صنو الحرية، فالصحافة هي أداة هذه الحرية ومنبرها الاول وساحتها المميزة. وايمان الصحافة بهذه الحرية هو الذي انبثق منه ذاك المعنى الديمقراطي العظيم الذي تجسد في انتخابات النقابة وجئتم اليوم تكرمونه في هذا الحفل.

ثم ان هذا المعنى الديمقراطي العظيم انبثق أيضاً من مبدأ آخر هو مبدأ ممارسة

الحوار المسؤول ضمن اطار الحرية ذاتها.

والحوار أيضاً أيها السادة عريق في تراثنا الحضاري وفي تراثنا الروحي بشكل خاص.

هذه كتبنا السماوية تروي كيف ان الله ذاته جل وعلا لم يستنكف عن ان يحاور الشيطان نفسه، قبل أن يطرده من الجنة.

وهذا تاريخ الدعوتين المسيحية، والاسلامية حافل بالجدال الحرّ والحجاج العقلي والمنطقي على أسمى وأروع ما يكون الحجاج.

والجدال بصورة خاصة مع أهل الكتاب لا يصحّ في الاسلام الا بالتي هي أحسن: «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، إلا الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم، وآلهنا وآلهكم واحد ونحن له مسلمون».

أجل، لقد اعتمدنا في انتخابات النقابة مبدأ الحوار المفتوح الحر المسؤول. وبنتيجة هذا الحوار تحقق داخل النقابة هذا الوفاق الذي كان هو انتصار الصحافة، ذاك الانتصار الرائع الذي احتفل به اللبنانيون جميعاً وتكرمونه انتم أجل تكريم في بادرتكم النبيلة هنا اليوم.

وعلى غرار هذا الحوار الذي شهدته نقابة الصحافة، نريد ونسعى لان يستأنف الحوار السياسي العام بلوغاً للوفاق الوطني المنشود الذي هو معقد الامل ومناط الرجاء في خلاص لبنان.

ففي هذه الايام التي يجتازها لبنان، ويكاد الواحد منا يقول فيها طوبى للعواقر وللبطون التي لم تلد وللاثداء التي لم ترضع.

في هذه الايام التي تستبد فيها بنا الجريمة.

في هذه الايام التي تلف فيها لبنان ظلمات كأنها «ظلمات في بحر لجّي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب اذا أخرج يده لم يكد يراها، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور»...

في هذه الايام، نريد نحن اللبنانيين الاصفياء أن نحاور لا أن نناور.

نريد أن نتجادل لا أن نتقاتل.

نريد أن نتنازل بالمنطق والعقل لا أن نتخاتل بالغدر والقتل.

نريد أن نختلف في الرأي من غير أن نتعادى، وأن نتفانى فلا يفسد اختلاف الرأي للود فيما بيننا قضية.

«ادفع بالتي هي أحسن» (لا بالمدفع ولا بالبازوكا ولا بالسيارات المفخخة).. ادفع بالتي هي أحسن، فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم».

نريد حواراً لحمته المحبة، وسداه المودة.

حواراً منزهاً عن كل العقد. وعن كل الاغراض ما عدا غرض المصلحة الوطنية العليا الجامعة.

ثم اننا نريد أن يبلغ هذا الحوار غايته لا أن يبقى في حلقة مفرغة، أو في دوامة ليس لها نهاية، لا لكي نخرج من المحنة فحسب، بل لكي نبني لبنان الجديد.

لبنان الديمقراطية الحقة، لبنان وطن الاديان لا وطن الطوائف، لبنان جميع اللبنانيين، من غير تفرقة ولا تمييز ولا امتياز.

لبنان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، لبنان الجديد الراقي الذي لا يرتضي غير مدارج العلياء دروباً له، لبنان الحر السيد المستقل القوي، الذي يقوى بقوته العرب ويضعف بضعفه العرب، لانه لبنان الذي لم يرض يوماً ولن يرضى عن العروبة أي فك ارتباط، فهو الوفي أبداً لالتزامه العربي، وفاء منه لذاته واصالته وتراثه الحافل بكل يد بيضاء على قضايا العرب في كل مناسبة وفي كل محفل وفي طليعتها قضية فلسطين المقدسة، في وجه العدو الاسرائيلي المغتصب، عدو لبنان والعرب، عدو المسيحية والاسلام، عدو الانسانية جمعاء.

هذا هو سبيل الصحافة، وهذه هي غايتها. ولانها عملت، بهذه الروح واستهدفت هذه الغاية انتصرت انتصارها الذي تحتفلون به اليوم. ففي هذا السبيل

ومن أجل هذه الغاية لتتساند سواعد اللبنانيين كل اللبنانيين، ولتتشابك الايدي كل الايدي، ولتتلاق العقول والقلوب كل العقول والقلوب.

وأنتم أيها السادة العلماء المؤتمنون على رسالة الاسلام الحق، لن تكونوا الا جنود هذه الروح، جنود الحق وجنود لبنان، ومنطلق التحرك: الايمان بوحدة هذا البلد، لان كل بيت ينقسم على نفسه يخرب، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم. وسبيلكم إلى ذلك أولاً نزع الاحقاد من الصدور، على ما وصف الله أهل الجنة اذ قال فيهم: «ونزعنا ما في صدورهم من غل اخواناً على سرر متقابلين».

فإلى سرر الوفاق الوطني اخواناً متقابلين نزعوا ما في صدورهم من غل، لنعد جميعاً بأبناء هذا الوطن ليعود هذا الوطن كما كان جنة الله على هذه الارض،

وطن قنعتُ به ولو عبث الردى ... بأسوده وقضى على أشباله
قسماً به لولا اتقاء آلهه ... لا بيت أن أجثو لغير جلاله
فاجزت ما أعتقد المجوس عقيدة ... وعبدت مطلع شمسه وهلاله

شكراً لاتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية، عشتم وعاشت الصحافة اللبنانية وعاش لبنان.

وقد قوطعت كلمة النقيب البعلبكي مراراً بالتصفيق الحاد ثم دلف الحضور إلى مقصف فاخر، مكررين التهنئة لمجلس نقابة الصحافة الجديد وشاكرين لاتحاد الجمعيات والمؤسسات الاسلامية بادرته النبيلة في تكريمه.

مقال صحفي

بقلم: سامي مرشاق سليم
نشرته جريدة «النهار» اللبنانية

بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣

١٩٨٣: سنة الاعلام

شعارنا: اصوات متعددة ووطن واحد

العدد الاخير من المجلة الشهرية «بريد الاونيسكو» التي تصدر عن المنظمة الدولية في باريس، مختص بالاعلام. وافتتاحيته تنبىء أن منظمة الاونيسكو التي دأبت في تسليط الاضواء كل سنة على موضوع أو قضية، كالطفل أو المرأة أو المعاق أو الكتاب الخ، قررت اعلان ١٩٨٣ سنة الاعلام.

والقرار غير مستغرب لدى الشخص المتتبع نشاط المنظمة في هذا المجال الاعلامي حيث التأثير المتزايد على الحياة اليومية، والقيم المستحدثة، والافكار المتبناة.

ففي الجلسة التاسعة عشرة للمنظمة في نيروبي سنة ١٩٧٦ جرى تركيز على أهمية الاعلام بين الشعوب والدول. وكان التوصل، من مناقشة طويلة وصعبة، إلى مسودة «اعلان مبادىء» تحدد طرق وسائل الاعلام المختلفة، من أجل تقوية السلام، والتفاهم الدولي، ومناهضة الدعاية للحرب والعنصرية.

ويومها اتفق معظم المندوبين على ضرورة تضييق الفجوة الاعلامية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حتى التوصل إلى توازن في التدفق الاعلامي بين الشمال والجنوب.

والنتيجة من المناقشات التي دارت آنئذ ان قرر مدير الاونيسكو العام امادو مهتارمبو، تكليف لجنة من ستة عشر عضواً، دراسة ظاهرة الاعلام من كل جوانبها في مجتمعنا المعاصر.

شكلت هذه اللجنة في شهر كانون الاول سنة ١٩٧٧، برئاسة شون ماكبرايد

وزير خارجية ايرلندا السابق واحد مؤسسي جمعية العفو الدولية وحامل جائزتي نوبل ولينين للسلام. وتمثل العالم العربي بمصطفى المصمودي مندوب تونس الدائم في الاونيسكو وجمال الدين العطيفي وزير الاعلام المصري السابق.

عقدت هذه اللجنة ثمانية مؤتمرات على فترة سنتين تقريباً من كانون الأول سنة ١٩٧٧ حتى تشرين الثاني سنة ١٩٧٩. ومجموع الايام التي اجتمعت فيها فعلياً ٤٢ يوماً. في باريس حيث أربعة مؤتمرات، وكلٍ من اسوج ويوغسلافيا والهند والمكسيك.

في شباط ١٩٨٠ قدم رئيس اللجنة ماكيرايد التقرير النهائي إلى مدير الاونيسكو العام امادو مهتار مبو. وطبع التقرير مع مقدمتين للمدير العام ولرئيس اللجنة في كتاب عنوانه «أصوات متعددة، عالم واحد». اذن فلا عجب من كل هذا الجهد والتداول والمناقشة وادراك أهمية الاعلام، أن تعلن منظمة الاونيسكو ١٩٨٣ «سنة الاعلام».

والسؤال الذي ينطرح هو: ماذا نفعل كلبنانيين في المرتبة الاولى وكعرب في المرتبة الثانية خلال هذه السنة من أجل اعلامنا المحلي أولاً، والاعلام العربي المشترك ثانياً، والتدفق الاعلامي الذي ينصب علينا من كل اتجاه ثالثاً؟

تساؤلات كثيرة، ولكني لا أسمح لنفسي بالاجابة، تاركة ذلك لاصحاب الاختصاص والمسؤولين الذين يملكون حق المقررات والسلطة لتنفيذها. ولدينا مدير جديد للاعلام معقودة عليه الآمال تطويراً واصلاحاً لهذا المرفق الحيوي. كما لدينا هيئة ادارية جديدة للتلفزة نرجو لها التوفيق في المهمة الدقيقة.

ابدأ بمعاهد الصحافة والاعلام في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة، ولن اتطرق إلى موضوع تفتيت الجامعة اللبنانية إلى فروع. بل اكتفي بالسؤال عن البرامج النظرية والتطبيقية التي تدرس والتي تهدف إلى تخريج جيل من الاعلاميين يتصفون بالاخلاق الرفيعة والثقافة الشمولية غير المحدودة المدى، التي يتطلبها العمل في المجال الاعلامي. فهل هذه البرامج وافية؟

لدينا نقابتان للصحافة وللمحررين فما هو الدور التوجيهي لهما، وهل مصلحة

العاملين في هذا الحقل وجوب بقاء نقابتين؟ أو دمجهما؟ أو ايجاد صيغة بديلة تؤمن مصالح العاملين في هذا الميدان؟

وعلى المستوى التشريعي لدينا قانون صحافة صدر سنة ١٩٦٢ وعدل بمرسوم اشتراعي تاريخه ١٩٧٧/٦/٣٠. فهل هذا القانون هو الامثل والاوفى لحاجات البلاد بعد سنوات المحنة؟ أو هل من واجب المشترعين اعادة النظر فيه وتطويره وفقاً لاحتياجات البلاد الجديدة؟

لدينا الاذاعة، ومشكلة المنافسة من الاذاعات الخاصة غير الرسمية. فما هي الخطة للخروج من هذا الوضع الغريب؟ هيئة التلفزة جديدة، ولا نعرف بعد ما هي المشاريع التي في جعبتها من أجل مستوى البرامج المبثوثة؟ لدينا مركز وطني للسينما فما هو نشاطه وما هي امكانات عطائه في ما هو من أهم الميادين الاعلامية الجماهيرية؟

الاعلام بمفهومه الواسع، يشمل أيضاً الآلات الالكترونية الحديثة، من الآلة الحاسبة الصغيرة إلى الكمبيوتر المتعدد الاحجام والامكانات والبرامج، إلى الاقمار الصناعية الثابتة والمتحركة. فماذا نفعل على المستوى التربوي لنعد جيلا لهذه التقنية الحديثة دون رهبة أو تردد. وماذا نفعل في المجال الاذاعي والتلفزيوني بغية اللحاق بهذه الاقمار قبل أن يزدحم المدار الارضي بها؟

وعلى مستوى الاعلام العربي المشترك، توحيد الاعلام يفترض قبل كل شيء توحيد الرؤيا والاهداف والتطلعات. وعندما يتوصل السياسيون إلى ذلك نتحدث عندئذٍ عن اعلام عربي مشترك.

والاعلام الدولي يتميز، فينتقد لان تدفقه في اتجاه واحد بدلا من أن يقوم على أساس من التبادل المتوازن. فهل تستطيع الدول النامية معالجة هذا الخلل بطاقاتها البشرية والتقنية المحدودة، أو هل قانون الاقوى يبقى الاصلح دائماً؟

ما يهمنا في الاساس معالجة الجانب المحلي من الموضوع المتشعب، ونحن على خط البداية من سنة الاعلام. فما هي المشاريع والاصلاحات التي يخطط لبنان لها؟

ما هو الدور الذي يستطيعه لبنان من أجل تطبيق شعار «أصوات متعددة /عالم واحد»؟ أو أصوات متعددة ووطن واحد؟

أفكار صحفيّة
في مقالات متباعدة

نشرتها مجلة «الحوادث» اللبنانية

الاول: بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٠

الثاني: بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨١

الثالث: بتاريخ ١١/١٢/١٩٨١

الرابع: بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٣

المقال الأول:

«إن الصحافي العجوز هو أفضل من حيث القدرة العقلية والتفكير النيّر من أي جندي شاب».

هذه هي النظرية العلمية الجديدة التي طلع بها البروفسور الياباني «تايجو ماتسوزاو» مع فريق من الاطباء قاموا بتجارب على نماذج مختلفة من أصحاب المهن والحرف.

ولقد اكتشف هذا الفريق من العلماء الذي أجرى تجاربه في جامعة توهوكي الوطنية، على ألف نموذج، أن العقل ــ مثل أي عضو في الجسم ــ اذا لم ينشط ويعمل ويجهد، فان صاحبه يصاب بعوارض الخرف في وقت مبكّر.

وخلص البروفسور تايجو، بعدما وضع حصيلة التجارب في كومبيوتر خاص، إلى نتيجة مفادها أن الذين يعيشون في القرى النائية يصابون بعقم في التفكير وبتبلّد في الذهن أكثر بكثير من سكان المدن. كما أن السياسيين والصحافيين والمحامين والاطباء وأساتذة الجامعات، يتمتعون بسلامة ذهن طويلة وبوعي صحيح أكثر من المزارعين وسائقي التاكسي والباعة. والسبب في رأيه، أن مركز التفكير في الدماغ يتقلّص شيئاً فشيئاً إذا لم يشحذ دائماً ويعمل باستمرار بحيث لا يعتريه الصدأ الفكري.

هذه النظرية أثبتت فشلها في الحرب اللبنانية. فقد ظهرت خلال عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ عوارض عديدة للصدمات وانفجار شرايين المخ. وفي المستشفيات اليوم عشرات الضحايا. والسبب هو كثرة التفكير والاجهاد العقلي والعاطفي الذي لا يعرف حدوداً.

يقول أحد أطباء الجامعة الاميركية في بيروت، أن العقل اللبناني ــ لا فرق

أكان عقل صحافي أم عقل مزارع ـــ لم يعد يحتمل مزيداً من التفكير بمصيبته ومشكلته ومأساته وتعقيدات حياته.

وإذا كان البروفسور الياباني قد غبط الصحافيين لانهم يتعاطون مهنة تحتاج دائماً إلى تشغيل العقل بطريقة تجدد الخلايا وتنشط التفكير... فاننا ننصحه أن يستثني الصحافيين اللبنانيين والعرب من هذه النظرية، لان عقولهم قد سخنت واحترقت... من كثرة التفكير. فهم لا يكادون يستريحون من مشكلة، حتى يفاجأوا بعشرة أمثالها!

صحيح ان الاديان السماوية قرّرت لكل من الحسنة والسيئة عشرة امثالهما.. لكن الصحيح أيضاً أن أحداً لم يفكر بالصحافيين الذين يواجهون عشرات، بل مئات المشاكل نتيجة الاحداث المتناقضة في بلادهم، ثم يضطرون لان يمشوا على الشوك وحتى على المسامير، بحثاً عن حقيقة لم تعد موجودة، ومع ذلك لا يأمنون رصاصة «طائشة!» تجعل من الحسنة سيئة، تجازى بمائة.. بل بألف مثل!!

المقال الثاني:

في الأشهر الأخيرة أخذ اهتمام زعماء العالم، غرباً وشرقاً، بالصحافةالعربية، يتسع ويتزايد بشكلٍ لم يسبق له مثيل. ولا غرابة في ذلك بالنظر إلى أن المنطقة العربية بموقعها الاستراتيجي وبما تختزنه من طاقة حيوية تهم كل دول العالم، هي الان قطب أساسي في السياسة الدولية. من هنا كانت حاجة هؤلاء الزعماء إلى طرح أفكارهم وشرح مواقفهم بأسلوب أقرب إلى فهم أبناء المنطقة وبأنجح الوسائل وأوسعها انتشاراً مما يعزز روح التعاون البناء.

فلم يكن من تقاليد «١٠ داوننغ ستريت» أن تتصل رئاسة الحكومة البريطانية بالصحافيين العرب في بريطانيا لتؤكد رغبة المسز تاتشر في اللقاء معهم لتبادل الآراء قبل توجهها إلى المنطقة. والمستشار الالماني هيلموت شميت لم يكن ليعطي الصحافة العربية هذا الاهتمام لولا معرفته بتأثيرها، ويقينه بأن أفكاره ستصل أسرع وأفضل بهذه الطريقة.

وما يقال عن تاتشر وشميت يقال عن وزير الخارجية الاميركي الجنرال هيغ

الذي كاد ينقل على طائرته الخاصة بعض مراسلي الصحف العربية لولا أن عددهم يزيد بمقدار الضعفين وأكثر على عدد المرافقين والمساعدين الذي جاءوا معه إلى المنطقة!

والواقع أن زعماء الكتلة الشرقية والدول المحايدة بدءاً بالزعيم السوفياتي الراحل نيكيتا خروشوف وانتهاء بالمستشار النمساوي برونو كرايسكي، كانوا أول من استخدم هذه الوسيلة للوصول إلى الجماهيرية العربية.

وما يعنينا في هذا المجال ليس الاهتمام بحد ذاته بقدر ما يعنينا السلوك المهني بالنسبة لهذه اللقاءات المتزايدة. ولا حاجة بنا إلى التخصيص لأنه ليس المقصود الاساءة إلى أحد. وانما غايتنا أن نضع بعض الملاحظات أمام الزملاء وأمام أصحاب الصحف، تتعلق بنوعية الاشخاص الذين يمثلون صحفهم ونوعية الاسئلة التي تطرح على زعماء العالم. فقد سمعنا في لقاء من هذه اللقاءات وشوشات واعتراضات تشير إلى تدني المستوى المهني في الحوار مع الشخصيات العالمية،وكأن الواحد من ممثلي هذه الصحف يحاور رئيس بلدية قريته! فلا هو ملم بتاريخ البلد الذي يزوره، أو بسيرة الزعيم الذي يحكمه، أو بظروفه السياسية، ولا هو قادر على مواصلة الحوار وتصعيده، بطريقة تعطي القارىء فكرة واضحة عن الموضوع.

ومسألة المستوى لها أهمية خاصة لاننا إذا لم نكن قادرين على أن نقدم سياسيين من طراز رفيع، فهذا لا يعذرنا كصحافيين من أن نقدم أشخاصاً في العمل الصحفي لا همّ لهم سوى التبجح بأنهم استفزوا هذا الزعيم أو أحرجوا ذاك، كأن كل ما يهمهم هو ما يقال عنهم في مجالسهم الخاصة،لا ما يخدم القراء ويفيد قضيتهم من وراء مناسبات كهذه.

ولا تستطيع الصحافة العربية أن ترتفع فوق مستوياتها المحلية، إلا برفع مستوى التمثيل الذي تطرحه في مقارعة هذه الشخصيات التي بدأت تطل على المنطقة من خلال الرغبة في إقامة حوار مفتوح مع الصحافة العربية... قبل اقامة أي حوار مع زعماء المنطقة!

المقال الثالث:

في كل بلد من بلاد العالم منصب على أعلى المستويات يسمونه «الناطق الرسمي» أي الشخص الذي يملك السلطة والمعلومات لايضاح أي موضوع وأية قضية للصحافيين.

بهذه الوسيلة يستطيع الناطق الرسمي تزويد رجال الصحافة بما يحتاجون إليه من معلومات رسمية، وفي الوقت نفسه، تنقية الأخبار التي تنشر من الأخطاء التي تحدث نتيجة نقص في المعلومات، وإلغاء حاجة بعض الدوائر إلى تكذيب أو تصحيح أخبار نشرت، وكانت تفتقر إلى الدقة، أو كانت غير صحيحة أصلاً..

بل ان الناطق الرسمي، يعمد أحياناً، إذا شاء ألا ينسب تصريحاً ما إلى مصادر رسمية، أن يقدم ايضاحات على سبيل المعلومات فقط، على أساس أن هذه المعلومات تساعد الصحافيين على فهم الموضوعات التي يعالجونها، مع تفادي نشر ما تستدعي مصلحة الدولة عدم نشره.. وهو يقول سلفاً لمن يتحدث إليهم: «هذه التفاصيل لمعلوماتكم وليست للنشر» فيلتزم الصحافيون بتعليماته بموجب ميثاق شرف صحافي غير مكتوب...

الناطق الرسمي الموجود في كل دول العالم المتقدم، مفقود في دول العالم العربي ودول العالم الثالث.. إما لأن هذه الدول لا تؤمن بمهمة الصحافة، وإما لأن زعماءها لا يستطيعون الثقة بمن يولونه مهمة التحدث بألسنتهم أو الاعراب عن آرائهم، حتى لو لم يكن في هذا مجتهداً، بل كان متقيداً بكل حرف يلقنونه إيّاه.. بالاضافة من جهة أخرى إلى عدم توافر الشخص المؤهل لأن يكون فدائياً، فينطق بألسنة لا تستقرّ على رأي إلا نادراً!..

والذي يحدث نتيجة لذلك في العالم العربي، حدث بشكل بديهي في قمة العالم العربي في فاس..

لقد اجتمع لحضور مؤتمر القمة (العربي) الذي انتهى قبل أن يجتمع (عام ١٩٨١).. أكثر من ألف صحافي من مختلف أنحاء العالم.. وهؤلاء جميعاً ينطبق عليهم المثل الذي يتحدث عن المرأة.. فهم قوة دعاوية مهولة إذا أحسن توجيههم، وهم شرّ رهيب إذا أهمل أمرهم، وتركوا لشؤونهم.. وما أكثرها!

ومن عادة الدول المتقدمة أن تستغلّ وجود مثل هذا العدد الكبير من الصحافيين أفضل استغلال، لأنها تحقق عن طريقهم ما يتعذّر تحقيقه بانفاق الملايين..

أما في البلاد العربية، فنحن اعتدنا استضافة الصحافيين من حيث المأوى والطعام فحسب، ونتجاهل الأهمّ، فإذا بنا ندفع الملايين لكي نسيء إلى أنفسنا، ونترك أمام الصحافيين مجال الاجتهاد والخطأ فسيحاً.. ثم نشكو من أن عدداً كبيراً من الصحافيين ينشر أخباراً غير صحيحة، نضطر كارهين إلى تكذيبها!

وهذا يعني أن الدول العربية تضطر غالباً لأن تستبدل بالناطقين الرسميين.. مكذبين رسميين.

والفارق بين الاثنين كبير.. والخطأ كبير.. إلا ان مما لا ريب فيه، ان وجود الناطق الرسمي يقتضي توافر شيء رسمي ينطق به!..

المقال الرابع:

للصحافة آداب. ومن هذه الآداب فن أخذ الحديث الصحفي. فكثيراً ما يؤخذ الحديث الصحفي من السياسي أو العالم أو النجم الفنّي بطريقة خالية من أدب الحديث!

فإذا كان الحديث مع ملك أو رئيس فوجيء القارىء بأنه خرج من الحديث دون أن يسمع رأي الملك أو الرئيس، بل سمع رأي «الاستاذ» الصحافي الذي اتخذ من الحديث مناسبة ليصول ويجول ويدلي برأيه بشكل مستفيض على حساب الحديث مع الرجل المفترض أن تكون آراؤه ووجهات نظره هي الاساس.

والطريف أن هذا النوع من الصحافيين يروي الوقائع، وكأن الرئيس أو الملك أو النجم الفكري والسينمائي لم يكن في الجلسة الثنائية، إلا المستمع والمتفرج المحظوظ بينما كان الصحافي هو القطب وهو صاحب المسرح!

لكن لا بدّ من القول أن هذا النوع هو الفاشل من الصحافيين لأن البراعة الصحفية والمعلومات الصحفية تظهر من جدية الاسئلة ومن عمقها، لا من التوسع

الاسترسالي على حساب المحدّث الاصلي. وإذا كان الصحافي يريد تعويضاً معنوياً وسمعة وشهرة، فليطلب ذلك في تحضير الاسئلة وتوجيهها بذكاء واصابة. وهذا من حقه. أما ان يطلب التعويض من الدلال على قلب المحدّث وأكل حصته ووقته، فذلك ليس من أدب الصحافة في شيء.

ان الصحافة هي مهنة الشهرة. والصحافي، بكونه صحافياً، يعيش تحت الاضواء. ولكن يبقى ان يحسن لعبة الشهرة والبقاء في الظل، بشكل دقيق فيقبل بالتعتيم على نفسه، ولو قليلاً في بعض الظروف والمناسبات، وأهمها الاحاديث مع الآخرين من أهل حكم وفكر وفن، وإلا تحوّلت الشهرة إلى شهرة رخيصة، أي فضيحة في قيم المهنة!

مقال افتتاحي

نشرته جريدة «العمل» اللبنانية

بتاريخ ١٩٧٤/٥/٨

الصحافة بين الحرية والاستغلال

قضية الصحافة، تحتاج إلى هدوء في الاعصاب!

في الحالات الاخرى.. في حالات الانفعال والتحدي، يصعب النظر إليها، والنفاذ إلى أسبابها. وهي، في أي حال، لا تحتاج إلى «ثورة» بمقدار ما تتطلب روية، وسعة صدر.. وموضوعية أيضاً، وبنوع خاص.

ذلك انها احدى قضايا العصر الشائكة.

فلا العالم الغربي وجد لها حلاً.. ولا العالم الاشتراكي عثر هو أيضاً على بداية حل.. إلا إذا كان «التأميم» هو باب الفرج والخلاص!

لماذا؟

لان الصحافة، صناعة خاسرة.

قلّة قليلة، هي الصحف التي استطاعت، أن تؤمّن لنفسها استقلالاً مادياً بالمعنى الصحيح في العالم.

«موريس دو فرجيه»، في كتابه «مدخل إلى السياسة»، يذكر ثلاثاً.. ثلاثاً فقط: التايمز، لوموند، والنيويورك تايمز!!

تأمل: ثلاث صحف، لا غير، في العالم الغربي، تتمتع بقدر من الاستقلال الماديّ يضمن لها الاستقلال في الرأي، والحرية الكاملة.

ان ما يعوّض بعض الشيء عن هذه الاساءة الدائمة إلى الحرية.. وعن استغلالها أيضاً من قبل قوى المال، في عالم الغرب هي هذه الكثرة في وسائل الاعلام. فلا احتكار، من هذا القبيل، يحرم الفرد، والرأي العام، من حقه في الاختيار.. من القدرة الذاتية على اكتشاف الحقيقة..

.. ولا سيطرة أو تدخل مباشر من قبل السلطة والدولة.

وضع الصحافة اللبنانية هو هذا الوضع تقريباً، لولا هذا الشذوذ الذي ورّط لبنان، والصحافة اللبنانية في مشكلات ومآزق خطيرة.

صحافة لبنان، أضحت منبراً للعالم العربي. وليس في هذه الظاهرة أي عيب أو ضرر.

لكن العيب أن المنبر هذا يُتخذ، أحياناً، لتوزيع الشتائم، والاتهامات، والافتراءات، يميناً وشمالاً، ودون حساب!

والاعتراض، انما هو على هذا الاستغلال الرخيص للصحافة.. وللحرية الصحفية في لبنان.

نحن لا نعترض على وجود صوت لليبيا، أو مصر، أو العراق، أو سورية، من على منبر لبنان، ولا نعتقد أن الدولة تعترض.

بل قد يكون تعدّد الاصوات، من هذا القبيل، خدمة للحرية، وللبنان، وللقضايا العربية بوجه عام.

لكنّ المشكلة كلها، ان «المنبر» هذا، قد فسد إلى حدٍّ ما بقيت بعده حرمة للكلمة، وللحرية، وللانسان!

ناهيك بالاساءة الدائمة التي تلحق بلبنان.. وبالاضرار المادية والمعنوية التي فرضت عليه هكذا؛ مجاناً أو لخدمة الشيطان.

حالة ينبغي أن تعالج.. ولكن بهدوء أعصاب.

كيف؟

بالتعاون بين الدولة والصحافة.. وبالشعور المشترك بالمسؤولية أيضاً.

ولا نعتقد، أن معركة تنفجر بينهما، تحل شيئاً من المشكلة المزمنة.

وحسب علمنا، الدولة لا تسعى إلى هذه المعركة، ولا تريدها.

فلماذا العداء، اذن؟ وهذه التحديات؟

في أي حال، نحن مع الدولة، في حدود العزم الصادق على انقاذ الصحافة ولبنان من الاستغلال الرخيص..

.. ومع الصحافة أيضاً، في حدود دفاعها عن مصالحها المشروعة..

وليس ما يوفق بين هذه الغاية وتلك، مثل «المجلس الاستشاري» الذي نص عليه القانون أولاً، ومقررات «مجمع بيت الدين» ثانياً. مجلس يلتقي فيه الفريقان، وكلاهما مسؤول عن الحرية واداتها الرئيسية في لبنان.

هَمسَـة صحفيّـة

نشرتهـا مجلّة «الكفاح العَربي» اللبُنانية

بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٦

جريدة الصباح

الجريدة وفنجان القهوة والسيجارة، ثلاثة أقانيم في صباح واحد. هذا الثالوث لا يتجزأ، ولا يستقيم من دونه عمل. انه الادمان الجميل.

حين تغيب جريدة الصباح، يمتلىء القلب بالفراغ. يصير فنجان القهوة شاحباً، وتعلن السيجارة الحداد.

وجريدة الصباح، حين تحضر، قد لا تتصفحها، تغرق في عمل قد يمتد ساعات، ولكنك تشعر بالاكتفاء، وبأن نبضك طبيعي وجدران المكتب مشتعلة. حتى إذا ما فرغت مما بين يديك، بدأ الحوار ونشوة الارتواء، وصارت الجريدة عالمك المدهش، وعشقك الذي لا يموت.

ليس مهماً أن تقرأ الجريدة. المهم أن تكون إلى جانبك لكي تشعر بالدفء.

حين تغيب الجريدة يتسع الحزن. يصبح الوطن اسمنتاً وهواءً ملوثاً، وتتأكد من جديد عظمة حضورها وضرورة هذا الحضور.

شيء واحد يجعلنا نتقبّل غيابها، هو انها عائدة في الصباح التالي، وإلا، فما أكبر الظلام.

الصحافة والفنون
مقال بقلم: سمير الصايغ
نشرته جريدة «الأنوار» اللبنانية
بتاريخ ١٩٧٥/٣/١١

معرض غلافات «تايم» في بيروت

يطرح موضوع الفن والصحافة

الفن والصحافة. هذا هو الموضوع الذي يثيره معرض أصول اغلفة مجلة (تايم) الاميركية في صالة العرض التابعة لمركز كنيدي ــ بيروت بدءاً من مساء أمس.

فالمعرض يضم نماذج من اللوحات التي حققها فنانون من بلدان متعددة وفي أساليب فنية متعددة خصيصاً لتكون صورة لغلاف هذه المجلة السياسية الاسبوعية.

وهذا يعني أن موضوع هذه اللوحات مقترح أساساً من قبل هيئة تحرير المجلة، ومعظم هذه الموضوعات تتعلق بالاسماء والشخصيات السياسية من رؤساء وملوك وأسماء برزت في الفترة الممتدة من العام ١٩٥٠ إلى العام ١٩٧٤.. أو أثارت قضايا شغلت العالم. ويضاف إلى هذه الاسماء السياسية أسماء أخرى تنتمي إلى عالم الفن. من كتّاب وممثلين وراقصين كبار، اتسعت شهرتهم إلى أبعد من حدود بلدانهم ولغاتهم.

إلاّ أن ما يدعو إلى المناقشة بصدد هذا المعرض، هو هذه العلاقة الجديدة بين الفن والصحافة. رغم ما يبدو للمتحيز للفن من صعوبة هذه العلاقة واقترابها من أن تكون علاقة في صالح الصحافة على حساب الفن. ذلك ان الفنان هنا يبقى منفذاً لافكار تجيء من فهم سياسي اجتماعي معيّن، أي ليست نابعة من أفكار فنية محضة ولا غايتها غاية فنية.

مع ذلك، أي رغم هذه الشروط، أو هذا الاطار، فان السؤال الذي يطرح نفسه، هو تعاون المجلة هنا مع فنّانين، وليس مع مصورين، في الوقت الذي يمكن فيه أن تكون هذه الاغلفة مصورة عن طريق (الكاميرا) من قبل مصورين لهم اسلوبهم وفنيتهم التي لا تقل عن ابداع الرسامين.

إلا أن وجود الرسام يعطي هذا العمل معنى آخر، معنى الجهد الانساني، والاسلوب الخاص، بحيث يتحول الغلاف من صورة ترمز إلى الفكرة، إلى صورة ولوحة في آن معاً. أي تجمع الواقع المباشر إلى الموقف الانساني من هذا الواقع. وبالتالي، تخطو فيه الصحافة خطوة أخرى لتطلّ على الجمهور كوسيلة اعلامية واسعة الحدود والامكانات ومتعددة الوظائف. واحدى مظاهر البحث عن اشكال ولغات فنية جديدة.

من الناحية الفنية. تبدو أمامنا هذه اللوحات عاكسة لعديد من الاساليب والاتجاهات الفنية المعاصرة، وان كانت أكثريتها تتبع الطرق الكلاسيكية والاتجاهات الواقعية المباشرة أو الرمزية، إلا أن ثمة اغلفة، أي ثمة لوحات تنطلق من مفاهيم فنية تجريبية، خاصة تلك التي تمثل بعض الفنانين. أمثال: نوروييف وماریاكالاس وغيرهما. حيث تبرز الاتجاهات الحديثة في الفن من جهة التلوين والتعبير والاهتمام بأجواء اللوحة وليس بتفاصيلها، أي الاهتمام بما توحيه اللوحة ككل، وليس الاهتمام بواقعيتها أو أمانتها للشخص المعني.

من جهة ثالثة تبرز أيضاً التقنية الحديثة للطباعة، في تلك اللوحات ــ الاغلفة، التي تستلهم امكانات الآلة والتقنيات الطباعية، والتي تتميز أخيراً بأسلوب خاص جديد في عالم الفن.

الناحية البارزة في هذا المعرض، تجعلنا نقف أمام ظاهرة فنية من نوع خاص، نابعة من هذا التعاون بين الصحافة والفنون. حيث يولد شيء جديد ثالث لا هو ينتمي إلى الصحافة مئة بالمئة ولا هو أيضاً ينتمي إلى الرسم بكل تفاصيله. بل هو مزيج من الاثنين.

اننا أمام فنٍّ يشبه فن الملصقات: الوضوح، وتحديد فكرة معينة. والسعي وراء الانتماء المباشر لما يشغل الاكثرية في همومها ومشاكلها اليومية.. ولاجل هذه الاهداف يبتعد هذا الفن عن اللوحة خارج الصحافة، أي اللوحة التي تبقى في حدود صالات العرض والتي لا ترتبط مع المشاهدين عبر تلك الافكار والاهداف

التي تحددها المجلة أو الصحافة بشكل عام.

وهي من جهة أخرى توسع عالم الصحافة، حيث يدخل الفن كنوع من اثارة اهتمام القارىء وكنوع من الاستجابة أيضاً للنواحي الثقافية والذوقية العالية عند الجمهور. حيث تجتمع هنا معاً الجوانب الآنية والجوانب الفنية التي تتجاوز الزمان.

وإذا تجاوزنا نحن بدورنا حدود هذا المعرض إلى الامكانات الجديدة لبروز ألوان فنية حديثة، فإننا نقف مرة جديدة أمام قضية فنية طرحها القرن الحالي مع تقدم العلم وتقدم استخدام الآلة. وهي القضية المتعلقة بالصناعة الفنية والاشكال التي يتجسد فيها الابداع البشري. فمذ تقدمت الطباعة كصناعة، والتصوير الفوتوغرافي كصناعة أيضاً، برزت أمام الفنان امكانات لا حدود لها في نقل مشاعره ورؤاه. وحتى الآن، فان ما يمكن أن يتحسسه المرء هو أن الوسائل المستحدثة هي أكثر بكثير من القدرات الفنية، كي نستوعبها جميعاً ونسخرها لصالح الفن. أي ما نزال نقف أمام وفرة هائلة في الوسائل وقلة في القدرة على استعمال واستخدام هذه الوسائل.

وباختصار شديد، ما تزال امكانات الآلة أوسع وأكبر من قدرة الانسان على استعمالها.

«ووترغيت» صحافيّة

تحقيق صحفي نشرته مجلّة «الحوادث» اللبنانية

بتاريخ ١٩٨١/٥/١

جريدة «الواشنطن بوست»

تجرع الكأس التي جرّعتها «نيكسون»!

جيمي، طفل بريء يبلغ الثامنة من عمره. عندما كان في سن الخامسة بدأ يتعاطى المخدرات حتى أدمنها! وهذه حال معظم أطفال السود في الولايات المتحدة. ويماثلهم أبناء الطبقة الوسطى وما دونها. انه عالم يعيش في مأساة تكاد تقضي على المجتمع الاميركي.

عندما كان جيمي في الخامسة سمح له عشيق والدته أن يشم بعض الهروين. العشيق تاجر مخدرات، ويعيش مع والدة جيمي وجدّته في منزل واحد. وهاتان تتعاطيان المخدرات مثل العشيق.

وذهب جيمي إلى المدرسة من أجل أن يتعلم الحساب فقط. فهذا العلم «يجعلني أصبح عندما أكبر تاجر مخدرات أفضل من عشيق والدتي».

عشيق الام كان يحقن جيمي بالهروين باستمرار. وآخر مرة أدخل فيها الحقنة في ساعد الطفل قال له العشيق: «يجب أن تتعلم بسرعة كيف تحقن نفسك بنفسك يا رجل»!

هذه القصة نشرتها «الواشنطن بوست» في الثامن والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠. كاتبتها جانيت كوك (٢٦ سنة) المحررة في الصحيفة. وعندما قدمتها إلى رئيس التحرير أخبرته أنها قصة واقعية لطفل يعيش في أحد أحياء السود في العاصمة الاميركية واشنطن. وقالت أنها أجرت عدة مقابلات لجيمي وأمه، ولعشيق الام وللجدة ولبعض الجيران.

عندما قرأ المسؤولون في واشنطن القصة، تحركوا بسرعة، وقد أرسل رئيس

البلدية ماريون باري ومدير البوليس بارتل جيفرسون أكثر من فريق ومجموعة، للاستقصاء أين يسكن جيمي. رئيس البلدية أرسل فريق بحث اجتماعي لادخال جيمي إلى اصلاحية، ومدير البوليس أرسل يبحث عن العشيق تاجر المخدرات.

وفشل الجميع في تحديد من هو جيمي وأين يسكن. ولجأ رئيس البلدية (ويطلق عليه في أميركا رئيس مجلس المدينة، أو المحافظ) ومدير البوليس إلى «الواشنطن بوست» يسألانها عن شخصية الطفل لمساعدته على الشفاء. لكن الصحيفة أصرّت على رفض البوح بالمصدر. وهدد رئيس البوليس باللجوء إلى القضاء لكن الصحيفة رفضت.

لم تثمر آلاف من الساعات قضاها البوليس والباحثون الاجتماعيون بحثاً عن جيمي. وأخذ أساتذة المدارس يكشفون على سواعد التلاميذ لاكتشاف آثار حقن الهروين لعلهم يجدون جيمي!

وتحركت مباحث المخدرات، وتشاور الباحثون الاجتماعيون مع مخبرين في حقل المخدرات، وفشلت كل الجهود!

القليل القليل من المهتمين بالمسألة أخذ يتساءل: هل يعقل أن يتحدث طفل، ابن ثمانية أعوام، إلى محررة، ولا ينطلق بكلمة عن تجربته إلى استاذه ورفاقه في الصف أو إلى أحد الجيران؟

البوليس شكّك في القصة عندما فشل في الوصول إلى شخصية جيمي. وبنى الشك على تجاربه وخبرته في أن أي تاجر مخدرات لا يمكن أن يموّل أحداً ولمدة ثلاث سنوات بدون أن يطالبه بالثمن، ان لم يكن ثمناً نقدياً فخدمة يقدمها الطفل، مثل أن يحمل المخدرات وينقلها من مكان إلى آخر.

النتيجة التي تضمنها تقرير البوليس قالت: الطفل غير موجود. وهو من اختراع جانيت كوك. وسلم البوليس نسخة عن تحقيقاته إلى «الواشنطن بوست».

وماتت القصة إلى أن كان الاسبوع قبل الماضي، وبالذات يوم ١٥ نيسان (ابريل)، فقد بعثت حية، وبشكل مأساوي!

في صباح ذلك اليوم نشرت «الواشنطن بوست» على صدر صفحتها الاولى أن المحررة جانيت كوك حصلت على جائزة بولتيزر عن قصة «عالم جيمي» وما أن قرأ الناس الخبر حتى انهالت الاتصالات بالصحيفة ولجنة جائزة بولتيزر في نيو يورك. وكان أهمها هاتفين تلقتهما لجنة الجائزة والصحيفة. الاول من كلية فاسار والثاني من جامعة توليدو.

جامعة كولومبيا في نيو يورك هي التي تمنح الجائزة. ولجنة الجائزة مكوّنة من سبعة عشر عضواً. وكانت اللجنة قد طلبت من جانيت ملخصاً عن حياتها وعن شهاداتها كي تنشره إلى جانب خبر نيلها الجائزة. ملأت جانيت الاستمارة، وجاء فيها أنها حاصلة على ماجستير من جامعة توليدو عام ١٩٧٧ وانها درست في السوربون سنة واحدة. وتتقن عدة لغات وانها حصلت على بكالوريوس الفنون من كلية فاسار عام ١٩٧٦.

عندما اتصلت كلية فاسار باللجنة والصحيفة، بعد أن رجعت إلى سجلاتها، قالت أن جانيت كوك دخلت كلية فاسار في خريف ١٩٧٢ وتركتها في ربيع ١٩٧٣ لاسباب لا يعلمها أحد. وقالت جامعة توليدو أن جانيت تخرجت عام ١٩٧٦ بدرجة بكالوريوس في الادب الانكليزي بدون درجات شرف. وانها لم تحصل أبداً على درجة الماجستير.

وجانيت لم تدخل السوربون في حياتها!

وأعلنت لجنة البولتيزر فوراً سحب الجائزة من جانيت. ولأول مرة منذ ٦٤ سنة تعاد الجائزة لمثل هذا السبب.

وبدأت حبّات المسبحة تكرّ!

جانيت كذبت على لجنة جائزة بولتيزر... وعلى صحيفتها أيضاً.

عندما وصلت معلومات الكذب بالنسبة للشهادات عقد رؤساء تحرير «الواشنطن بوست» وناشرها جلسة استجواب مع جانيت.

في البداية أصرّت جانيت على أن المعلومات التي قدمتها إلى لجنة جائزة بولتيزر صحيحة. وببطء بدأت تتكشف الحقائق واحدة بعد أخرى، ومجتزأة، كما قالت

«الواشنطن بوست». فقد اعترفت جانيت بأنها كذبت، مما دفع رؤساء التحرير إلى التساؤل حول صدق قصة «عالم جيمي».

ولبضعة ساعات أصرّت جانيت على أن القصة حقيقية، وان جيمي موجود.

وأدرك المجتمعون الصباح وجانيت تصرّ على الكذب! وعقد اجتماع مسائي في اليوم الثاني. وأخبر رؤساء التحرير جانيت أن لديهم شكوكاً حول قصة جيمي. وقالوا لها أن عليها أن تثبت لهم وبسرعة فائقة أن جيمي موجود فعلاً. ووعدت جانيت بأنها ستحاول برهنة وجود جيمي.

وركبت جانيت إلى جانب أحد المحررين الذي اتجه بسيارته إلى الجزء الجنوبي الشرقي من واشنطن حيث عاش جيمي، كما قالت جانيت. لم تستطع جانيت أن تجد منزل جيمي!

وفي «الواشنطن بوست» كان بضعة محررين يفتشون ملف الملاحظات التي سجلتها جانيت. واستمعوا إلى عدة تسجيلات صوتية لمقابلات أجرتها جانيت مع خبراء المخدرات. لم يجدوا أية تسجيلات أجريت مع جيمي أو أحد أفراد عائلته. لكن بعض الملاحظات، وواحداً من التسجيلات ذكرت أن «عالم جيمي» قد يكون خليطاً من القصص التي سمعتها جانيت عن عالم المخدرات.

عادت جانيت والمحرر إلى «الواشنطن بوست» واجتمع رؤساء التحرير مجدداً، وقال أمامهم المحرر الذي رافق جانيت أنه بات مقتنعاً أن قصة جيمي غير حقيقية.

استمر الاجتماع عدة ساعات كانت جانيت خلالها تصر على أن القصة حقيقية. وأخيراً في الصباح الباكر، اعترفت أن جيمي ليس موجوداً، وأنه مكون من خليط من عدة أطفال يتعاطون المخدرات!

المسؤول عن قسم شكاوى القراء، وليم غرين، والذي يعالج المشاكل الداخلية في «الواشنطن بوست» بدأ تحقيقاً عاماً. وأمر رئيس التحرير التنفيذي جميع المحررين بأن يقدموا ما يعرفونه من معلومات إلى غرين. ووقف ناشر الصحيفة دونا لدغراهام أمام شاشات التليفزيون والدموع في عينيه وقال: كل

واحد فينا هنا يعتبر أن أولى واجباته أن يجد كل ما يستطيع من الاسباب التي جعلتنا مخطئين في هذه القصة.

وصدرت «الواشنطن بوست» في الصباح لتعلن في الصفحة الأولى وبخط كبير: اننا نعتذر للقراء، ونعتذر للجنة جائزة بولتيزر، ونعتذر للبلاد كلها... وروت تفاصيل القصة.

وصدّرت الصحيفة افتتاحيتها باعتذار آخر قالت فيه: اننا نعتذر. هذه الصحيفة، التي طبعت قصة جانيت كوك المفبركة عن طفل مدمن على الهروين، كانت هي نفسها ضحية..

كيف يحدث هذا؟ ماذا يعني؟

اذا حدث هذا الشيء مع كائن من كان، فالأمر طبيعي هو اللجوء إلى وسائل السيطرة الداخلية لمعرفة كيف حصل هذا الأمر. وهذا ما سنفعله.

«إن أول عنصر يقوم بين رئيس التحرير، المدقق، والمحرر هو عنصر الثقة الذي تفرزه أية علاقة صداقة مهنية. المسألة بسيطة: رئيس التحرير لا يقرأ كل أوراق محرر موثوق يعتمد عليه. لا يقف عند دقائق التفاصيل ليسأله: هل هذا فعلاً حقيقي؟».

وبدأت الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون تتحدث عما اسمته «كذبة البولتيزر». وعادت أجهزة الاعلام تذكّر بالمبادىء الصحافية الاولية. وذهب بعضها إلى القول إن كرامة الصحافة الاميركية ومصداقيتها أصبحتا في الميزان.

وذهبت «الواشنطن بوست» أبعد من ذلك حين قالت: «في الحقيقة، ستكون غلطة وعاراً إذا اعتبر الطلبة الجادون والنقاد في الصحافة، أن جيمي هو نموذج لخطأ عرف، وانه اثبات على أن القصص المنشورة هي مجرد فبركة.. صدقاً، وكما يشعر القراء... فاننا في هذه الصحيفة نشعر أننا غاضبون ويعصرنا الحزن، وأسأنا استخدام أنفسنا...».

وجاء في كتاب استقالة جانيت: «انني أعتذر إلى صحيفتي، إلى مهنتي، إلى

مجلس جائزة بولتيزر وإلى كل من يسعون وراء الحقيقة». ومضت إلى عالم النسيان!

«الواشنطن بوست» لم تكتف بالاعتذار ولا بكتاب الاستقالة فقالت: اجراس الانذار يجب أن تسمع، واجراءات يجب أن تظهر..

في البداية قالت جانيت أنها ستتعرض للموت إذا أفصحت عن شخصية الطفل. «وهذا ما هدّدني به عشيق الوالدة»!

اللوم هنا لا يقع على جانيت وحدها، وانما على رئيس التحرير، كما قالت «النيو يورك تايمز». فالصحف الكبيرة أعلى من أي كاتب أو محرر فيها. وإذا أراد رئيس تحرير أو ناشر أن يعرف مصدر ما يطبع في صحيفته فمن حقه هذا. «ويجب أن يؤكدوا للمجتمع وللقضاء أنهم يعرفون بدون أن يفصحوا عن المصدر».

«الواشنطن بوست» ليس صحيفة عادية. وهي التي ابتدأت فضيحة ووترغيت بنشر سلسلة تحقيقات فأصبحت الصحيفة الأكثر احتراماً وقراءة في أميركا. ومسكينة «البوست» فقد أخذت تجرع من نفس الكأس الذي أذاقته إلى الرئيس نيكسون!

الغضب والحزن كانا رد فعل الاعلام الاميركي.

«في هذه القصة لم يكن رئيس تحرير البوست مستيقظاً كفاية» كما قالت صحيفة «بوست ديسباتش» التي تصدر في سان لويس، وناشرها هو جوزيف بولتيزر (الصغير) رئيس لجنة بولتيزر وابن الذي أوجد الجائزة.

«النيو يورك تايمز» لم تلم الكاتبة بقدر ما لامت الصحيفة! فقد قالت: عندما تكذب صحيفة ذات سمعة، فانها تسمم المجتمع. وتصبح أية قصة تنشرها الصحف موضع شك.

أخطر من ذلك فان حق كتمان المصدر يصبح ملوثاً، خاصة وان قصة أخرى مشابهة جرت في لوس انجلوس. فمنذ بضعة أعوام نشرت الصحيفة الاسبوعية «ناشيونال انكوايرز» أن الممثلة الهزيلة كارول بارنيت سكرت في حفلة أقيمت

في أحد مطاعم واشنطن، وأخذت تغازل هنري كسنجر الذي بادلها الغرام!

كارول أقامت دعوى على الصحيفة، ومنذ أقل من شهرين كسبت الدعوى، فالحقت ضرراً بمصداقية الصحافة الاميركية.

لقد قالت «الواشنطن بوست» أن ثقة الجمهور تزعزعت بكل الصحافة. وعرفت «نيو يورك تايمز» الكذبة الصحافية بأنها «فبركة حادثة أو قصة أو خبر». والكذبة كابوس يجثم على صدر كل غرفة أخبار.

و«الواشنطن بوست» نفسها قالت: «الكذبة تؤذي. انها تؤذي أكثر مما يتصور أي واحد خارج عالم الصحافة. انها تؤذي أكثر مما يظن أي واحد يعمل في هذه المهنة. والذين يعملون معنا في غرفة الاخبار في «الواشنطن بوست»... شعروا أنهم فقدوا شيئاً ثميناً.. عندما كشفت هذه الصحيفة النقاب عن أن أحد محرريها فبرك قصة منحته جائزة بولتيزر. لقد حدث اعتداء على سجلنا.

«والناس في غرفة التحرير مبعثرون، مخدوعون، محزونون يستبد بهم الغضب.. والمحققون والمحررون الذين عملوا سنوات من أجل سمعة هذه المؤسسة، والذين عاشوا في قلب قواعد صارمة حول ما هو صحيح وما هو خطأ، أصبحوا مكسوري القلوب، نتيجة ما حدث لما بنوه وللمبادىء التي آمنوا بها».

«الواشنطن بوست» اعتذرت أيضاً لمدير البوليس، ولرئيس مجلس المدينة... لكن المهم أن لا يستغل تجار المخدرات هذه القصة لينشروا تجارتهم بين الاطفال. واذا اشتكى مواطن فلا يصدقه أحد!

ثم هناك محاذير أخرى. فقد يعتبر البعض أن الاطفال غير مهددين بالمخدرات، وتجاهل هذه المسألة من قبل المعنيين هو الذي دفع «الواشنطن بوست» إلى اطلاق صرخة الانذار!

والاخطر من ذلك كله هو ما يتعلق بمبدأ تتمسك به الصحافة. فقد يلجأ القضاء والبوليس الى اعتبار الافصاح عن المصدر ضرورياً. وكم من رئيس تحرير ذهب إلى السجن لكتمانه مصدر معلوماته. الآن أصبح السيف فوق الرقاب بسبب كذبة محررة!

وأخيراً أصبح على الصحافي أن يقضي وقتاً طويلاً في اقناع مصدره بأن يبوح باسمه كي يصدقه القراء!

ان كذبة نيكسون كلفته الرئاسة في اميركا... فهل كذبة جانيت تنهي اسطورة أقوى صحيفة في بلاد العم سام؟

نماذج عن البطاقات الصحفيّة
التي حصل عليها المؤلف
في أثناء مشاركته وتغطيته
للمؤتمرات العربيّة والإسلاميّة والدوليّة

مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية

الرباط ــ ديسمبر ١٩٦٩

مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الثالث

جدة ــ ١٤ المحرم ١٣٩٢ هـ

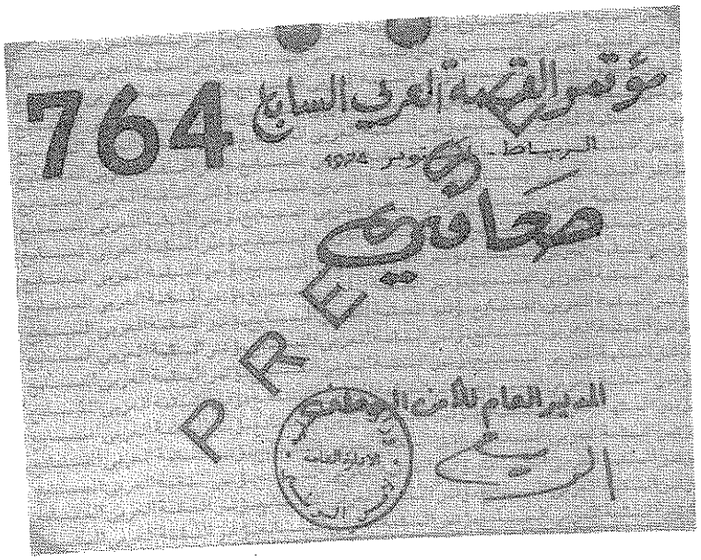

مؤتمر القمة العربي السابع

الرباط ــ اكتوبر ١٩٧٤

مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي

جدّه ــ محرم ١٣٩٠ هـ

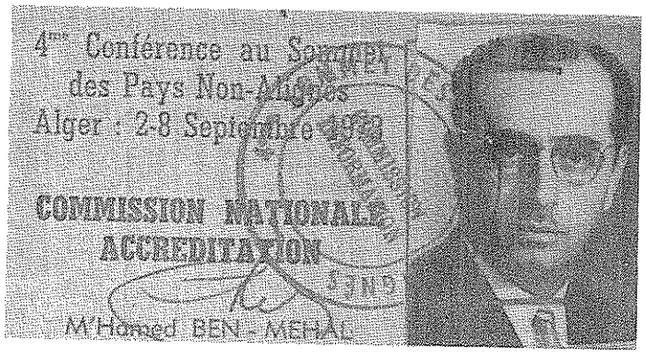

مؤتمر دول عدم الانحياز

الجزائر ــ سبتمبر ١٩٧٣

مؤتمر القمة العربي السابع

الرباط ــ اكتوبر ١٩٧٤

مؤتمر القمة العربي السابع

الرباط ــ اكتوبر ١٩٧٤

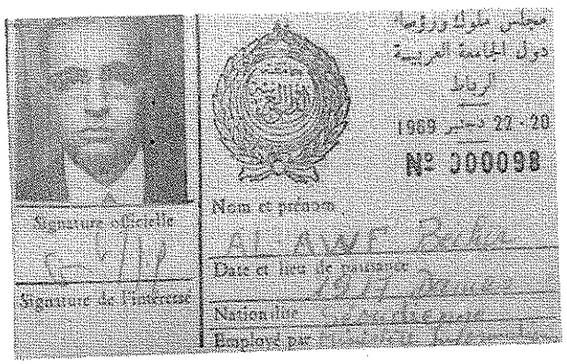

مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية

الرباط ــ ديسمبر ١٩٦٩

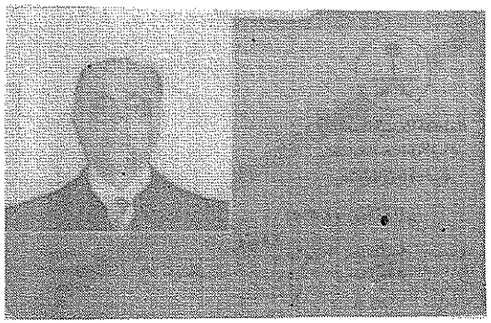

مؤتمر القمة الاسلامي الثالث

مكة المكرمة ــ الطائف ــ ربيع الاول ١٤٠١ هـ

مؤتمر المنظمات الاسلامية

رابطة العالم الاسلامي

مكة المكرمة ١٣٩٤ هـ

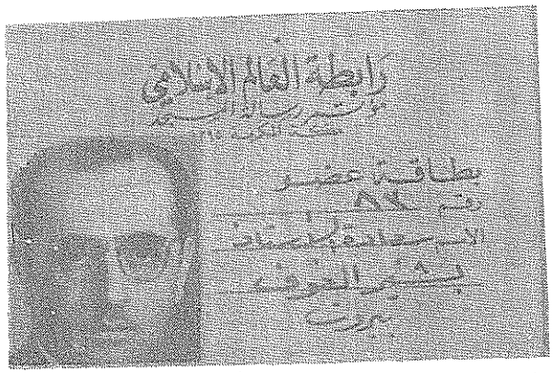

مؤتمر رسالة المسجد

رابطة العالم الاسلامي

مكة المكرمة ــ ١٣٩٥ هـ

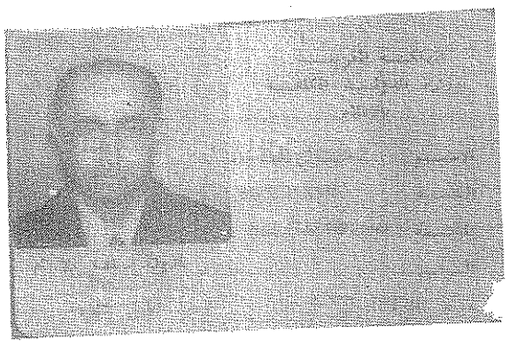

مؤتمر القمة الاسلامي الثاني

الرباط ــ المملكة المغربية

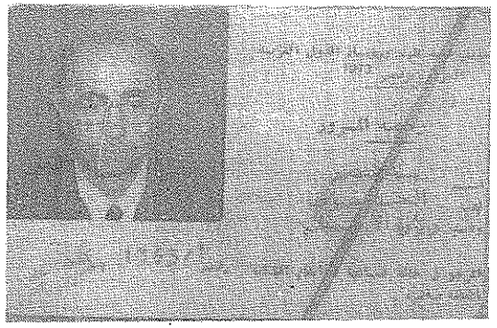

مؤتمر قمة ملوك ورؤساء الدول العربية

الجزائر ــ نوفمبر ١٩٧٣

حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة

جامعة الدول العربية

دمشق ــ ١٩٥١

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة

جامعة الدول العربية

القاهرة ــ ١٩٥٧

من حفلة تكريم المؤلف في معهد الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز

جدّه ــ آذار (مارس) ١٩٨٠

من حفلة تكريم المؤلف في معهد الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز
جدّه ــ آذار (مارس) ١٩٨٠

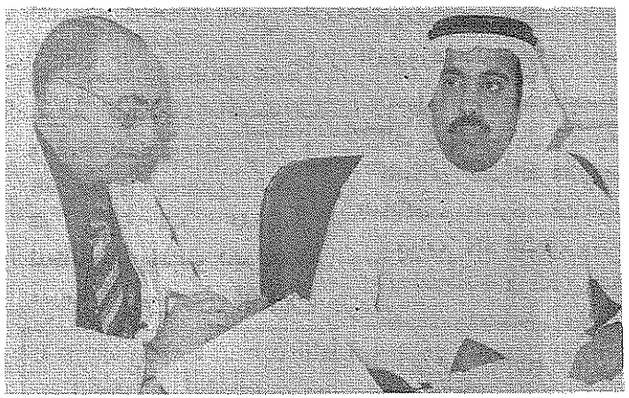

المؤلف يسجل كلمته في سجل الشرف إلى جانب عميد معهد الاعلام الدكتور عبد الله الغذامي بجامعة الملك عبد العزيز.
جدّه ــ آذار (مارس) ١٩٨٠

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.
ـ كتب الحديث النبوي الشريف.
ـ مدخل إلى الصحافة ـ **ف فريزر بوند**، ترجمة راجي صهيون ـ مراجعة ابراهيم داغر.
ـ من الخبر إلى الموضوع الصحفي ـ **جلال الدين الحمامصي.**
ـ المندوب الصحفي ـ **جلال الدين الحمامصي.**
ـ هذه صحافتنا بين الأمس واليوم ـ **جلال الدين الحمامصي.**
ـ تاريخ الصحافة العربية ـ **فيكونت فيليب دو طرزي.**
ـ الصحافة: رسالة واستعداد وفن وعلم ـ **خليل صابات.**
ـ تاريخ الطباعة في الشرق العربي ـ **خليل صابات.**
ـ صناعة الصحافة ـ **روبرت ديمون**، دار العلم للملايين.
ـ ازمة الضمير الصحفي ـ **عبد اللطيف حمزة.**
ـ الاعلام: له تاريخه ومذاهبه ـ **عبد اللطيف حمزة.**
ـ حرية الصحافة ـ **عبد الله اسماعيل البستاني.**
ـ القذف والسبّ في ميدان الصحافة ـ **عمر الديب.**
ـ الإعلام والدولة ـ **حسن الحسن.**
ـ الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة ـ **حسنين عبد القادر.**
ـ الصحافة كمصدر للتاريخ ـ **حسنين عبد القادر.**
ـ الصحافة العربية: نشأتها وتطورها ـ **أديب مروّة.**
ـ الصحافة ـ **اميل بوافان.**
ـ الإعلام في الحياة الحاضرة ـ **معهد الصحافة ـ الجامعة اللبنانية ١٩٦٩.**

ـ الاغاني ـ **لابي الفرج الاصبهاني.**
ـ الكامل في التاريخ ـ **لابن الاثير.**
ـ مروج الذهب **للمسعودي.**
ـ عيون الأخبار ـ **لابن قتيبة.**
ـ العقد الفريد ـ **لابن عبد ربه الاندلسي.**
ـ معجم البلدان ـ **لياقوت الحموي.**
ـ معجم الادباء ـ **أحمد فريد الرفاعي.**
ـ عدد كبير من الصحف والمجلات العربية والاجنبية.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

القسم الأول ٩

المحاضرة الأولى: ١١
المؤسسات الصحفية وواقع الاعلام الصحفي
بين التاريخ والواجب وشرف المهنة

المحاضرة الثانية: ٣١
ما هي الصحافة؟ ومن هو الصحفي بين
المهنة والهواية وضوابط العرف والقانون

المحاضرة الثالثة: ٥٢
فنون الصحافة وشرح مقوماتها بين
تباين أمزجة التقويم وتضارب الآراء

المحاضرة الرابعة: ٧١
الاعلام الإسلامي والنظام الاسلامي
بين يقظة الفكر الديني وتطور مفاهيم الاعلام

المحاضرة الخامسة: ٨٩
متاعب الصحافة كمهنة وهواية
بين مباهج التكريم وفواجع التجريح

القسم الثاني ١٠٩

مقابلة صحفية مع بشير العوف ١١١
أجرتها جريدة «الجزيرة» السعودية

حديث تلفزيوني مع محمد بعلبكي، نقيب الصحافة اللبنانية ١١٨
نشرته الوكالة الوطنية للانباء بيروت

حديث صحفي مع د/صابر فلحوط، نقيب الصحفيين السوريين ١٢٨
نشرته مجلة «المجلة» دمشق

حديث صحفي مع كامل زهيري، نقيب الصحفيين المصريين ١٣٧
نشرته جريدة «السياسة» الكويتية

ندوة صحفية مع محمد بعلبكي، فاضل سعيد عقل باسم السبع ١٤٧
نشرتها مجلة «الكفاح العربي» اللبنانية

مقال صحفي، بقلم: حسن العلوي ١٦٨
نشرته جريدة «السياسة» الكويتية

حديث صحفي، مع بشير العوف ١٧٥
نشرته مجلة «أخبار الجامعة» السعودية

احتفال صحفي، الاسلام والصحافة. (المركز الاسلامي — بيروت) ١٨٣
نشرته جريدة «صدى لبنان» اللبنانية

مقال صحفي، بقلم: سلمى مرشاق سليم ١٩٤
نشرته جريدة «النهار» البيروتية

أفكار صحفية في أربعة مقالات متباعدة ١٩٨
نشرتها مجلة «الحوادث» اللبنانية

مقال صحفي: الصحافة بين الحرية والاستغلال ٢٠٥
نشرته جريدة «العمل» اللبنانية

همسة صحفية: جريدة الصباح ٢٠٩
نشرتها مجلة «الكفاح العربي» بيروت

الصحافة والفنون، بقلم: سمير الصيانع ٢١١
نشرته جريدة «الأنوار» اللبنانية

«ووترغيت» صحافية: «الواشنطن بوست» تجرع كأس نيكسون . . . ٢١٥
نشرته مجلة «الحوادث» اللبنانية

نماذج عن البطاقات الصحفية، التي حصل عليها المؤلف ٢٢٥
في أثناء تغطيته للمؤتمرات العربية والاسلامية والدولية

أهم المصادر والمراجع ٢٣٦

محتويات الكتاب ٢٣٨